

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية

تحت عنوان

فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا

تحت إشراف
أ.د. شمام عبد الوهاب

إعداد الطالب
الشيخ أحمد ولد الشيباني

لجنة		المناقشة	
أ.د: صالح صالحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د: شمام عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مشرفا ومقررا
د: رضوان سليم	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا
أ.د: مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى من قال فيها خير الأنام — صلى الله عليه وسلم — لما سئل، من أحق الناس بصحبتي يا رسول الله ؟ قال: أمك، قال: ثم من؟، قال: أمك، قال: ثم من؟، قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك.

إلى رمز الحنان والعطف والحب، إلى التي سهرت الليالي لكي أنام قرير العينين؛ أُمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها؛

إلى رمز العطاء والبذل والسخاء والتضحية، إلى أغلى مانطقت به شفتاي؛ أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره؛

إلى كل إخوتي وأخواتي ...

إلى زوجتي وكل أفراد عائلتها...

إلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى مرحلة الدراسات العليا في الجامعة، إلى كل من علمني حرفاً...

إلى كل زملائي وزميلاتي كلاً باسمه...

إلى كل من ساعدني وقدم لي يد العون في إتمام هذا العمل...

الشيخ أحمد



والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

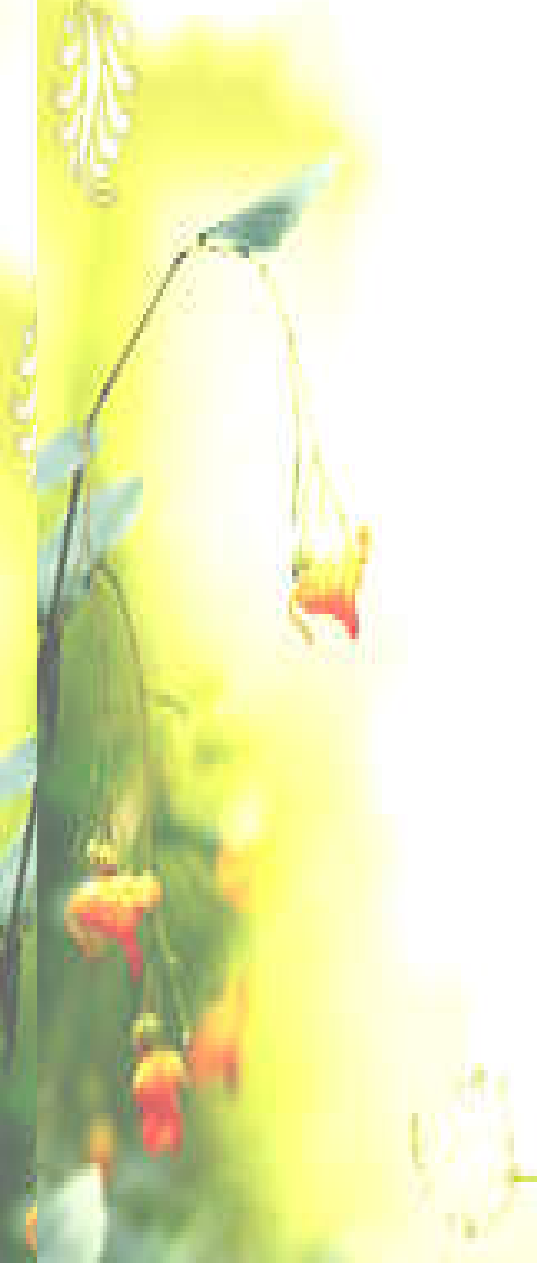
تشكرات

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمداً كثيراً مباركاً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتني
لإنجاز هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى...
أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل، والإمتنان العظيم إلى الأستاذ: الدكتور شمام عبد الوهاب ، على
قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات قيمة وآراء
سديدة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني، من قريب أو من بعيد، على إنجاز هذا
العمل.

إلى كل هؤلاء أقول لهم شكراً، جزاكم الله غنى خير الجزاء.



هيكل الدراسة

المقدمة العامة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية.....	01
الفصل الثاني: تحليل السياسات النقدية و المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية.....	75
الفصل الثالث: تطور النظام المصرفي الموريتاني	143
الفصل الرابع: مسار السياسة النقدية و المالية بموريتانيا	191
الخاتمة العامة	282
قائمة المراجع	أ-ح

الملاحق

الفهارس

مقدمة

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

ويمكن التنويه بإيجاز في هذا المجال إلى ما أشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول النامية نظراً لأن طبيعة المشاكل الاقتصادية في هذه الدول تعتبر ذات منشأ هيكلي وليست ذات منشأ نقدي، وإلى ما يشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول التي تفتقر إلى أسواق نقدية متطورة، خاصة وإن السياسة النقدية تفقد أحد أسلحتها الرئيسية، وهي أداة عمليات السوق المفتوحة.

أضف إلى ذلك تباين النظريات والأفكار التي ينتهجها الاقتصاديون والتي تمثل أساس الاعتقاد بفعالية سياسة معينة ومدى آثارها على المتغيرات الكلية لأجل ذلك لابد من وجود إجراءات وتدابير تعمل دور المتحكم في حجم المعاملات الاقتصادية بما يتماشى والإطار العام للسياسة الاقتصادية المقترحة منها، أهدافاً ووسائل التي تحتاج أن تحقق لها الاستقرار إذ يوكل هذا الدور للسياسة النقدية المناسبة.

إن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة من دول العالم، التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية بما يضمن تحقيق درجة معينة من النمو والاستقرار الاقتصادي داخل البلاد.

وقد أثبتت الدراسات التي أجراها الخبراء المتخصصون في هذا المجال أن تعظيم كفاءة الأدوات النقدية المستخدمة في دولة معينة، قد لا يبلغ مداه بمجرد إدخال تعديلات دورية في قيم هذه الأدوات، أو إحلال أداة ذات كفاءة معينة بأداة أخرى تكون أقل كفاءة، وإنما قد يتطلب الأمر في بعض الأحيان، وبصفة خاصة في حالة إدخال تعديلات جذرية في طبيعة النظام الاقتصادي المطبق نفسه كما حدث في بعض الدول الاشتراكية التابعة

للاتحاد السوفييتي خلال العقدين الأخيرين من القرن السابق إلى إتساع نطاق الإصلاح ليشمل محورين آخرين على درجة كبيرة من الأهمية وهما:

أولاً: تغيير شمولي لنوعية الأدوات النقدية المستخدمة بما يتفق مع نوعية النظام الاقتصادي الجديد الذي ستنتهجه الدولة المعنية.

ثانياً: تغيير الهياكل الأساسية للمؤسسات المصرفية التي يتم من خلالها استخدام تلك الأدوات، بما يضمن درجة معينة من الانسجام بين تلك الهياكل وبين الأدوات النقدية المستخدمة فيها، فيسهل ذلك تنسيق الحد الأقصى من الكفاءة في استخدام تلك الأدوات، والتوصل إلى الأهداف المرجوة من السياسة النقدية المتبعة.

أما السياسة المالية فإنها تتميز عن غيرها من السياسات الاقتصادية بالأدوات المستخدمة، وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويجمعهما الميزانية العامة، فالسياسة المالية تباشر عن طريق التأثير الذي تقوم به الدولة على الإيرادات العامة أو النفقات العامة أو عليهما معاً.

تعتبر عنصراً أساسياً في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد، فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكيف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتكيف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها، بما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام، ويوجد الاستقرار الاقتصادي، في إطار المبادئ التي تتبناها، والأسس التي تقوم عليها.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك.

بقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، إلا أنه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع

من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير ماينرد كينز في مؤلفه " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود " مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مصادر الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلاً عن مالها من أثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الآخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاماً عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

في بداية الثمانينات شهدت موريتانيا أزمة اقتصادية حادة تمثلت في حالة من عدم الاستقرار في القطاعات الأساسية، كانت بسبب البطالة والتصحر وتبعات حرب الصحراء الغربية وتأثرت الثروة الحيوانية من الجفاف ولم تكن الزراعة تمثل سوى 30% من الناتج المحلي الإجمالي إلى سنة 1989 ولم تعد معتبرة بسبب التغيرات في السوق العالمية للحديد وانعكاساتها على القطاع المنجمي في موريتانيا، وفي تلك الفترة لا يزال القطاع الزراعي شبه إقطاعي.

وتبعاً لهذا تبنت موريتانيا برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسية النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات، كما تؤثر أيضاً على سعر العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها أن تحقق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هي انعكاسات السياسة النقدية و المالية التي تم اتباعها و الاجراءات التي تم تنفيذها في ظل برامج الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا ؟

يشترك من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي على التوازنات الاقتصادية الكلية؟

- ماهو انعكاس الإجراءات المطبقة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاجتماعي؟

- ماهي المراحل التي مرت بها السياسات و المالية في الاقتصاد الموريتاني؟

للإجابة على هذه الأسئلة نقوم بطرح مجموعة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه .

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضيات أساسية هي :

- لقد ساهمت السياسة المالية و النقدية المتبعة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

- هناك تأثير سلبي للسياسة النقدية و المالية على الجانب الاجتماعي.

أهداف البحث

- التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- محاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية و المالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية

- إيضاح إيجابيات و سلبيات برامج الإصلاح الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع

إن الأولوية تنجسد في معرفة مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي كمنهج للتغلب على اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى رغبتنا في إضافة دراسة من هذا النوع. ذلك لأن الدراسات التي عاجلت هذا الموضوع في موريتانيا تعتبر قليلة.

أهمية الموضوع

يستمد البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة النقدية والمالية في الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدواتهما التي تساعد، على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

تحديد إطار الدراسة

الإطار المكاني هو دراسة حالة موريتانيا.

أما الإطار الزمني للدراسة فقد ارتأينا أن نبدأه من حيث بدأت الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا عام 1985م و نختتمه عند السنة 2010م نهاية الخطة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا.

منهج الدراسة

نظرًا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وعلى اختيار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تعرضنا إلى مفهوم السياسات النقدية والمالية وعناصرها وهذا في الفصل الأول، والمنهج التاريخي والتحليلي في الفصل الثاني والثالث، أما الفصل الرابع والأخير فقد إستخدمنا فيه المنهج الإحصائي.

محتويات الدراسة

لقد تناولنا الموضوع في أربعة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

الفصل الثاني: تحليل السياسات النقدية والمالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية

الفصل الثالث: تطور النظام المصرفي الموريتاني

الفصل الرابع: فعالية السياسات النقدية والمالية في موريتانيا في ظل الإصلاحات الاقتصادية

فهرس المحتويات

الاهداء .

التشكرات .

هيكل الدراسة .

المقدمة العامة أهـ

01..... الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

02..... المبحث الأول : مفهوم النقود وتطورها

02..... المطلب الأول: نشأة النقود و وظائفها

02..... أولا : نشأة النقود

04..... المطلب الثاني : تعريف النقود و وظائفها

04..... أولا : تعريفات النقود

04..... ثانيا : وظائف النقود

06..... المطلب الثالث : أنواع النقود و خصائصها

06..... أولا : النقود الحقيقية (السلعية)

07..... ثانيا : النقود الورقية

09..... ثالثا : نقود الودائع (النقود المصرفية)

09..... رابعا : النقود المساعدة

09..... خامسا : النقود الالكترونية

11..... المطلب الرابع : النظم و القواعد النقدية

11..... أولا : مفهوم النظم النقدية

12..... ثانيا : أنواع القواعد النقدية

14..... المبحث الثاني : التعريف بالسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها

14..... المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية وتطورها

14..... أولا : تعريف السياسة النقدية

14..... ثانيا : تطور السياسة النقدية

16..... المطلب الثاني : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية و المالية

16..... أولا : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

16.....	ثانيا : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية
18.....	المطلب الثالث : المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية
18.....	أولا : القطاع الحكومي و قطاع العائلات
19.....	ثانيا : القطاع المالي العام والخاص
19.....	ثالثا : القطاع الخارجي
20.....	المطلب الرابع : أهداف السياسة النقدية
20.....	أولا : الأهداف الأولية
21.....	ثانيا : الأهداف الوسيطة
22.....	ثالثا : الأهداف النهائية
22.....	المطلب الخامس : أدوات السياسة النقدية
23.....	أولا : الأدوات الكمية للسياسة النقدية
25.....	ثانيا : الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
25.....	ثالثا : التعليمات المباشرة
27.....	المبحث الثالث : السياسة المالية مفهومها، أهدافها وأدواتها
27.....	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية و دورها
27.....	أولا : دور الدولة في النشاط الاقتصادي
29.....	ثانيا : تعريف السياسة المالية و تطورها
30.....	المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية
31.....	أولا : التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية
31.....	ثانيا : معالجة مشكلة التضخم
31.....	ثالثا : معالجة ظاهرة الإنكماش
31.....	رابعا: تحقيق العدالة الاجتماعية
32.....	المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي
32.....	أولا : النفقات العامة
38.....	ثانيا : الإيرادات العامة
44.....	ثالثا : الموازنة العامة
46.....	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية.....47

تمهيد.....	48
المبحث الأول: دور السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية.....	48
المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي.....	48
المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور التحليل الكينزي.....	51
أولاً: فرضية النظرية الكلاسيكية.....	51
ثانياً: فرضية النظرية الحديثة.....	51
المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقودي.....	56
المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية.....	59
المطلب الخامس: السياسة النقدية في تحليل اقتصاديين جانب العرض.....	62
المبحث الثاني: دور السياسة المالية في المدارس الاقتصادية.....	63
المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي.....	63
المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكينزي.....	65
المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل النقودي.....	66
المطلب الرابع: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية في خضم الجدل الدائريين المدرستين النقودية و الكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية و النقدية.....	67
المطلب الخامس: السياسة المالية في تحليل اقتصاديين جانب العرض.....	68
المبحث الثالث: السياسات النقدية و المالية في إطار الاقتصاد الكلي.....	71
المطلب الأول: السياسات النقدية و المالية و مضاعفات عرض النقود و الإنفاق الحكومي.....	71
أولاً: السياسة النقدية و مضاعف عرض النقود.....	71
ثانياً: السياسة المالية و مضاعف الإنفاق الحكومي.....	75
المطلب الثاني: السياسات النقدية و المالية و التوازن الاقتصادي العام.....	77
أولاً: التفسير النقدي و التوازن العام.....	77
ثانياً: السياسة المالية و التوازن الاقتصادي العام.....	82
المطلب الثالث: السياسات النقدية و المالية و سوق السندات.....	84
أولاً: السياسة النقدية و سوق السندات.....	84
ثانياً: السياسة المالية و سوق السندات.....	87
المطلب الرابع: السياسات النقدية و المالية و ميزان المدفوعات.....	90
أولاً: السياسة النقدية و ميزان المدفوعات.....	90

92.....	ثانيا: السياسة المالية و ميزان المدفوعات
94.....	المطلب الخامس: طبيعة العلاقة ما بين السياستين النقدية و المالية.....
94.....	أولا: السياسة النقدية و المالية معا
96.....	ثانيا: السياسة النقدية و المالية و الجدل بين الكينزيين و النقوديين.....
99.....	المطلب السادس: السياسات النقدية و المالية و السوق المالية.....
99.....	أولا: السياسة النقدية و السوق المالية.....
102.....	ثانياً: السياسة المالية و السوق المالية.....
105.....	خلاصة الفصل الثاني
106.....	الفصل الثالث :تطور النظام المصرفي الموريتاني
107.....	تمهيد
107.....	المبحث الأول:النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 60-72
108.....	المطلب الأول: الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا
108.....	أولا: الإطار المؤسسي للاتحاد.....
109.....	ثانيا:الإطار الاقتصادي.....
110.....	ثالثا: الإطار العملي للاتحاد
111.....	المطلب الثاني: المصارف المتواجدة في موريتانيا خلال الفترة 60-72.....
111.....	أولا: البنك المركزي لإفريقيا b.c.o.a
113.....	ثانيا : المصارف الثانوية المتواجدة في موريتانيا خلال فترة 60-1972
117.....	المبحث الثاني:النظام المصرفي الموريتاني في ظل مرحلة الاستقلال النقدي 1973
117.....	المطلب الأول :السيادة النقدية من خلال البنك المركزي و العملة الوطنية
117.....	أولا: إنشاء البنك المركزي الموريتاني
123.....	ثانيا: إنشاء العملة الوطنية.....
123.....	المطلب الثاني:المصارف الثانوية المتواجدة خلال فترة (1973، 1984)
127.....	المطلب الثالث: المصارف الثانوية في الفترة 85- 1995
136.....	المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفتها موريتانيا.....
137.....	المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقويم الاقتصادي
141.....	المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم و الدفع

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامجي الإصلاح الاقتصادي و الإطار	
الوثائقي للسياسة الاقتصادية.....	144
خلاصة الفصل الثالث	148
الفصل الرابع : مسار السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي	149
تمهيد	150
المبحث الأول : لمحة عن الاقتصاد الموريتاني.....	150
المطلب الاول : الموارد الطبيعية	152
المطلب الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي بموريتانيا والسياسات المطبقة خلال هذه	
البرامج	170
أولا : برنامج التقويم الاقتصادي و المالي : 1985-1988	171
ثانيا : برنامج الدعم و الدفع (1989-1991)	174
ثالثا : برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994)	179
رابعا : برنامج التصحيح الهيكلي (1995 – 1997)	182
خامسا : الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر(2001-2015)	185
المبحث الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا	189
المطلب الأول: السياسة النقدية الموريتانية قبل برامج الإصلاح الاقتصادي	189
أولا: المرحلة الأولى (1960- 1973)	189
ثانيا: المرحلة الثانية (1973- 1985)	190
المطلب الثاني: السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج التصحيح الهيكلي (1985- 97)	194
أولا: سياسة القاعدة النقدية (1985- 1991)	194
ثانيا : سياسة الرقابة النقدية غير المباشرة (1992- 1997)	194
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر خلال خطة العمل الثانية 2005-	
2010.....	198
أولا:-تطور المجاميع النقدية	200
ثانيا :القروض الداخلية	202
المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي.....	203

المطلب الاول : دور السياسة النقدية في ادارة الطلب الكلي.....	204
أولا : الائتمان المصرفي.....	204
ثانيا : اسعار الفائدة.....	206
ثالثا: معدلات التضخم.....	208
المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في إدارة العرض الكلي.....	208
أولا: توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية.....	209
ثانيا: مراجعة السياسات السعرية و تعويم أسعار الصرف.....	213
المبحث الرابع: السياسة المالية في موريتانيا خلال الفترة 2006-2007.....	215
المطلب الاول : إيرادات الميزانية.....	216
أولا : الإيرادات الضريبية.....	216
ثانيا : الإيرادات غير الضريبية.....	216
ثالثا :الإيرادات البترولية.....	217
المطلب الثاني : نفقات الميزانية.....	217
خلاصة الفصل الرابع.....	224
الخاتمة.....	225
قائمة المراجع.....	231
قائمة المنحنيات والجداول.....	241
قائمة الملاحق.....	244

تمهيد

تستخدم الدولة السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار النقدي وضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعمليات الأجنبية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل الاستقرار في مستوى الأسعار، وهذا لا يعني ثبات المستوى العام للأسعار وإنما يعني ارتفاعه بمعدلات مقبولة.

وقد أصبح للسياستين المالية والنقدية دوراً أساسياً في نجاح السياسة الاقتصادية للدولة، وتحقيق أهدافها. ولهذا قسمت الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية الأول يتعلق بمفهوم النقود وتطورها والثاني عن التعريف بالسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها أما المبحث الثالث فيتناول السياسة المالية وعناصرها.

المبحث الأول: مفهوم النقود وتطورها

المطلب الأول: نشأة النقود ووظائفها

أولاً: نشأة النقود

لم تنشأ النقود دفعة واحدة، بل نشأت وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية، ولقد بدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وبداية مرحلة المقايضة وانتهت بالمرحلة التي نعيشها الآن وهي مرحلة الاقتصاد النقدي، وسوف نتعرض سريعاً لهذه المراحل كما يلي:

1- مرحلة الاكتفاء الذاتي:

تميزت هذه المرحلة بأن الفرد أو العائلة لا ينتجون إلا قدر استهلاكهم حيث لم تكن هناك حاجة إلى التفكير بإيجاد حاجة للتبادل¹، لأن الحاجات الإنسانية كانت محدودة وبسيطة، ومن ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.

2- مرحلة المقايضة:

امتازت المجتمعات البدائية بازدياد اعتماد الأفراد على أنفسهم لتوفير حاجاتهم الأساسية، فقد كانت الغاية من الإنتاج هي إشباع الحاجات مباشرة.

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 13-14.

وكانت كل جماعة تنتج لنفسها ما تحتاج إليه من طعام وملبس وأدوات وسلاح، وتعمل على تخزين الفائض عن حاجاتها لاستهلاكه خلال العام عند الحاجة إليه.¹

ومع تطور تلك المجتمعات أخذت حاجاتها الأساسية بالازدياد والتنوع، وأخذ التخصص يظهر، وصار من الصعب أن توفر كل جماعة ما تحتاج إليه من أدوات أو طعام... أو غير ذلك بنفسها.

أدى هذا التطور بالإضافة إلى نم القوى الإنتاجية، وزيادة إنتاجية العمل إلى انتقال تلك المجتمعات البدائية من مرحلة الإنتاج الذي يكفيها بالكاد إلى مرحلة جديدة هي مبادلة ما يفيض عن حاجاتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها، وهذا ما يعرف بنظام المقايضة.²

وبناء عليه يمكننا تعريف المقايضة على أنها: "عملية تبادل سلع مقابل سلع أخرى أو خدمات مقابل خدمات أخرى لا تدخل فيها أداة وسيطة موحدة بالمفهوم المتعارف عليه الآن وهو النقود"³

ومرور الزمن عرف الإنسان مشاكل المقايضة وهي:

أ-عدم توفر وحدة حساب عامة ومشتركة تقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات.

ب-عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلعة.

ت- صعوبة توافق رغبات البائعين مع المشترين.

ث-عدم قابلية السلع للتجزئة.

ج-عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أداة الادخار.⁴

3- مرحلة الاقتصاد النقدي:

أدت المشكلات التي تعرض لها الإنسان في ظل نام المقايضة إلى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل، وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية، ومن هذه الحاجة جاءت فكرة الاقتصاد النقدي، أي الاقتصاد الذي يعتمد على النقود كوسيط في مبادلاته لحاجاته، ويعيش المجتمع الإنساني -حاليا- مرحلة الاقتصاد النقدي.⁵

¹ دويدار، دروس في الاقتصاد، الكفراوي، النقود والمصارف، ص : 18.

² عبد الله، النقود والبنوك، دروس في الاقتصاد، ص15.

³ طارق محمد خليل الأعرج، مقرر اقتصاديات النقود والبنوك، سلسلة عالم المعرفة، ص4.

⁴ أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 28، ص16-17.

⁵ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2009، ص14.

المطلب الثاني: تعريف النقود ووظائفها.

أولاً: تعريف النقود

هناك عدة تعاريف للنقود، فمثلاً عرفها steiner, shapiro and salomom بأنها "شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولا من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع"¹ بينما عرفها (keynes) بأنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية.

وتعرف أيضا بأنها "كل ما يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للتبادل ومقياس للقيمة".²

ثانياً: وظائف النقود

يمكن تلخيص وظائف النقود في أربع وظائف أساسية للنقود وهي:

1- النقود كوسيط للمبادلة

وتعني هذه الوظيفة أن النقود تلعب دوراً مهماً في تسهيل عملية شراء وبيع السلع والخدمات. وقد جاءت هذه الوظيفة كمرحلة لاحقة للتطور من اقتصاد المقايضة حيث كانت تتم مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى، بينما في اقتصاد النقود فتتم هذه العملية من خلال مبادلة السلع بالنقود ومن ثم مبادلة النقود بسلع أخرى.

وقد أدى استخدام النقود بهذه الخاصية إلى إيجاد فاصل زمني بين عملية الشراء والبيع، وهذا أدى بدوره إلى حرية أكبر في الاختيار لدى الأفراد، ناشئة عن طبيعة النقود وإمكانية الاحتفاظ بها لفترة معينة من الزمن، تفصل بين عملية الشراء و البيع، مما أعطاهم استقلالية أكبر في اختيارهم من السلع والخدمات.³

2- النقود كمعيار للقيمة و وحدة الحساب:

عانت النقود السلعية من مشكلة التغير في القيمة من فترة لأخرى خلال السنة الواحدة ومن مكان إلى آخر في المجتمع الواحد. وهذه المشكلات تجاوزتها النقود الحديثة، ابتداءً من النقود المعدنية وحتى النقود الورقية والائتمانية

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 20.

² ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008 – 2009 ، www.pdfactory.com ، ص 27.

³ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، 2005، ط1، عمان، ص 22-23.

وحدثا، تقوم النقود بوظيفة قياس القيم باعتبارها وحدة معيارية تقاس بها قيم السلع والخدمات في عمليات التبادل عاجلة أو آجلة، كما تقاس بها الثروات.¹

وبذلك فإن النقود تعتبر جهاز للثمن كفيلا بتسهيل تبادل وتحقيق كفاءة أكبر في الإنتاج والاستهلاك عن طريق التخصيص وتقسيم العمل. وذلك من خلال معادلة المنافع الحدية للسلع أو البدائل الحدية للإنتاج في كل وحدة إنتاجية أو استهلاكية.²

3- النقود كمستودع للقيمة

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة لأن بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة كما أن هناك سلعا لا يمكن تخزينها أصلا أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط. لذلك تظهر أهمية النقود كأداة لحزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة، إذ يمكن حزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد إعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها. وبهذا المعنى، فإن حزن القيمة يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل ويرى كثيرون أن ذلك يمثل الأهمية المطلقة لهذه الوظيفة.

4- النقود وسيلة للدفع المؤجل

وتعني هذه الوظيفة قيام النقود بسداد الديون أو المدفوعات التي يقع موعد استحقاقها في المستقبل، وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في وقتنا الحاضر، بسبب اعتماد العديد من الفعاليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل، أو على شكل أقساط دورية أو دفعة واحدة في وقت لاحق لوقت إبرام العقود.

وقد استطاعت النقود تأدية هذه الوظيفة من خلال قبولها العام كوسيط للمبادلة بين الأفراد، وهناك عوامل تحد من إمكانية قيام النقود بهذه الوظيفة، وأحد أهمها هو وضعها القانوني، أي كونها ذات قابلية على إبراء الذمم، بمعنى أن الدفع يكون مقبولا لدى المحاكم المحلية.³

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2010، عمان، ص 36.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، نفس المرجع، ص 36.

³ أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص 27.

وأيضاً فإن كفاءة النقود بوصفها أداة للدفع المؤجل، يرتبط أيضاً بثبات قيمتها أوقوتها الشرائية، وربما يأتي الانتقاد الوحيد على وظيفة النقود، من الصفة الأخيرة لها، ذلك أن عدم ثبات قيمة النقود كأداة للدفع المؤجل، قد يؤدي إلى خسارة أحد طرفي العقد في المعاملة التجارية.

المطلب الثالث: أنواع النقود وخصائصها

لقد تطورت النقود على مر العصور من كونها سلعة لها كيان مادي ملموس وقيمة ذاتية حقيقية، إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر مجرد مفهوم قد لا يكون له كيان مادي أو أي قيمة ذاتية على الإطلاق طالما اتفق أفراد الجماعة على قبوله كنقود، ولأن الصور الرئيسية للنقود ذات خصائص مشتركة فقد أمكن تقسيمها إلى عدد محدود من الأنواع، وأفضل هذه التقسيمات هي تتبع التطور التاريخي لطبيعة النقود ولمصدر قيمتها، ويمكن أن نميز بين عدة أنواع وهي:

أولاً: النقود السلعية

إن اتساع عمليات التبادل السلعي بين الأفراد والجماعات وتعدد هذه العملية، دفع بالجماعات الإنسانية إلى التفكير باختيار سلعة معيارية يستطيعون من خلالها تقويم السلع الأخرى. وقد تحددت السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات والنمط الإنتاجي السائد فيها، ففي المجتمعات الزراعية اعتمدت كمية من القمح أو الشعير كوحدة معيارية يتبادل الناس على أساسها سلعهم، وفي المجتمعات الرعوية كانت هذه الوحدة هي رأس القيم.¹ والنقود السلعية هي: نقود مكونة من سلع مثل القمح أو معادن مثل الذهب أو الفضة، فهي نقود بطبيعتها إلى السلع المكونة منها النقود.²

ولكن مع استمرار دوران عجلة التطور في الحياة هر عجز السلع عن القيام بدورها كوسيط للتبادل ويكمن هذه العجز في:

-قابلية هذه السلع للتلف.

-عدم ثبات قيم السلع وتآرجحهما ارتفاعا وانخفاضاً تبعاً للعرض والطلب.

-صعوبة تخزين السلع وارتفاع تكاليفه.

-صعوبة حملها ونقلها من مكان لآخر.

¹ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص:56.

² صدام عبد القادر عبد الله حسين، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2003، ص16.

-الأخطار التي تتعرض لها خلال النقل.

-اقتصار السلع على المجتمع الذي توجد فيه، وعدم صلاحيتها في غيره كوسيط للتبادل.¹

-صعوبة تجزئة تلك السلع حتى تتلاءم مع السلع صغيرة القيمة.

النقود المعدنية

تعتبر نوعاً من النقود السلعية إلا أنها امتازت بخصائص وقد ظلت النقود الذهبية والفضية صالحة لاستخدام الناس كعملة على مدار تاريخ البشرية الطويل، كما لم تمثل الأساس لتحديد أسعار جميع السلع والخدمات الأخرى، بل ظل الذهب والفضة الأساس الذي تنسب إليه جميع العملات التي عرفت البشرية حتى وقتنا الراهن، وذلك للأسباب التالية:

- سهولة الاحتزان عبر الزمن، فالذهب والفضة لا يتلفان؛²
- التجانس والتماثل بين أجزائه، إذا تم التقسيم إلى وحدات نمطية؛
- القابلية للتجزئة لوحدة متماثلة تماماً؛
- ارتفاع قيمة المعدن بحكم ندرته النسبية؛
- تتمتع المعادن النفيسة بثبات نسبي في قيمتها السوقية.

ثانياً: النقود الورقية

إن النقود الورقية التي نتداولها اليوم بشكلها ونظامها هي نتيجة لتطور امتد حقبة طويلة من الزمن، وقد سميت هذه الأوراق (البنكنوت) وهو تعهد مصرفي يدفع مبلغ من النقود المعدنية لحامل الورقة عند الطلب.³

وفي مقابل الإبداع كان الصاغة يعطون للمودع شهادة ورقية عبارة عن تعهد منهم له بمقتضاه أنه رد ما أودع لديهم من ذهب بمجرد طلبه، ولكن ما لبث أن تخلو عن حمل الذهب واكتفوا بنقل ملكية الشهادات، وساعد على ذلك ثقة الأفراد في قدرتهم على تحويل الشهادات إلى ذهب متى شاءوا وبذلك لم تعد الشهادات ممثلة للنقود فحسب بل أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود وبالتالي فهي أول أشكال النقود الورقية. ويمكن تقسيم الأوراق النقدية إلى ما يأتي:

1- الأوراق النقدية النائبة

¹ القرة الداغي، أثر التضخم والكساد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ص 509.

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 9.

³ عمارة، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 101.

وهي صكوك تمثل كمية النقود المعدنية أو السبائك الذهبية المودعة في البنك، فهي تنوب عن النقود المعدنية في التداول، وتستمد قوتها الشرائية من النقود المعدنية التي تقابلها، ويكون غطاؤها من النقود المعدنية 100% ويرجع السبب في إحداث هذا النوع من الأوراق إلى الحفاظ على النقود المعدنية من السرقة والضياع، وكانت الأوراق النقدية النائية تلقى قبولا عاما لكونها قابلة للصرف بالذهب، فإذا توجه حامل الورقة النقدية إلى البنك طالبا الوفاء بقيمتها من الذهب فإنه يجاب طلبه¹، وهذا النوع من الأوراق النقدية ليس له وجود في عصرنا الحديث.

2- الأوراق النقدية الإلزامية

إن هذا النوع من النقود هو الشائع اليوم، وقد بدأ التداول بها منذ الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، حيث أعلن عن عدم قابلية صرف الأوراق النقدية إلى ذهب، وتحللت بنوك الإصدار من الارتباط بين هذه الأوراق، فسميت أوراقا نقدية إلزامية، ولا يشترط أن يكون مقابلها نسبة معينة من الذهب أحد عناصر تغطيتها، كما أن قوة الأوراق النقدية الإلزامية الشرائية أصبحت تنخفض وترتفع الكميات التي تطبعها البنوك المركزية وحسب مقابقتها لعناصر التغطية².

3- الأوراق النقدية الوثيقة

وهي التي تكون تغطيتها المعدنية جزئية، حيث يكون الذهب أو الفضة جزءا من الغطاء والجزء الآخر يستند إلى ثقة الناس بالجهة التي أصدرت تلك النقود، لذلك سميت نقودا وثيقة، ومع ذلك فإنها كانت قابلة للصرف، إذ كانت تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب³.

وتتميز الأوراق النقدية بعدة مزايا منها:

أ-سهولة حملها، حيث أنها أخف حملا من النقود المعدنية.

ب-إمكانية إصدارها بفئات متفاوتة تتلاءم وحجم المعاملات المختلفة.

ت-تعتبر وسيلة ميسرة لمواجهة التمويل الحكومي عند الضرورة.

ومع وجود هذه الميزات للأوراق النقدية إلا أنها لا تخلو من العيوب، ومن عيوب الأوراق النقدية ما يأتي:

أ- الإفراط في إصدار الأوراق النقدية الذي يؤدي إلى التضخم، ومن ثم ارتفاع الأسعار واضطراب أحوال المجتمع.

¹ النجار، عبد الهادي: الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983م، ص140 - 141.

² عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، بيروت، 1988، ص70.

³ النجار، الإسلام والاقتصاد، مرجع سابق، ص142.

ب- خطر الفوضى في المعاملات المالية والدولية، فنظام الورق لا يضمن استقرار أسعار الصرف كما يضمنها نظام النقود الذهبية.

ثالثاً: نقود الودائع

تنشأ النقود المصرفية من الودائع تحت الطلب التي يودعها الأفراد أو الهيئات لدى البنوك التجارية، ومن هنا جاءت تسميتها بنقود الودائع، فهذه النقود ما هي إلا مجرد تعهد بالدفع من جانب البنوك التجارية، وتنتقل ملكية النقود المصرفية من شخص إلى آخر عن طريق الشيكات، وكما هو معروف فإن الشيك عبارة عن أمر موجه من المودع (الدائن) إلى البنك (المدين) لكي يدفع لحامله مبلغاً من النقود، وعليه فإن هذه النقود ليس لها كيان مادي ملموس، وإنما توجد في صورة حسابات بدفاتر البنوك، وهذه الحسابات (الوديعة) هي التي تعتبر نقوداً وليس الشيكات فالشيك هو مجرد أداة تحول هذه النقود أو وسيلة لنقل مديونية البنك من شخص إلى آخر.¹

رابعاً: النقود المساعدة

هي النقود التي تصنع من المعادن أو الورق بهدف إتمام المعاملات ذات القيم الصغيرة، ومن الأمثلة على النقود المساعدة أوراق النقد -أو المسكوكات- فئة 5 قروش، 10 قروش، وتقوم بإصدارها وزارة الخزانة أو المالية.²

خامساً: النقود الإلكترونية

نتيجة لتسارع التطورات التكنولوجية في السنوات القليلة الماضية وانتشار استخدام الحاسوب والانترنت وعلى كل المستويات الفردية أو الجماعية وفي جميع دول العالم، فقد ساعد على ذلك على ظهور شكل جديد من أشكال النقود تسمى بالنقود الإلكترونية.

1- تعريف النقود الإلكترونية

"تعرف النقود الإلكترونية بمجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها".

ويعرفها بعض الاقتصاديون بأنها عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي بحيث يكون متاحاً للتبادل الفوري في المعاملات³

¹ سامي محمد محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلائم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2007، ص23.

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص28.

³ نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007، ص83.

2- أشكال النقود الإلكترونية

يرتبط تعدد أشكال النقود الإلكترونية بمدى التطور الذي يجري على استخدام أجهزة الحاسوب وعلى استخدام شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) وتاريخيا اتخذت النقود الإلكترونية أشكالا متعددة وهي:¹

أ- البطاقات البلاستيكية

تعتبر البطاقات الائتمانية أكثر الأنواع شيوعا واستخداما لهذا النوع من النقود الإلكترونية وهي البطاقات التي تستخدم لتسديد قيمة مشتريات العميل سواء كان ذلك من خلال شبكة الأنترنت أو الشراء من المتاجر التي تقبل بهذا النوع من البطاقات وفيما يلي نستعرض ثلاثة أنواع من البطاقات البلاستيكية المتداولة حاليا:

-بطاقات الدفع

وهي التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية ويتم التحكم بها عن طريق البنك.

-البطاقات الائتمانية

وهي التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح فرصة الحصول على السلع والخدمات من دفع آجل لقيمتها.

-بطاقات الصرف الشهري

وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب.²

3- النقد الرقمي

يقصد بالنقد الرقمي الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الإنترنت ويتطلب استخدام النقد الرقمي ثلاثة أطراف لضمان كفاءته وسلامة التعامل به وهذه الأطراف هي:

-العميل؛

-المتجر؛

-المصرف.

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص57.

² طارق محمد خليل الأعرج مقرر: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص24.

كما يشترط أيضا وجود برنامج النقود الإلكترونية نفسه ومتعد لشبكة الإنترنت.¹

4- التحويلات المالية الإلكترونية

يقصد بنظام التحويلات الإلكترونية عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة إلكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرف آخر. ويساعد هاذ النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات من خلال بنوكهم ودون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية، أو البطاقات، كما يساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة آمنة وسهلة الاستخدام وعالية الموثوقية.

المطلب الرابع: النظم والقواعد النقدية

يشمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة كما يشمل جميع المؤسسات التي تكون لها السلطة والمسؤولية في خلق النقود، بالإضافة إلى كل القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المنظمة لعملية خلق النقود وإعدامها.²

أولا: مفهوم النظم النقدية

من الملاحظ أن هناك فرقا بين النظام والقاعدة النقدية، فالنظام النقدي المحلي يعرف بأنه مجموعة القواعد والإجراءات التي يقرها مجتمع ما، بهدف إصدار النقود والمحافظة على قيمتها التبادلية، وسحبها من التداول عند الضرورة، وبمعنى آخر فهو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة القواعد المنظمة للعمليات التالية:³

- تحديد وحدة النقد الأساسية "وحدة التحاسب" وكذا الأنواع الأخرى من النقود المتداولة.
- تحديد نسب المبادلة بين الأنواع المختلفة من النقود ووحدة التحاسب.
- ضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو الانتهائي من التداول.
- تعيين الجهات المختصة بإصدار كل نوع من أنواع النقود المتداولة بما في ذلك "وحدة التحاسب"

أما القاعدة النقدية فهي: المقياس الأخير الذي يتخذه أفراد المجتمع أساسا لحساب القيم الاقتصادية لمقارنة بعضها ببعض.

ثانيا: أنواع القواعد النقدية

1- القواعد النقدية السلعية

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص58.

² نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007، ص83.

³ تصنف النقود على أساس مدى نهائية قبول الأفراد لها إلى نوعين: نقد أساسي أو انتهائي، ونقد غير انتهائي أو مشتق، فالنقد الانتهائي هو الذي تتحدد طبيعته بنوع القاعدة النقدية السائدة، أما النقد غير الانتهائي فهو نقد اختياري، يتركز على النقد الانتهائي، ويستند قبول الأفراد له إلى قابليته.

عبر الأوضاع الاقتصادية الماضية فإن الحكومات تقوم باختيار أحد القواعد النقدية المتعامل بها وذلك بناء على بعض الخصائص التي تتميز بها القاعدة النقدية الجيدة.

وهناك ثلاث قواعد رئيسة مستخدمة دولياً وتختلف من دولة لأخرى بناء على أوضاع تلك الدولة وملائمة القاعدة لاقتصادها وهذه القواعد هي:

أ- قاعدة الذهب

وتعني اعتماد الذهب كأساس للقيمة وإمكانية تحويل الذهب إلى أي نوع من أنواع النقود وكذلك تحويل النقود سواء كانت ورقية أو على شكل عملة مساعدة أو حسابات جارية إلى ذهب ولأن الذهب يعتبر ثروة ذات قيمة مهمة فإن معظم دول العالم تستطيع أن تبيع أو تشتري أو أن تستثمر بواسطة الذهب كوسيلة لسداد القيمة.

الأشكال المختلفة لقاعدة الذهب

• نظام المسكوكات الذهبية

وهذا نظام يقوم على أن تلتزم الحكومة بتوفير عملة ذهبية ذات فئات صغيرة للتداول العام. وكان هذا النظام مصحوباً بحرية سك الذهب أي إعطاء الحق للأفراد في أخذ كميات غير محددة من الذهب غير المسكوك إلى إدارة سك النقود في الدولة وتحويله إلى عملة دون أرباح للحكومة نظير هذه العملية ولكن بعض الحكومات كانت تتقاضى مصاريف ونفقات سك العملات الذهبية.¹

• نظام السبائك الذهبية

يسري هذا النظام في الدولة إذا كانت الحكومة والبنك المركزي على استعداد لشراء وبيع أي كمية من الذهب عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العملة. وكذلك حرية الاتجار بالذهب وإمكانية تحويل النقود الائتمانية إلى ذهب.

• نظام الصرف بالذهب

إن هذا النظام وضع أصلاً بواسطة الدول الكبيرة وذلك لتمكين مستعمراتها من الاحتفاظ بقيمة ذهبية لعملاتها.

ب- قاعدة المعدنين

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص34.

والمقصود بالمعدنين هنا الذهب والفضة، وقد استخدمت هذه القاعدة في نهاية القرن الثامن عشر، ويتم تحديد قيمة الوحدة الواحدة (النقدية) بوزن معين من المعدنين، كأن نقول أن الدولار الأمريكي يساوي (1 : 15) أي وحدة واحدة من الذهب وخمسة عشر وحدة من الفضة.

وحتى تعمل هذه القاعدة في ظروف مثالية يتوجب توافر مجموعة من الشروط هي:

أ- الحرية المطلقة في التحويل من أي نوع من النقود المتداولة إلى ذهب وفضة والعكس صحيح.¹

ب- حرية سك الذهب والفضة.

ت- تساوي القيمة السوقية للعملة مع القيمة القانونية التي أقرتها الدولة.

ث- قاعدة النقد الورقية أو الإلزامية

تعرف القاعدة الائتمانية للنقد بأنها نظام لا تعرف في ظله وحدة الحساب وبالتالي لا يصبح النقد الانتهازي أو الأساسي سلعة ذات قيمة تجارية.

ففي ظل القاعدة الائتمانية للنقد أصبح النقد الورقي الاختياري نقدا إلزاميا أي غير قابل للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، وبالتالي أخذ مكان النقد السلعي وأصبح نقدا انتهازيا أو أساسيا تعرف وحدة الحساب النقدية بالنسبة له، وأصبحت نقود الودائع النوع الوحيد للنقد الاختياري المتداول.²

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 47-48.

² محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد عزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص

المبحث الثاني: التعريف بالسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم، وأيضاً لحماية العملات الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية، وفي هذا المطلب سوف نتعرض لتعريف السياسة النقدية أولاً ومراحل تطورها ثانياً.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

توجد عدة تعاريف للسياسة النقدية ونختار منها مجموعة من التعاريف حيث تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"¹

كما تعرف بأنها "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية."²

ثانياً: تطور السياسة النقدية

نظراً لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ويمكن أن نقسم مراحل هذا التطور إلى أربعة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى

كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929، الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار، والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش³، إلا أن حدوث الأزمة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

المرحلة الثانية

¹ عبد المجيد قوي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص6.

² مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص63.

³ عيجولي خالد، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة والاقتصادية الدولية والعملة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلة: فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ص7.

بعد أزمة الكساد الكبير يعتبر كينز أول من أشار بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد طالما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في الأسواق لا يؤدي غلى استثمارها بل الاحتفاظ بها على شكل عاطل، وهذا يعني استحالة الزيادة في الإنتاج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، وعلى هذا نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الإنتاج القومي والتخلص من حالة الكساد.¹

وذلك بسبب عجز السياسة النقدية عن إيجاد حلول لأزمة 1929، حيث بدأ يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدا لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية الذي يستند إلى الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على أساس جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكل في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية من علاج الاختلالات.²

المرحلة الثالثة

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعماء ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها يتم تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.³

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن السياسة النقدية لها أثر فعال على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تحقيق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية

¹ بن حمود سكيبة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، ط1، 2006، ص425.

² يوسف كمال، السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر 1996، ص10.

³ سمير محمد معنوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، 1989، القاهرة، ص144-149.

من خلال التجارب الماضية للسياسة النقدية فيمكن أن نلاحظ أنها لا تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها لوحدها فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية لهذا يجب أن نتعرض إلى هذه العلاقة على النحو التالي:

أولاً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: "مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية"¹

كما يعرفها أحد الباحثين بأنها: "الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية."²

من خلال هذين التعريفين نلاحظ بأن السياسة الاقتصادية تتضمن العديد من السياسات، كالسياسات النقدية والسياسات المالية والتجارية.... وغيرها.

ومن هنا تبدو لنا العلاقة كبيرة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية باعتبار أن هذه الأخيرة تعد إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وأداة من أدواتها وهي جزء من أجزائها العملية المتعلقة بالمال النقدي والائتماني.

كما يجب أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتصاص فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وأيضاً تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من وحدة العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم أيضاً لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضي على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

ثانياً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

يمكن استخدام كلا من السياستين النقدية والمالية من أجل تحقيق أهدافهما ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة الركود تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية توسعية

¹ صالح صالح، عنوان المداخلة، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية "الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر

في المصارف الإسلامية، 18-19-20 أبريل 2010، ص8.

² صالح صالح، نفس المرجع، ص9.

والتي تتم عن طريق القرض الرخيص (انخفاض سعر الفائدة) وهذا يساعد على زيادة الاستثمار الذي ينعكس على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.¹

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم فيتم سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية القرض الغالي (رفع الفائدة) مما يساعد على انخفاض الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي في الاقتصاد.

من هنا تبرز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية إذا أنه مع تطور الأسواق المالية تبرز ضرورة إنشاء مكتب مستقل لإدارة الدين لتحقيق الأهداف من استراتيجية الدين العام، وهنا يمكن الاستفادة من خبرة البنك المركزي في مجال إدارة الدين العام وتحديد الأهداف الرئيسية لسياسته النقدية والأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف وذلك من خلال التنسيق والتشاور مع الحكومة بحيث لا تتعارض أهداف السياسة النقدية والأهداف العامة للدولة.

وفيما يلي أبين باختصار التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية.

1-تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية

إن السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية فعلى سبيل المثال يساهم تبني السلطات النقدية المشرفة على العملة في الحد من العجز المالي التضخمي المستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل العجز الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

2-تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

وقد أوضح تايلور Taylor (1995) في أحد إسهاماته إمكانية إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد، أو في النقود عالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، فعلى سبيل المثال، إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يساهم في الحد من عجز الموازنة، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد وكذا تراجع القاعدة النقدية.²

¹ زهوان العمار، محاضرة بعنوان السياسة المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري، لدوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 2021 / 5 / ص7.

² John B. Taylor, « Monetary policy Implication of greater fiscal discipline » in « Budget Deficit and Debt : Issues and options », federal Reserve Bank of Kansas , city 1955, p153.

وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من النفقات الحكومية، أو تلك التي لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان، فإن الحد من عجز الموازنة سيؤثر بدرجة كبيرة على الاستثمار في الأسعار، ولذلك فإن الحد من عجز الموازنة يعد في عديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصادات السوق.

المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها، إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في¹:

- الحكومة
 - القطاع العائلي
 - القطاع المالي الخاص
 - القطاع غير المالي الخاص
 - القطاع المالي العام
 - القطاع غير المالي العام
 - القطاع الخارجي
- القطاع الخاص
- القطاع العام

وسنقوم باختصار بشرح هذه القطاعات وذلك على النحو التالي:

أولاً: القطاع الحكومي

تلعب الحكومة دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب وتنفق وتدعم وتقرض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي.

ولذا يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى المعلومات عن هذا القطاع لما له من ارتباطات وثيقة مع كافة المؤسسات التي تعمل داخل النشاط الاقتصادي.

ثانياً: القطاع المالي الخاص والعام

¹ مصطفى رشدي شحبة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي يلعبه القطاع المالي العام وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط وأخذت في حسابها دور هذا القطاع في إعداد خطط التنمية وغيرها.

وتكمن هذه الأهمية في ثلاثة محاور رئيسية هي:

أ- دوره النشاط والفعال في الدول النامية وقدرته على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ب- خروجه عن النشاط التقليدي القديم وقيامه بأدوار ومهام جديدة.

ت- جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي.¹

فالقطاع الخاص يؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادّخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي.

أما القطاع المالي العام وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا مهما في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل، فكلّا من الحكومة والقطاع الخاص يقتض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه.²

بهذا يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات عن هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

ثالثا: القطاع الخارجي

يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذا لتصريف الفائض في عرضها إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج.

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل ويتم تبادلها في جميع الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي.³

المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية

¹ رشاد العصار، رياض الحلي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص: 72.

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، 2002-2003، ص: 5.

³ علي توفيق، معبد على الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، "السياسات النقدية في الدول العربية". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص: 27.

تعتبر السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقد من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.

ويمكن أن نقسم أهداف السياسة النقدية إلى ما يلي:

أولاً: الأهداف الأولية

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها.¹ هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد.² مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية (العامة) مثل الاحتياطات الكلية (الاحتياطات، الاحتياطات غير المقترضة، القاعدة النقدية) أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

¹ فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 146.

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 11.

ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعرف الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية بأنها "مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة الوصل بين فيما بين أدوات السياسة النقدية والأغراض النهائية. وتتمثل هذه المتغيرات في كل من عرض النقد، وأسعار الفائدة والائتمان المتاح، والأساس النقدي، أو أي متغير آخر قد تراه السلطات النقدية ملائما كهدف وسيط لسياستها النقدية¹. وفي حالات كثيرة فإن هذه الأهداف يمكن استخدامها كمؤشرات لمسار حركة آثار السياسة النقدية المطبقة. وإن كان هذا الموضوع يشكل محورا هاما من محاور إطار عمل السياسة النقدية، فإنه لا يزال محلا لاختلافات جوهرية فيما بين وجهات نظر الاقتصاديين. ففي حين يرى أنصار المذهب النقدي ضرورة اختيار السلطات النقدية لأهداف كمية لسياستها النقدية من خلال التحكم في مستويات النمو في عرض النقد.

وبالتالي تبني أسلوب القاعدة النقدية على الغالب. يرى غير النقديين - وعلى الرغم من اعترافهم بأن للنقد أهمية، أن التغيرات في المكونات المختلفة للطلب الكلي لها تأثير هام في مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإنهم يعطون اعتبارات أساسية لتبني أهداف سعرية من خلال اختيار سعر الفائدة كهدف وسيط يمثل حلقة الوصل بين النقود والإنتاج. واختيار عرض النقد كهدف من قبل أنصار المذهب النقدي قائم على أساس مجموعة فرضيات أو مبادئ يعتنقها النقديون منها، على سبيل المثال، اعتبار أن عرض النقود متغير خارجي يمكن التحكم به على المدى الطويل، وأن اتجاه علاقة السببية في معادلة التبادل ينتقل من النقود إلى الأسعار والإنتاج، وأن الأثر النهائي الأكثر قوة هو ارتفاع الأسعار ثم استقرار دالة الطلب على النقود، ووجود فترة إبطاء في انتقال أثر السياسة النقدية، وبالتالي ضرورة تجنب السياسات المالية التنشيطية ومهما يكن فإننا نرى ما يلي:

أ- أن مسألة اختيار أهداف وسيطة للسياسة النقدية لا بد وأن تتم في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصادات المعنية، واستنادا إلى دراسات تحليلية للسلوك الاقتصادي بما في ذلك دالة الطلب على النقود، إضافة إلى توجهات السياسة الاقتصادية العام.

ب- إن قيان السلطات النقدية باختيار هدف وسيطي معين لسياستها النقدية لا يعني ضرورة التزام هذه السلطات بهذا الهدف طوال الوقت وعلى مر الزمن ذلك أن مثل هذا الهدف لا بد وأن يكون محلا للمراجعة في ضوء متغيرات هيكلية وسلوكية قد يشهدها الاقتصاد.

ت- تعتبر أعمال البنوك المركزية فنا، وبالتالي فإن هناك أسبابا قوية للاعتقاد بأن آثار الإجراءات النقدية يمكن أن تتحول من خلال عدة قنوات مثل حجم الائتمان المتاح، وأسعار الفائدة، وعرض النقد والوضع العام للسيولة في الاقتصاد.

¹ ثريا الخزرجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق للمدة من (1980 - 2003)، بحث منشور، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، كانون الأول 2007.

ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

يمكن إجمالاً تصنيف الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما يلي:

1- استقرار المستوى العام للأسعار

حيث يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء .

2- العمالة الكاملة: يعتبر تشغيل الأيدي من الأهداف العامة والذي يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

3- زيادة النمو الاقتصادي: هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المراتبة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد.¹

المطلب الخامس: أدوات السياسة النقدية

يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها "الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة".²

تستخدم البنوك المركزية عدد أمن الأدوات النقدية كأسلحة لها لتتمكن من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وكذا الإدارة المعروض النقدي للدولة للأهداف وفقاً للأهداف المطلوب تحقيقها. ورغم أن مجموع الأدوات التي تستخدمها تلك البنوك يعتبر محدوداً، إلا أن الباحثين في مجال النظرية النقدية اعتادوا تصنيف كل منها تحت مسميات مختلفة، غير أننا سنصنف هذه الأدوات إلى:

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

¹ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص14.

² المرجع نفسه، ص14.

يدخل هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دورا هاما في هذا الشأن، ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

1- سياسة معدل إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.¹

ويعرف أيضا بأنه "السعر أو الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطياتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.²

وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

فإذا تعتمد البنك المركزي رفع سعر الخصم فسيترتب على ذلك زيادة في تكلفة الحصول على الأموال المقترضة لدى البنك التجاري، مما يضطره إلى رفع سعر الفائدة المدين على القروض التي يقدمها لعملائه، أو قد تعتمد البنوك الإحجام عن التوسع في الائتمان حرصا منها على الاحتفاظ بقدر كاف من الاحتياطيات الحرة والتوصل بذلك إلى درجة معينة من السيولة تكفيها مغبة الوقوع في أي حالة من حالات الإرباك. ويؤدي ذلك كله إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق وتراجع حجم الطلب على القروض وبالتالي تراجع حجم الاستثمار، وهكذا يتبين أن أسعار الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعا وانخفاضاً مما قد يمكنه من توجيه حركة الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي وكذا المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ومن أهمها حجم الاستثمار والادخار.³

2- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 153.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 185.

³ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص 17.

تعد هذه الوسيلة ذات تأثير قوي على عرض النقود، لأنها تؤثر في كل من الوديعة الحرة لدى البنوك التجارية، وكذلك على حجم المضاعف،¹ وتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في إلزام السلطات النقدية للمصارف العاملة في الجهاز المصرفي الاحتفاظ نسبة احتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بحيث توضع هذه الاحتياطات القانونية على شكل ودائع لدى البنك المركزي. أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف نفسه. فمثلا إذا كان لدى البنوك التجارية ودائع نقدية قدرها (10) مليون دينار، وكانت نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي هي (20%) فإن أقصى حد يمكن لهذه البنوك أن تولده هو (5) مليون دينار فلو قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي إلى (25%) فإن أقصى حد يمكن توليده هو (40) مليون دينار، بينما لو قام البنك المركزي بخفض هذه النسبة إلى 10% فإن أقصى ما يمكن للبنوك التجارية توليده من النقد هو (100) مليون دينار.

3- سياسة السوق المفتوحة

وهي عملية بيع وشراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية في السوق والهدف الأساسي هو التأثير المباشر في حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وآلية هذه السياسة تتمثل بقيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، مما يعني زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض وبالتالي زيادة عرض النقد، والعكس يحدث عندما لدى البنوك التجارية، فإنه يحصل مقابل هذا البيع على نقد، مما يؤدي إلى انكماش حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض قدرتها على الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد وتعد هذه السياسات من السياسات غير المباشرة²، فالتأثير المباشر يقع على حجم الودائع وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الأوراق المالية، وعلى أسعار الفائدة وعلى استثمارات البنوك وقروضها، ف شراء البنك المركزي للسندات قد يؤدي إلى رفع سعرها مما يخفض سعر الفائدة للعلاقة العكسية المعروفة، ومع ازدياد الودائع لدى البنوك سيشتجع ذلك البنوك على الإقراض مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقد، والعكس يحدث إذا قام البنك ببيع السندات الحكومية.

ثانيا: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة استعمالا نجده:

1- تأطير القروض

¹ إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، ص9.

² إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص8.

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

في حالة وجود التضخم تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تاطيرية إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن، أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات.

2- السياسة الانتقائية للقروض

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:¹

- إقرار معدل خصم مفضل؛

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛

تغيير مدة إستحقاق القرض و معدل الفائدة.

ثالثا: التعليمات المباشرة

تمثل هذه الأساليب فاعلية إضافية للسياسات السابقة الذكر، ومن الأدوات التي تندرج تحت هذه التعليمات ما يلي:²

1- الإقناع الأدبي

وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي ثمة خطر على الاقتصاد القومي ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالا متعددة منها:¹

¹ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مصدر سابق، ص: 19-20.

² إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاها في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص

أ- الرقابة الكمية: وهو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي.

ب- الرقابة النوعية: وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية.

2- التعليمات المباشرة

وهي التعليمات التي يصدرها البنك المركزي ويلزم بها البنوك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية.

3- الرقابة

وتتم عن طريق الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي للبنوك وهذا الإجراء خاصة لازمة للنظام المصرفي الإسلامي.

4- الجزاءات

هو آخر أسلوب قد يلجأ إليه البنك المركزي ليضمن سياساته النقدية من قبل البنوك التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه.

المبحث الثالث: السياسة المالية مفهومها، أهدافها وأدواتها

لقد أخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن، نظرا لتزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم، حتى أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخل، وتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع ونمو الناتج

¹ رشاد العصار، رياض الحلي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص: 158.

القومي، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ودورها

لقد اختلف مفهوم و دور السياسة المالية ما بين المالية المحايدة التقليدية والمالية العامة المتدخلة الحديثة، حيث اعتبر التقليديون السياسة المالية بأنها عملية تقوم فيها الدولة بتغيير أحد طرفي الميزانية العامة بغرض خلق التوازن بينهما و اعتبر التقليديون أن خير الموازنات أقلها أي أنهم اهتموا فقط بتحقيق التوازن المالي:²

أولاً: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر مراحل تاريخية مختلفة وذلك على النحو التالي:

1- الدولة الحارسة و دورها في النشاط الاقتصادي

بدأ مفهوم الدولة الحارسة، في ظل سيادة أفكار النظريات الاقتصادية التقليدية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، إلا من أجل حماية أسس هذا النظام الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد.³

كانت أهداف النظام المالي في ظل مبدأ الحياد المالي تتمثل في:

- أ- إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحققا من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، لذلك فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي انحسر كثيراً.
- ب- ضبط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، وضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وعدم اللجوء إلى القروض العامة أو إلى الإصدار النقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وشروط خاصة.

2- الدولة المتدخلة و دورها في النشاط الاقتصادي

لقد لعبت النظرية الكينزية الدور الرئيس في تغيير أسس النظرية الاقتصادية التقليدية، فانتقدت تلك الأسس واعتبرتها غير كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأنها لا تحول دوماً دون حدوث التضخم أو ظهور البطالة

¹ الوادي، محمود حسين، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الانفاق الحكومي و مكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2010، ص: 143.

² رضوان العمار، السياسة المالية والنقدية و أثرها على الإقتصاد السوري، ندوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 2012، ص: 5.

³ السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية، دراسة للاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص: 32.

الإجبارية وانتشار الكساد، وذلك لوجود تعارض أحيانا بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وكان هذا بعد أزمة الكساد الكبير.¹

إن تطور دور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي أدى إلى تطور مماثل لأهداف النظام المالي فيها، فلم يعد يهدف إلى التمويل فقط بقدر ما أصبح يهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد. ولعل أهم هذه الأهداف:

- أ- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ما أمكن ومعالجة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمات الاقتصادية.
- ب- تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل القومي، وتقليل التفاوت في حدة الفوارق الاجتماعية دون القضاء على ذلك التفاوت بين الدخل والثروات.
- ت- دعم النمو الاقتصادي وذلك باستخدام الاستثمار العام.

3- الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي

إن تطور الحياة الاقتصادية في النظم الرأسمالية أدى إلى ظهور الاحتكار، وتحدي سيادة المستهلك وظهور عدم قدرته على توفير السلع الاجتماعية التي يرغب الأفراد في الحصول عليها.²

وللقضاء على ذلك انتشرت الأفكار الاشتراكية وقامت الثورة البلشفية عام 1917 في الاتحاد السوفياتي السابق وتم تأمين ملكية وسائل الإنتاج من أجل تحقيق النمو والتنمية المتسارعة للمجتمعات وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين أفرادها.

وقد أصبح أهداف النظام المالي فيها تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة وترتب على ذلك نتائج من الناحية المالية لعل أهمها:

أ- أن هدف النظام المالي أصبح هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق توافق بين هذه الأهداف، وهي هدف التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ب- أصبح المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة فيها، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل.

ت- أصبحت مالية الدولة تهدف إلى تحقيق تمويل الخطة القومية وضمان تنفيذها.

¹ محمد خير الحكام، دور السياسة الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة 2003، ص: 2.

² حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987، ص: 49.

ثانيا: تعريف السياسة المالية و تطورها

1- تعريف السياسة المالية

هي استخدام الأدوات المالية العامة كالانفاق العام بأنواعه والضرائب بأشكالها، والإعانات الاقتصادية والاجتماعية، وأدوات الدين العام.

و تستهدف السياسة المالية بصورة رئيسية التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.¹

كما تعرف بأنها الطريق التي تنتهجها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.²

2- تطور السياسة المالية

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية وهي:

أ- المدرسة التقليدية (مفهوم المالية العامة المحايدة)

يعتبر الاقتصاديون التقليديون أن دور السياسة المالية يقتصر ويتحدد في أداء الخدمات الأساسية متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الدولة مدركين وجود حاجات عامة مثل الدفاع والأمن الداخلي التي لا يميل الأفراد أو القطاع الخاص للإستثمار بها وبالتالي عدم قدرتها على إشباعها.

و لهذا كان التقليديون يشددون في نظرياتهم علي ضرورة ضبط الإنفاق العام وتحديدده وإبقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حياديا ومراعاة تحقيق مستمر لتوازن الميزانية وتحقيق المساواة التامة بين جانبي الموازنة السنوية. وقد تعرض هذا الفكر لهزات عنيفة وانتقادات شديدة بعد أن ثبت عدم قدرة النظام الرأسمالي على التطور المتوازن التلقائي وعدم تحقيق العدالة الكاملة.

ب- السياسة المالية الوظيفية أو التعويضية

هاجم كينز كثيرا أفكار التقليديين في نظريته التي تدعو إلى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي مبينا أن الادخار والاستثمار يميلان نحو التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، وهنا أظهر كينز دور الميزانية وآثارها البالغة

¹ عبد الله الطاهر وآخرون، الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 126.

² عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2000، ص 111.

على القطاعات الاقتصادية حيث بين الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مستويات الدخل القومي والعمالة.

وقد انتقد هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية حيث انتقد مايلي:

- مبدأ الحياد المالي للدولة وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي.
- مبدأ توازن الميزانية ورفضه ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

ث- المالية الاشتراكية أو التخطيط المالي

إن النشاط المالي للدولة في المجتمع الاشتراكي متسع ليتضمن الجانب الأكبر من النشاط المالي الفردي في المجتمع الرأسمالي نتيجة لقيام الدولة بمسؤولية الإنتاج والتوزيع على المستوى القومي بأسره. ونظراً لكون الدولة في النظام الاشتراكي المالكة لأهم وسائل الإنتاج فإن التخطيط المالي احتل المكانة الكبرى في التخطيط القومي ولم ينحصر دور الدولة بالتوجيه أو التدخل كما هو الحال في الدول الرأسمالية وإنما أصبحت تقوم بالإنتاج وتوزيع الدخل وإعادة التوزيع.¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تستمد السياسة المالية أهدافها من المشاكل الاقتصادية التي تفرضها البيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، مما يستدعي ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة هذه الأزمات المختلفة، و باعتبار أن السياسة المالية تشكل جزءاً مهماً من المالية العامة للدولة فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المالية العامة، و ذلك على النحو التالي:

أولاً: التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية

تستخدم الدولة السياسة المالية من أجل تصحيح المسار العام للاقتصاد والقضاء على الاغراق الناشئة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية بحيث تستطيع الدولة زيادة الإنتاج عن طريق تخفيض الضرائب على الأنشطة التي لا تتوجه إليها عناصر الإنتاج لدى القطاع الخاص.

¹ محمد خير الحكام، دور السياسة الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة 2003، ص: 2.

وبنفس الوقت ترفع الضرائب على قطاعات أخرى لا ترغب الدولة في تشجيعها وذلك للحصول على إيرادات تعويضية بدلا من اللجوء إلى التمويل بالعجز، كما تستطيع الدولة من خلال الإنفاق العام تشجيع الاستثمارات في القطاعات التي ترغب بها و لاسيما عندما يتطلب الأمر حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

ثانيا: معالجة مشكلة التضخم

إذا أرادت الدولة التخلص من معدلات التضخم المرتفعة الناتجة عن زيادة الطلب فإنها تستخدم أدوات السياسة المالية المتمثلة بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا.

ثالثا: معالجة ظاهرة الانكماش

وذلك عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، بحيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تخفيض أو تقليص الفجوة الانكماشية. و عندما تقوم السلطات المالية بتخفيض الضرائب تتوسع الفجوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا يساعد على التخلص من الانكماش.¹

رابعا : تحقيق العدالة الاجتماعية

بحيث تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية أن تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخل التي يتحملها الأغنياء أكثر من الفقراء ومن ثم زيادة الإنفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات غير الإنتاجية التي يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود. أخيرا يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة المالية وهي استقرار الأسعار، القضاء على البطالة، إعادة توزيع الدخل القومي، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، واستقرار أسعار الصرف.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي

تقوم على استخدام ثلاث أدوات رئيسية وهي:

أولا: النفقات العامة

¹ رضوان العمار، مرجع سابق، السياسة المالية والنقدية وأثرها علي الاقتصاد السوري، ص:7.

1- مفهوم النفقات العامة

أ- تعريف النفقات العامة

تعرف على أنها: "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة".¹

يظهر من هذا التعريف الأركان الثلاثة للنفقة

• النفقة العامة مبلغ من النقود

لكي توجد نفقة عامة لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لشراء المواد والأدوات والخدمات لسد الحاجات العامة، وهذا ما يميز النفقات العامة الحديثة من غيرها من الوسائل التي كانت تستعمل قديما كالعمل أو الحصول على مواد دون ثمن.

• صدور النفقة من شخص عام

لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة والمقصود بمؤسسات الدولة جميع الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة و المؤسسات المنبثقة عنها.²

• تحقيق منفعة عامة

يجب أن تهدف المنفعة إلى تحقيق نفع عام يعود على مجموع المواطنين وليس على فرد أو أفراد بالذات، واتصاف الحاجة بصفة العمومية مسألة سياسية أكثر منها مالية، وتعتبر السلطة هي صاحبة الكلمة الأخيرة في هذا الشأن.

2- أنواع النفقات

أ- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

- النفقات الحقيقية

¹ عاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 36.

² يسرى أبو العلا و آخرون، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار المعرفة، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها، ص 4.

هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية.¹

- النفقات التحويلية

هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى. وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي:²

● **النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعاشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته. مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض ولأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

● **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة. مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.

● **النفقات التحويلية المالية:** هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي.

ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية

ب- نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة

- **النفقات العامة المنتجة:** هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل الانفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

- **النفقات العامة غير المنتجة:** هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى.³

3- ظاهرة تزايد الانفاق العام وأسبابها

إن ظاهرة إزدياد الإنفاق العام وتوسع حجمها في ميزانيات الدول قد دفعت بالعديد من الكتاب لمناقشة هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب وراء ازدياد حجم النفقات العامة في ميزانيات الدولة.

¹ محمد حلمي مراد، مالية الدولة، كتب دار المعرفة، ص: 33.

² سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011، ص 64.

³ صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982، ص: 177.

لقد تزايد حجم الإنفاق في ميزانيات الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية فاستمرت دائرة الإنفاق في التوسع، وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء المالية للأفراد (ضرائب، رسوم...) لتغطية النفقات المتزايدة، إن ظاهرة ازدياد الانفاق العام لها أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

أ- الأسباب الظاهرية

المقصود بالأسباب الظاهرية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الانفاق عددياً، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعالية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها.¹

بعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الانفاق و تتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود و تغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع إقليم أو مساحة الدولة.

- تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة)

يقصد بتدهور قيمة النقود إنخفاض وحدة النقد، وهبوط قوتها الضرائبية للحصول على باعة أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على المقابل، ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات.

- تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات): كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

- أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقاً لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استنزال بين النفقات والإيرادات وأدى ذلك إلى تضخم عددي أورقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

- زيادة السكان و اتساع مساحة الإقليم:

¹ اعداد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 53.

إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الانفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحات أدت إلى أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الاقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة اليه.¹

ب- الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة منها:²

- الأسباب الاقتصادية

ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

- الأسباب الاجتماعية

لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان... ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية.³

- الأسباب الادارية

¹ أعاد حمود القيسي، نفس المرجع، ص 54-55.

² سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 82.

³ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، 2010-2011، ص 40.

إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع و ذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة... كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.

- الأسباب السياسية

من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة ما يلي

- انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشتهم، وتلبية حاجياتهم.
- تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمه بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.

● العلاقات الدولية: حيث أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

- الأسباب العسكرية

تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة.¹

- الأسباب المالية

تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة. كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للمتوسع في الإنفاق العام.

4- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تحتل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك بسبب توسع وتطور وظائف الدولة، إذ أخذت تتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وذلك على النحو التالي:

أ- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الدخل القومي

¹ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 42.

من المعروف أن مستوى الدخل القومي يرتبط بحجم الإنفاق القومي، ولما كان الإنفاق العام هو أحد مكونات الإنفاق القومي كان له أثر على حجم الدخل القومي يتمثل في أن الإنفاق العام يزيد من حجم الموارد الاقتصادية ويرفع من درجة تأهيلها وتنظيمها بوصفها من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، إلا أن مدى هذا التأثير يعتمد على عدة أمور هي:¹

- وسيلة تمويل الإنفاق العام؛

- وجهة الإنفاق العام؛

- نوع الإنفاق العام.

ب- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاستهلاك القومي

تسهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك القومي وذلك من خلال:

- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية

لغرض القيام بواجباتها تحتاج الدولة إلى شراء سلع استهلاكية كثيرة ومتنوعة مثل الاثاث والسيارات... فالدولة مستهلك كبير في الاقتصاد لذلك يكون للنفقات العامة تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي.

- قيام الدولة بتوزيع الدخل

تدفع الدولة الدخل لمن تشتري خدماتهم كالموظفين والعمال... وكذلك تدفع رواتب تقاعدية وإعانات...، إن جزء كبير من هذه الدخل يذهب إلى الاستهلاك مما يساهم في رفع المستوى القومي.

ج- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على توزيع الدخل

تسعى الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فمثلا ذوي الدخل المنخفضة تقوم الدولة برفع مداخيلهم حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة، كان يحصلوا على الخدمات الاجتماعية مجانا، أو عن طريق منحهم إعانات نقدية. أما أصحاب الدخل المرتفعة فتعمل الدولة علي تخفيض دخولهم عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية ومنها تكون الدولة قد حصلت علي إيرادات من ذوي الدخل المرتفعة وأنفقتهم على ذوي الدخل المنخفضة.

د- الآثار الاقتصادية للنفقات على الإنتاج القومي

¹ شريف رمسيس تكللا، الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، دار الفكر العربي، 1978، ص 69.

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي.

هـ- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.¹

ثانياً: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوماً إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها، كما أنها تعتبر مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي.²

وسأتناول الإيرادات العامة من خلال النقاط التالية:

1- الإيرادات من أملاك الدولة

تملك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى بالدومين والذي ينقسم بدوره إلى:

الدومين العام: ويقصد به ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفق العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها وتخضع للقانون المدني مثل الطرق العامة والجسور والحدائق العامة والموانئ أي تلك الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل.³

الدومين الخاص (ممتلكات الدولة الخاصة):

يتكون من أموال الدولة المعدة للإستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق... وتخضع هذه الأملاك للقانون المدني حيث تستطيع الدولة بيعها أو إيجارها وعادة ما تظل هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة. و يكون الدومين الخاص على عدة أنواع هي:

أ- الدومين العقاري (ممتلكات الدولة العقارية)

¹ خالد الخطيب و أحمد شامية، اسس المالية العامة، دار ائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2003، ص .

² على محمد عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص: 6.

³ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 60.

يتكون من الأراضي الزراعية و الغابات و المناجم... و تختلف الأهمية النسبية لإيراد الدومين العقاري حسب تطور دور الدولة. وقد تناقشت أهميته في إيرادات الدولة الحديثة بعد أن كانت له الأهمية الأولى في السابق.¹

ب- الدومين المالي

يتكون مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض، وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة. ويسمى البعض الدومين: "محفظة الدولة" أي ما تملكه من أوراق مالية و نقدية وما تحققه من أرباح وفوائد.

ج- الدومين الصناعي و التجاري

يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات، حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.

2- الإيرادات من الضرائب

الضرائب من أهم الإيرادات الاعتيادية للدولة الحديثة. ولم تعد الضرائب تشرع لتحقيق أهداف مالية فقط بل أصبحت تستخدم لتحقيق أهداف أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية نابعة من فلسفة الدولة.

أ- تعريف الضريبة

تعرف بأنها: "فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".²
وتعرف أيضا بأنها " عبارة عن أداء نقدي تقتطعه السلطة العمومية من الأفراد بدون مقابل وبشكل جبري، ونهائي، وذلك لتخصيصه لتغطية الأعباء العامة"³
من خلال التعريفين يمكن أن نتعرف على أركان الضريبة

● الضريبة فريضة نقدية

تدفع الضريبة نقدا وليس عينا وذلك لصعوبة جباية الأموال العينية من حيث الخزن والنقل والمحافظة عليها.

¹ سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 108-109.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 151.

³ أديب عبد السلام، السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية، أفريقيا الشرق، ط1، 1998، ص 11.

• الضريبة إجبارية

يأتي عنصر الإجبار من أن الدولة هي التي تحدد كل ما يتعلق بالضريبة من حيث وعائها ونسبتها ووقت دفعها.

• تدفع الضريبة بدون مقابل وبصورة نهائية

يدفع المكلف الضريبة وهو لا يتوقع الحصول على منفعة مباشرة خاصة به، بل يدفعها إسهاماً في تحمل الأعباء العامة ويستفيد كبقية المواطنين من الخدمات التي تقدمها الدولة.

• الضريبة فريضة ذات أهداف

قد تفرض الضريبة لتحقيق أهداف مالية أي لتوفير إيرادات عامة للدولة لتغطية نفقاتها. وقد تفرض لتحقيق أهداف اقتصادية مثل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب- أنواع الضرائب:

• الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة

- **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي تصيب الوعاء وهو تحت يد المكلف فهي تفرض على واقعة تملك الثروة أو وجود رأس مال أو تولد الدخل.

- **الضرائب غير المباشرة:** تفرض هذه الضرائب عند وقائع الاستعمال أو انتقال الثروة فهي تفرض عند تحقيق الإنتاج أو الاستهلاك أو تداول الثروة. ومثال ذلك ضرائب الإنتاج وضرائب الاستهلاك والضرائب الجمركية.

• الضرائب الواحدة والضرائب المتعددة

- **المقصود بالضرائب الواحدة:** هو أن يتم فرض ضريبة واحدة قط على الأفراد من قبل الدولة وقد طبق ذلك الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر عندما نادى أصحاب المدرسة الفيزيوقراطية بضرورة فرض الضريبة على الأراضي الزراعية باعتبار الأرض هي الأساس في الاقتصاد وهي المصدر الرئيس للإنتاج و الثروة.¹

- **أما بالنسبة لنوع الضرائب المتعددة** فيتضمن إخضاع الأفراد لأنواع متعددة من الضرائب وذلك تبعاً للنشاطات التي يقوم بها الأفراد.

3- الرسوم

سنتناول الرسوم من خلال النقاط التالية:

¹ الحاج طارق، المالية العامة، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999، ص 53.

أ- تعريف الرسم

يعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الشخص جبراً إلى الدولة أو أحد مرافقها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب هذا المرفق أو الهيئة العامة. يتبين من هذا التعريف بأن خصائص الرسم ثلاث:

• الصفة النقدية

مقابل الحصول على الخدمة، يجب على طالبها أن يدفع مبلغ من النقود إما أن يكون بنسبة مئوية معينة أو يكون مبلغ مقطوع وثابت.

• الصفة الإجبارية

أي أن على طالب الخدمة دفع المبلغ المستحق عليه مقابل حصوله على هذه الخدمة.

• المقابل في الرسم

ويتمثل ذلك بأن يدفع الفرد الرسم مقابل ما يحصل عليه من خدمة تقدمها إحدى الهيئات العامة.

ب- الفرق بين الرسم والضريبة

- الرسم مقابل خدمة أو منفعة خاصة يستفيد منها دافع الرسم مباشرة، بينما دفع الضريبة لا تكون مقابل منفعة خاصة يستفيد منها المكلف مباشرة.
- الأصل أن الرسم يحمل صفة اختيارية و ليست إجبارية في الدفع، بينما الضريبة تحمل دائماً و في جميع الحالات صفة الإجبارية و الإلزامية.

ج- الفرق بين الرسم والتمن العام

الرسم إيراد عام سيادي تحصل عليه الدولة من نشاطاتها مقابل تقديم خدمة خاصة مقترنة بالنفع العام. أما التمن العام فهو إيراد عام شبيه بإيرادات النشاط الخاص، كالإيرادات التجارية والصناعية.¹

د- أنواع الرسوم

تكون الرسوم على ثلاث أنواع:

- الرسوم الصناعية: مثل رسم البريد والهاتف... وغيرها.
- الرسوم الإدارية: وتشمل

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 69-70.

- رسوم على الأعمال المدنية التي تؤخذ مقابل منح امتياز خاص مثل منح إجازات البناء والسوق وحمل السلاح...

- رسوم تتعلق بالحياة العملية كرسوم الدراسة و دخول المتاحف والحدائق العامة.

• الرسوم القضائية

و تؤخذ من المتنازعين على الحقوق و رسوم كاتب العدل.

4- إيرادات الدولة من القروض

تلجأ الدول إلى الاقتراض عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات العامة. وعدم إمكانية زيادتها بسبب استنفاد الطاقة الضريبية، وتستخدم القروض لتحقيق أهداف اقتصادية إضافة إلى الأهداف التمويلية.

أ- تعريف القروض العامة

يعرف القرض بأنه "عقد دين تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض في تاريخ محدد وفقا لشروط العقد" يتبين لنا من هذا التعريف أن للقرض عدة خصائص يمكن تحديدها بما يلي:

- القرض مبلغ من المال، قد يكون نقدا أو عينا؛
- القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة؛
- القرض يدفع بصورة اختيارية وليست إجبارية؛
- القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته، ودفع فوائد عنه خلال فترة أو مدة القرض؛
- القرض العام يتم بموجبه عقد بين المقرض وبين المقترض.

ب- أنواع القروض

• قروض داخلية وخارجية

- قروض داخلية

هي التي تعقدتها الدولة مع مواطنيها ويلعب هذا النوع من القروض دورا مؤثرا في التنمية الاقتصادية إذا وجه إلى الاستثمار المنتج لما يؤديه من زيادة في الدخل القومي، وذلك بامتصاصه جانبا هاما من الأموال المكتنزة أو الأموال التي توجه للاستهلاك.

- قروض خارجية

هو الذي تعقده الدولة مع الأسواق الخارجية وتكون مصادره أموال عامة وتمثل في القروض الممنوحة من الحكومات الأجنبية أو من الهيئات الدولية أو من أموال خاصة تتمثل في رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

• القروض الاختيارية و القروض الإجبارية

الأصل في القروض العامة أنها اختيارية، أي أن يكون الأفراد أحراراً في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيه.

ولكن قد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض إجبارية لا يكون للأفراد هذه الحرية، إنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقرها القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع الأخير من القروض في الحالات التي يسود فيها التضخم للحد من آثاره.¹

5- الآثار الاقتصادية للإيرادات: وتتمثل في

أ- الأثر على الاستهلاك والإنتاج

حيث أن فرض ضريبة على الدخل يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ومن ثم نقص إيرادات الدولة، كما تسمح بفرض الضرائب للحكومة بتوجيه لاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي.²

ب- الأثر على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضاً وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين

ج- الأثر على إعادة توزيع الدخل

إن فرض الضرائب التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة.

ثالثاً: الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية لمالية الدولة، حيث تعكس الوجه السياسي والاقتصادي والمالي للدولة، فهي خطة الدولة و نشاطاتها عن سنة مالية قادمة.

¹ يسرى ابوالعلا و آخرون، المالية العامة و التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص: 63.

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) مرجع سابق ص 71.

1- تعريف الموازنة العامة

تعرف بأنها: "برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..."

ويتبين لنا من هذا التعريف ما يلي:

- أن الموازنة عمل تقوم به السلطة التنفيذية (وزارة المالية) أي السلطة الإدارية و الذي يحتوي على تقديرات لإيرادات و نفقات الدولة عن سنة مالية قادمة.
- الموازنة العامة تعتمد و تقرر من قبل السلطة التشريعية؛
- الموازنة العامة وثيقة مالية لإيرادات و نفقات الدولة عن سنة مالية قادمة؛
- الموازنة العامة تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة و المجتمع معا.¹

2- أهداف الموازنة العامة

أ- الأهداف المالية

تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة، حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها، فهي تكشف الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة يبين سلامة المركز المالي للدولة.

ب- الأهداف الاقتصادية

تسعى الدولة من خلال الموازنة العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال استخدام عجز الموازنة أوفائها لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل.

ج- الأهداف الاجتماعية

تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض بعض الضرائب المباشرة التصاعدية، واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل الإعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية.

¹ أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 89-90.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لهذا الفصل نجد أن دراسة مفهوم وأهداف وأدوات كل من السياستين النقدية والمالية وقنوتهما، تعد من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على وضعية الاقتصاد، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي ووزارة المالية من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي. تعمل السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسة المالية والسياسات الأخرى وينصح الاقتصاديون بالاستخدام المزدوج لهما معا. كما أنه إذا نظرنا إلى أدوات السياسة النقدية لوجدنا أن البنك المركزي يستطيع من خلالها أن يمارس نوع من التحكم المباشر على المتغيرات مستخدما في ذلك سلطة التنظيم والتي منحت له السلطة العامة ذلك.

تمهيد

تدرس النظريات النقدية العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وبالتالي في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في عرض النقود وأثره على حجم النشاط الاقتصادي، والهدف من دراسة هذه النظريات هو ما إذا كان لاستخدام النقود دور في السياسة النقدية، وبالتالي إمكانية استخدامها لتحقيق أهداف السياسة النقدية، أم أنها حيادية فلا يؤثر تغييرها إلا في المستوى العام للأسعار.

بتعبير آخر تعد النظريات النقدية الجانب العلمي والسياسة النقدية والمالية هي الجانب التطبيقي "ذلك أن النظرية النقدية تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوحي بما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي، أما السياسة النقدية فهي تبحث فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير بهدف حل المشكلة القائمة بكل ظروفها وملابساتها وما يجب أن يعمل، أي التوفيق بين ما توحي به النظرية النقدية وما تنفذه السياسة النقدية.

المبحث الأول: دور السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل.

لفهم هذه السياسات وتحليلها لا بد من فهم فكر جميع المدارس الاقتصادية لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد.¹

المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار Neil يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، واسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار والاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات الحقيقية (قانون ساي)، فان

¹ وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة 1، 2002/2001، ص: 95.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية. أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.¹

وأن جدلا قد دار بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم Marshall et pigun وروبينسون وغيرهم، على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، والدخل، وسعر الفائدة.

هذا يعني بأن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار 5% على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي مما يؤدي إلى تغيير القيمة الاسمية وليست الحقيقية للناتج القومي الاسمي، وإذا كان هذا المسار مقبولا حول العلاقة ما بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، فإنه يمكن القول أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك.²

سعيًا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل لفيشر والتي صيغت على النحو التالي: $MV = PT$.

إذ أن M : كمية النقود في التداول (نقود قانونية + نقود مصرفية).

V - سرعة دوران النقود كجزء من الصفقات.

P - المستوى العام للأسعار.

T - I حجم الصفقات التي تجري في زمن ما (هذه المعاملات تشمل سلعًا قد لا يتضمنها تعريف الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه تم تبديلها مثل شراء السلع المستعملة).

¹ عوض فاضل إسماعيل الدعي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر الموصل، 1990، ص: 368.

² عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاءة التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010، ص: 27.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت (T) بالمتغير (Y)، والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:

$MV=PY$ ، ولقد أعيدت صياغة هذه النظرية فيما بعد من لدن الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، إذ تقدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها بمعادلة كامبردج أو نظرية الأرصدة النقدية وصيغت على النحو التالي: $M=KPY$.

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (K) والذي هو في الحقيقة يساوي:

$V/1$ ويمكن توضيح ذلك:

معادلة فيشر $MV=PT$

معادلة كامبردج $K=M/PY \iff M=KPY$

$V=1/K \quad K=1/V$

يمثل V في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود مثلما أشرنا إليه سابقا (أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة وهذا يعتمد على الرغبة في الإنفاق)، في حين أن $K=1/V$ يمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

خلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي يتسم بالتوظيف الكامل للموارد بمعنى أن الحجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، ثم إنهم افترضوا ثبات V لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا^F مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوى العام للأسعار ودورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات، أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفيرها، وهما استطاعوا الوصول إليه، لأن النقود لحد هذه الحقة من الزمن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك والنيو كلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها¹.

¹عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 493، 494.

المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور التحليل الكينزي

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936م والمشهورة باسم النظرية العامة حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخيا الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وبالتالي تؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، وبهذا فان وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك.¹

في ظل هذه الظروف ظهرت أفكار كينز مستندة بصفة أساسية على الظروف ما بين الحربين العالميتين وعلى فترة الكساد العظيم.

أولاً: فرضية النظرية الكلاسيكية

نتيجة مما تقدم أسقطت النظرية الحديثة فرضين أساسيين من فروض النظرية الكلاسيكية وهما

1- فرض استقرار الناتج القومي: عند مستوى التشغيل الكامل إذ اتضح عدم صحة هذه الفرضية بعد الكساد الكبير والوضع الطبيعي للناتج القومي أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي من الممكن أن تؤدي زيادة عرض النقود لزيادة الناتج القومي.²

2- فرض ثبات سرعة تداول النقود: لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية عدم ثبات سرعة تداول النقود في المجتمعات المختلفة في أوقات الكساد والرواج، إذ تميل سرعة التداول في أوقات الرواج والانخفاض في أوقات الكساد.

ثانياً: فرضية النظرية الحديثة

تفترض النظرية الحديثة ما يلي:

¹ زينب عوض الله، وأسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ص: 228.

² على حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، ص: 32.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

- 1- أن سرعة التداول وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها¹. ولما كانت سرعة التداول (V) مقلوب K في معادلة كامبردج إلى جانب الطلب يتمتع بدرجة من الثبات النسبي.
- 2- أن سرعة التداول تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود، وبالتالي فإن التحرك في سرعة التداول يكون مستقلا تماما في عرض النقود.
- لقد كانت أفكار كينز مبنية على أساس العجز النظري والتطبيقي الذي لحق بالفكر والتحليل الكلاسيكي في الثلاثينيات من القرن العشرين جراء حدوث أزمة الكساد.
- لقد انطلق كينز من الفرضيات والأسس التالية:
 - 1- الإيمان بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات؛
 - 2- الإيمان بإمكانية حدوث البطالة واستمرارها لفترة طويلة؛
 - 3- يعتمد تحليله على الفترة القصيرة، ويبرهن على ذلك بأنه في المدة الطويلة سنكون جميعا أموات؛
 - 4- تحليل كينز هو تحليل كلي؛
 - 5- تحليل كينز هو تحليل نقدي، حيث يرى من الصعوبة الفصل بين الجانب العيني والجانب النقدي في اقتصاد ما، إذ يعبر عن العوامل العينية بقيم نقدية؛
 - 6- عدم تمتع الأفراد بالرشادة كما يتصورها الكلاسيك، إذ يمكن حسب كينز أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وذلك يفترض أن عرض العملة دالة تابعة للأجر الاسمي وليس للأجر الحقيقي؛
 - 7- الأجور النقدية وفقا لكينز لا تعرف المرونة على التغيير، بل إنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين بسبب التنظيم التشريعي النقابي؛
 - 8- عدم الإيمان بصحة قانون ساي الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل العكس تماما هو الصحيح أي الطلب يخلق العرض فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي، وذلك يصنف التحليل الكينزي ضمن اقتصاد الطلب؛
 - 9- يعتبر كينز أن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها، وثمنها يتمثل في سعر الفائدة، وهكذا أدخل وظيفة أخرى للنقود باعتبارها مخزونا للثروة، وهكذا تفوق ملحوظ على التحليل الكلاسيكي؛
 - 10- عدم الإيمان بفكرة التشغيل التام، إذ يمكن للاقتصاد أن يكون في وضع التوازن وهو دون مستوى التشغيل التام، وهكذا نجد كينز يؤمن ضمينا بفكرة الاكتناز؛
 - 11- اهتم كينز على تراكم رأس المال، أي الاستثمار؛

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة 1996، ص: 324.

- 12-يتوقف الادخار عند كينز على مستوى الدخل، وليس على معدل الفائدة كما يرى الكلاسيك؛
- 13-يتوقف الاستثمار بين كل من معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وهو متغير خارجي؛
- 14-يرى كينز بأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها؛
- 15-عرض النقود متغير خارجي يترك تحديده للسلطات النقدية؛
- 16-معلومات تحديد الدخل الوطني الطلب الفعال وفقا لكينز تنحصر في:

- الميل للاستهلاك؛

- الكفاية الحدية لرأس المال؛

- معدل الفائدة.

17-الاستهلاك دالة تابعة للدخل ومرتفعة؛

18-ضرورة تساوي الادخار والاستثمار المحققين، عند التوازن وهذا في آخر فترة¹.

في هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أهمية المعالم الأساسية لأفكار الاقتصادي السويدي فكسل Wickssell، اذ قام بشرح أفكاره الاقتصادية في سلسلة من المؤلفات صدرت باللغة الألمانية(1898)، والتي ظلت غير معروفة حتى ترجمت إلى اللغة الانجليزية وكان ذلك سنة 1936، وتحت عنوان الفائدة والأسعار، وقد شهدت سنة 1936 ظهور كتاب النظرية العامة لكينز، إذ يوجد تشابه كبير بين كتاب النظرية العامة والتطورات الفكرية التي أحدثها فكسل، فقد قيل أن كينز قد قام بنقل ونسخ أفكار Wickssell، وان كل مجد وفخر منسوب لكينز ينبغي أن يكون لفكسل²، إذ جاء التحليل النقدي لفكسل مناهضا للتحليل النقدي الكلاسيكي عند كل من هيوم وريكاردو وميل وفisher من خلال تركيزه على معدل الفائدة والأسعار وعلاقتها بمستوى الأسعار أو قيمة النقود، وفضلا عن ذلك فقد حاول أن يتجاوز الفصل في النظرية النقدية، بأن يدمج ما بين النظرية النقدية ونظرية القيمة، أي تحويل الأسعار النسبية إلى أسعار نقدية أو مطلقة عن طريق تطبيق فكري العرض و الطلب على المستوى العام للأسعار، وهذا ما قام عليه التحليل الكينزي.

لقد عد كينز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الاقتصادية إلا انه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعدة لتلك السياسة ويعود خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة، غير كونها وسيلة للمبادلة، وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغيير بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك

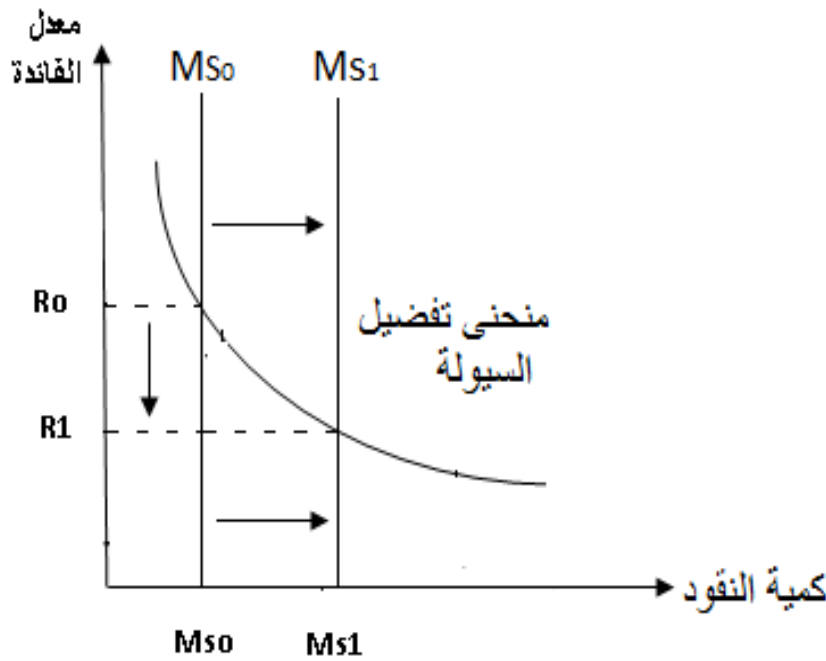
¹علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مرجع سابق/ ص 34.

²سهر محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 1985، ص، 198-207.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

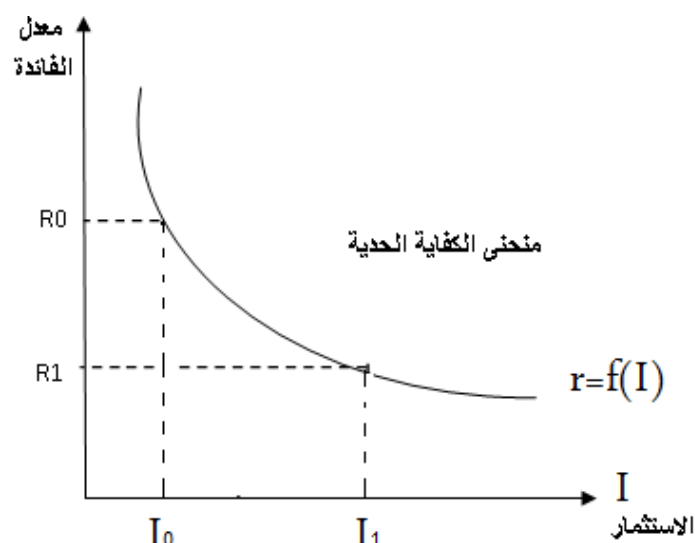
و المخاطر بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، مما يؤديه (سعر الفائدة)¹ من انكماش في حجم الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام ويحصل العكس بميل التفضيل مصدر^F مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية، ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم المسار الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

منحنى رقم (1): دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي (منحنى تفضيل السيولة)

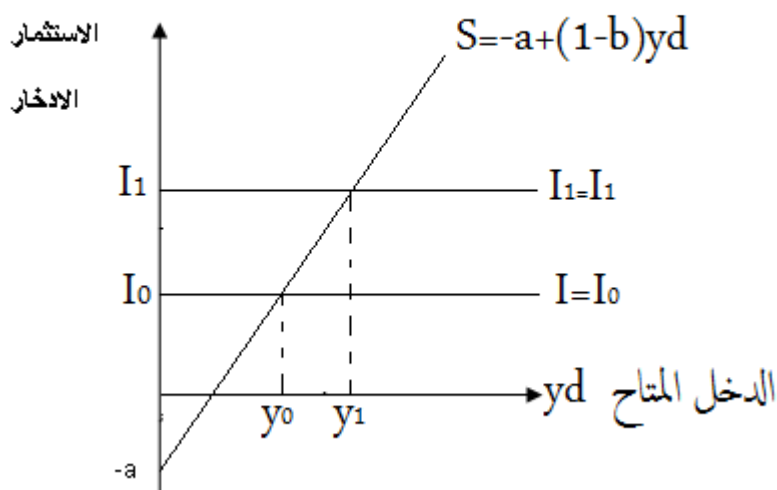


منحنى رقم (2): الكمية المطلوبة والمعرضة من النقود لأغراض المضاربة

¹ طبقاً للتحليل الكينزي يعد سعر الفائدة ظاهرة نقدية و ليست ظاهرة عينية أو حقيقية كما افترضها التحليل الكلاسيكي، و يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدية على أساس التفاعل ما بين العوامل النقدية (العرض و الطلب النقدي) و سعر الفائدة هو عبارة عن مكافأة التخلي عن السيولة النقدية خلال مدة معينة.



المنحنى رقم 03



مصدر المنحنيات: مايكل أبديمان، الإقتصاد الكلي (النظرية و السياسة)، ترجمة محمد ابراهيم، دار المريخ للطباعة

إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية، في حين أن الطلب على النقود M^d يتحدد بتفضيل السيولة، أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكينزي عند التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل ودافع الاحتياطي ودافع المضاربة)¹، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوق يؤدي إلى تحول منحنى عرض النقود من $M^{s0} \leftarrow M^{s1}$ مثلما في المنحنى (1) و بما أن $M^d = L1 +$

¹ الاحتفاظ بالنقود لأغراض التبادل و $L2$ الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة

L2¹ فان الكمية الزائدة في ظل ثبات الدخل ستكون (DMS = L2) أي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدن الأفراد مما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فان معدل الفائدة سينخفض من $R1 \leftarrow R0$ مثلما في منحني (1)، وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال²، وبنا أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار من $I0 \leftarrow I1$ مثلما في منحني (03)، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال و الذي يتحدد وفقا للاستهلاك والاستثمار، وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، فزيادة الاستثمار طبقا لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر، تؤدي إلى زيادة الدخل وهو ما يظهر في منحني (3) إذ ارتفع التوازن من $Y1 \leftarrow Y0$ وهذا بسبب عمل مضاعف.

لذلك فان زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقا لتحليل كينز، ويمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دورا كبيرا في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الأدنى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقودي

ظهر التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية، ولذلك سمي أنصارها بالنقديين، حيث قام فريد مان وزملائه عام 1956 بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ولكن ميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفischer والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وركزوا اهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الاعتراف بأن الطلب على النقود أصل كامل السيولة، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى الآخر، حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية وإنما أيضا الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية، كما أدخل النقديون المعاصرون تغييرات أساسية على مضمون النظرية الكمية، التي يعدون امتدادا لها - منها:

1- العلاقة بين تغيير كمية النقود ومستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية؛

2- الاعتراف بسرعة التداول إلا أنهم لو يولوها كبير اهتمامهم؛

¹: الطلب على النقود (التفضيل النقدي يساوي L1 الاحتفاظ بالنقود لأغراض التبادل و L2 الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة Md

²الكفاية الحدية لرأس المال: هو سعر إعادة الخصم الذي يحقق التعادل بين نفقات المشروع والقيمة المحصومة لتيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

3- اهتموا بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.¹

استند النقديون الجدد على معادلة التبادل، وطبقوا قانون العرض والطلب على النقود، حيث يتمثل عرض النقود في كمية النقود المصدرة سواء من قبل الدولة أو الجهاز المصرفي وأنه يتغير باستمرار، وبينما يتمتع الطلب على النقود بقدر كبير من الثبات، فإن العرض النقدي يتغير باستمرار، فإذا زاد الطلب على النقود فيتخلص الأفراد من هذه الزيادة برفع الأسعار، ومن المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (زيادة الدخل القومي الحقيقي) وهكذا أكد النقديون أن النظرية الكمية ليست نظرية للإنتاج ولا نظرية الدخل والأسعار، وإنما هي نظرية للطلب على النقود. وتتمثل أهم أفكار النقديين فيما يلي:

- 1- اهتموا بالطلب على النقود انطلاقاً من مكونات الثروة لدى الأفراد حسب أنواع الأصول؛
- 2- إن إجمالي ثروة الأفراد هو العامل المحدد للطلب على النقود من خلال التغيير في إجمالي الثروة وكيفية توزيعها على عناصرها المختلفة نقود، سندات وأسهم، وأصول حقيقية، عنصر بشري؛

3- يزداد الطلب على النقود كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها، وهي مقدار العائد الذي يتنازل عنه الفرد عند تخليه عن الأصول الأخرى، فإذا احتفظ بها فقد ضحى بالعائد الذي كان سيحصل عليه لو استعملها في أصول أخرى والعكس، ففي فترات التضخم مثلاً تزيد تكلفة الاحتفاظ بالنقود نظراً^F لارتفاع العائد الذي تدره الأصول الأخرى بسبب ارتفاع العائد الذي تدره الأصول الأخرى بسبب ارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة فينخفض الطلب على النقود.²

قبل التطرق إلى آلية انتقال الآثار النقدية إلى الاقتصاد مثلما قدمها فريد مان وسوارتز نعرض باختصار دالة الطلب على النقود، فطبقاً لفريد مان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري، وبناءً على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة

¹ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص: 108.

² جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، مرجع سابق، ص: 109.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريد ماني بالشكل الآتي¹.

$$Md = F (P , rd, re, \Delta p / \Delta t, I / p, Yp, W, U)$$

Md: دالة الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

rd: عائد السندات ويتمثل بسعر الفائدة السوقي.

re: عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية.

$\Delta p / \Delta t, I / p$: معدل التضخم المتوقع.

I_p, Y_p : يمثل الثروة ويصفها برصيد مرتبط، بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

W: يمثل رأس المال البشري الذي يمثل العلاقة ما بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري.

U: يمثل الأذواق وترتيبات الأفضلية.

يتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة على عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم والعنصر بين الآخرين (W, U)، هما متغيرات داخلية، وعد الفريد مان تأثيرها ضئيلا في المدى القصير ليصل أنه دالة الطلب على النقود وهي متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة إلى الأسعار ليعود إلى النظرية الكمية للنقود، ولكن بطريقة تحليلية مختلفة، أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ الفريد مان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد الفريد مان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود ونسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا وهذا هو دور السياسة النقدية.

¹عوض فاضل إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص : 568.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

طبقا لفريد مان وشوارتز فان زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وانخفاض العائد، مما يتغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة الأصول.

فالأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محافظ الأوراق المالية من أجل تخفيض حيازتهم النقدية، وهذا يدفعه نحو شراء أوراق مالية مربحة، وبالتالي سيقود هذا الشراء إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد فيه الطلب على الأصول الأخرى بما فيها الأسهم والأصول العينية ومع زيادة هذه الأصول فان أسعارها سوف تزداد ولهذا الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة بارتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول والذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، وبالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك¹.

فقد أشار فريد مان إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والأسعار معا، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي وبشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، وهكذا اعتبر فريد مان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية، معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فان الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فإنهم يعطون مكافئته الأهمية القصوى في صلاح حالة النظام الرأسمالي.

المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية

بني فريمان نموذج على انتقاده للنموذج الكينزي، وبالتالي فانه تعرض هو الآخر لانتقادات عديدة من لدن أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية التي ظهرت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة (روبرت لوكاس) من جامعة شيكاغو، و(روبرت بارو) من جامعة هارفارد..... وغيرهم، وينبع هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب ولكنه يضيف سمة جديدة لهذا التحليل ألا وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدات الاقتصادية (الأفراد ← المنشآت)، وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة في:

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988 ص: 332.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

أولاً: تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات (الأفراد والمنشأة) توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياستها الاقتصادية طالما ان الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور و لديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة على سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم فإن الأفراد المنشأة سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل ان تقوم باتخاذ قرارها الاقتصادي.

ثانياً: الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

ينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من ان سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى ادنى حد ممكن وأمام كل وحدة بل على العكس من ذلك أوضحوا ان الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى n إحداث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة ومضى كينز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج انه لا يمكن إحداث مستويات اعلي مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية) لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الأنفاق أو كلاهما معا وخصوصا في مجال الخدمات والإشغال العامة وهنا سيفعل المضاعف فعله وبالتالي فقد دافع كينز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد وبذلك تخلي عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذاً واتباعه مفهوماً جديداً لها يتمثل في (المالية الوظيفية أو المحضرة بدلاً من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي).

في هذا الصدد أشار كينز إلى هذه المسألة بأنها تعكس جوهر نظريته إذ مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل الحدي للإدخار ومن ثم ينخفض الميل الحدي للاستهلاك مما يستدعي زيادة الميل الحدي للاستثمار حتى يتحقق التوازن ولكن مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال (التي تعبر تقريباً عن معدل الربح) مما يجعل الميل الحدي للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي بالتزايد هنا تلوح في الأفق مخاطر

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

عدم بالتوازن بين الإدخال والاستثمار وتظهر أفاق انخفاض مستوى الدخل القومي وظهور شبح البطالة والركود والكساد.

انتهى كينز في تحليله إلى إن التوازن لا يتحقق تلقائيا بل ان النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل وكان من المنطقي إن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل و يمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينز على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يأتي

أولاً- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالية غاية للسياسة؛

ثانيا- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

ثالثاً- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

السياسة المالية في نموذج كينز البسيط

تستطيع الحكومة ان تؤثر على مستوى توازن الدخل والنتاج في نموذج كينز البسيط بطريقتين منفصلتين

أولاً: عن طريق الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والتي سنرمز لها ب (G)¹

ثانياً: الضرائب والمدفوعات التحويلية (R) وتؤثر على العلاقة بين الناتج والدخل (Y) والدخل المتاح الدخل الموضوع تحت (yd) وهو عبارة عن الدخل المتوفر للاستهلاك والإدخار.

واهتمامنا بالطريقتين هو معرفة كيفية استخدام الحكومة كل من (R,G,T) للتأثير على مستوى توازن الدخل والنتاج بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية و تحقيق استقرار في مستوى الدخل الناتج والنشاط الاقتصادي وهذا عند مستوى الدخل الممكن دخل التوظيف الكامل وإذا ما أصبح مجتمعاً يتكون من ثلاث قطاعات إي أضفنا القطاع الحكومي فان متطابقة الدخل الناتج تصبح:

$$C+S+T=Y=C+I+G$$

كما إن معادلة تطابق الإدخار والاستثمار هي: $Ts+(R-T-G)=0$

و يمكن لنا صياغتها على النحو التالي

$$S+(T-R)=I+G$$

¹ علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مرجع سابق، ص: 197.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

و في اقتصاد قومي يتكون من قطاعين فان الدخل المتاح يساوي الناتج القومي الصافي وذلك بسبب عدم وجود الحكومة بافتراض انه لا يوجد إرباح غير موزعة ولكن في اقتصاد قومي يتكون من ثلاث قطاعات حيث تكون الضرائب جزء من تيار الدخل المتولد من الإنفاق على الناتج القومي فان الدخل المتاح يكون اقل من صافي الناتج القومي بمقدار صافي الضرائب.

إذارمزنا إلى الناتج القومي الصافي (Y) والدخل المتاح ب (YD) وإلى صافي الضرائب ب(OT) أو

$$(yd=y-Tx) \text{ الدخل المتاح}$$

حيث إن الإنفاق الاستهلاكي دالة في الدخل المتاح

إذن دالة الاستهلاك تصبح

$$C=a+byd \text{ حيث } yd=y-Tx$$

وبالتالي فان دالة الادخار تصبح: $S=-a+(1-b)yd$

وبذلك تصبح المعادلة تساوي الإنفاق مع الناتج ($Y=E$)

بعد إضافة المدفوعات التحويلية (R) وفي هذه الحالة تصبح الضرائب إجمالية إي (T) وليس (Tn)

$$Y=a+byd+I+G$$

$$Y=a+b(y-Tx+R)+I_0+G_0$$

وهي التي تستخدم في تحديد مستوى توازن الدخل

الطريقة الثانية لتحديد مستوى توازن الدخل كما سبق إن أوضحنا فهي عبارة عن طريق مساواة الإدخار بالاستثمار ويمكن استخدام تعبير التسرب لنشير إلى كل من (Tn+S) باعتبارهما تسير من تيار الدخل و الحقن للإشارة إلى (T+G) وبذلك يمكن تحديد مستوى توازن الدخل في مجتمع به ثلاث قطاعات عن طريق مساواة التسرب بالحقن إي تحقيق المعادلة الآتية $Sa+S(T+R.Y)+(R.T)=I+G$

المطلب الخامس: السياسة النقدية في تحليل اقتصاديين جانب العرض

تعرضت الاقتصاديات الكينزية في السنوات الأخيرة لانتقادات شديدة من لدن مجموعة جديدة انضمت الى دائرة النقاش بين الكينزيين والنقديين وأصحاب مدرسة التوقعات العقلانية إذ ظهرت في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي مدرسة عرفت باسم اقتصاديات جانب العرض تؤكد على العمل والادخار وتقترح اجراء

تخفيضات كبيرة في الضرائب ومن مؤيدي هذا المنهج (آرثر لافروبول وبول كريج وبرتس ونورمان تيور وكريستول و
انسكي ... وغيرهم).

تبني الرئيس ريغان وبقوة منهج اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة كما تبنتها رئيسة الوزراء
البريطانية مارغريت تاتشر وعلى الرغم من أن مدرسة جانب العرض قد تبنت تشكيلة من المواقف إلا أنها تركز
على فكرة رئيسية إلا وهي التأكيد على الحوافز وتخفيض معدل الضريبة إذا أكدت أهمية الدور الذي يمكن أن
تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي ففي الوقت الذي بنصب اهتمام الكينزيين على إدارة الطلب الإجمالي
يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والمجازفة الرأسمالية
وبالتالي فأنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضرائب.

في نفس الوقت كانت هناك رؤية مشتركة تجمع بين النقيدين ومدرسة جانب العرض إلا أن أنصار جانب
العرض يأخذون على النقيدين تركيزهم على المعروض من النقد وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي
(جانب العرض) إذ يؤكدون وبشكل خاص مسالة الحوافز لزيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات
في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلة الركود التضخمي.¹

على هذا الأساس يفهم أنصار مدرسة اقتصادي جانب العرض أن السياسية النقدية الواجب إتباعها هي
سياسات النقود الرخيصة بدلا من السياسات النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلبا في إمكانية إنعاش
جانب العرض إذا إن الائتمان الميسر وكذا الكلفة المنخفضة (حسب رأيهم في أسعار فائدة منخفضة) من شأنه
أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تشجيع
الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العرض الإجمالي وهنا سوف ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد من
خلال جانب العرض الإجمالي وليس الطلب الإجمالي أي إن أساس السياسة النقدية التي يؤمن بها أصحاب هذه
المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في المدارس الاقتصادية

تمهيد

مازال تطور السياسة المالية مرادفا ومرافقا لتطور المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)، إذ تحتاج
معظم البلدان إلى الإنفاق لتمكين من القيام بواجباتها الملقة على عاتقها وتيسير المصالح العامة، وخلال المدد
السابقة حصلت تطورات كبيرة في مفهوم المصالح العامة التي يجب على البلدان تأمين تسييرها، ففي الوقت الذي

¹ ما يكل ابد جمان الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) مصدر سابق ، ص 351-352.

كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد (مفهوم تقليدي) أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مفهوم حديث المالية العامة) أي أنها تمارس وظائف عدة منها القيام بالمشاريع العمرانية وتحسين الأوضاع المعيشية وحماية الاقتصاد الوطني وزيادة الثروة الوطنية ونشر العلم وحفظ الصحة العامة وتأمين مياه الري والشرب ومعالجة الأزمات الاقتصادية وهكذا فان الدولة تحتاج إلى المال مع ازدياد تلك الوظائف.

لهذا فإننا سنحاول في هذا المبحث التعرض لتطور السياسة المالية في مختلف المدارس الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر انه من الضار ان تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي فهتم النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لان نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون فتدخلها في غير المجالات العام تبديد وضياح لجزء من الموارد الاقتصادية لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسة.¹

من الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لا بد إن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية (الدولة الحارسة) والتي عرفت فضلا عن ذلك تأكيد وضرورة المحافظة على توازن الموازنة.²

هذا يعني ان السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة فلم يكن للضرائب مثلا ان تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية كذلك يرفضون مسالة اللجوء إلى القروض العامة وفي الوقت ذاته يرفضون مسالة وجود العجز في الموازنة العامة بشكل اشد من الفائض فيها ذلك لان وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية كذلك وجود الفائض يعني ان الدولة قد تبادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها ولذا لم يكن الموازنة أية أهمية اقتصادية فلم تكن إلا

¹ حسين عواضة وعبد الرؤوف فطيش المالية العامة (الموازنة - الضرائب - الرسوم) دراسة مقارنة الطبعة الأولى دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ص: 63.

² عباس كاظم الدعي السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق، مرجع سابق، ص: 50.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

وثيقة الموازنة الحسابية السنوية إذ كان المتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جدا في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة.

في ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام طالما اعتقد الكلاسيكي ان الأخير يتحقق تلقائيا وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي وقصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي وهكذا نجد ان أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر في الآتي:

أولاً: النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف إن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات و تحدد حجمها و هذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.

ثانياً: تقليص الميزانية إلى اقل حجم ممكن اذ يعتقد الكلاسيك إن اقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة.

ثالثاً: ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.

رابعاً: تفضيل الضرائب على الاستهلاك وعلى الادخار طالما إن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال إذا يفترض إن الادخار يتحول إلى استثمار وإن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الثروات.

خلاصة ما تقدم يمكن إن نلاحظ إن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والنظرية الاقتصادية من جهة وبين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية بالإضافة إلى ذلك فان السياسة المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة المحايد من المتغيرات الانكماشية والتضخمية التي شهدتها العالم أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين إذا كانت سلبية هذه السياسة سببا في الخروج عليها و إتباع سياسة مالية ايجابية.

المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكينزي

لقد استخدمت النظرية العامة الكينزية كمرشد للحكومات في تطبيق سياسيتها الاقتصادية وكمناطق لفكر جديد في معالجة التقلبات الاقتصادية نجد من ابرز أعمال كينز اهتمامه بالسياسة الاقتصادية فالنظرية الاقتصادية تكون غير كاملة إذا كانت مجردة من تحديد وإيضاح السياسات الخاصة بالتطبيق العملي لها.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على انه لا يوجد الكساد أبرزت مدد الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة ان تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي و كان عليها ان تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير ففي إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة حالة الحياد وأفسحت المجال لوجه نظرة أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف معني انه يمكن ان يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي.

تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد إذ أشار كينز إلى إن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد وان السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية وفيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي والمالي.

هذا ما يؤكد أنه أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل، الادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة ايجابية على العرض الكلي ومن ثم علي النشاط الاقتصادي¹.

رداً على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينيات المالية، وخصوصاً مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فان تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت باعتبار إن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، ونجد إلى الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم وعلى ذلك فد استند إلى منحنى لافر² (Laffer Curve) الشهير ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل علي توازن الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن معدلات الضريبة ومن ثم حصيلة أكبر غزارة.

¹ بول، سام وبلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 647، 648.

² يوضح منحنى لافر العلاقة بين معدلات الضريبة و إيرادات الضريبة، وفكرته الأساسية هي أن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً، مع تزايد الضغط الضريبي، ذلك لأن معدل الضريبة المرتفع يدفع إلى التهرب الضريبي، فضلاً عن أنه يضر بجوافز العمل والادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى انحدار النشاط الاقتصادي، ومن ثم حصيلة الضرائب وينتهي تحليل هذا المنحنى إلى تخفيض الضرائب بقود إلى زيادة العائد الكلي.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

من الواضح أيضا أن هذه المدرسة علي خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي علي المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع، ولكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضا من تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا تحبنا ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة، ولعل أهم الأسس للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي:¹

أولا: إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب علي الدخل.

ثانيا: أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدي، أي الحد و بشكل ملموس من الطابع التصاعدي المباشر.

ثالثا: أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.

رابعا: أن يضم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية و العرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل النقودي

أحرزت وجهة نظر النقود يون نفوذا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد ان ساد الاعتقاد بان سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية إذ اعتقد النقديون واضاعو السياسة بان السياسة النقدية هي الأمل لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وان السياسة المالية ليس لها اثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير وإن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل القومي الواسع واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال (ملتن فيردمان و كارل برونو ملتزر وغيرهم) بان اليد الخفية التي تحدث عنها ادم سميث يمكن ان تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة

¹ .بول سام ويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق ص: 649 .

* يقصد بالسياسة المالية البحث في التغيير في الضرائب والإنفاق الحكومي دون إن يصاحبه تغير في عرض النقود.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي إذ يعتقد النقديون ان تطبيق سياسة مالية توسعية بحته* من لدن الحكومة من شأنه ان يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقود يون باثر المزاحمة* وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لان السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى اثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا لان زيادة النفقات الحكومية يصبحها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تامين الدعم للتوسع الحكومي.

لكن نجد ان النقود يون وعلى رأسهم ملتن فريد مان يعارضون أي إجراءات تدخله عبر السياسة المالية التي من شأنها ان تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي، ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويجبذون سياسة القواعد أساسا السياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بان السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقودية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

المطلب الرابع:السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقودية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية

ظهرت إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات لاقصادية الحكومية التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيك خلال عقد السبعينات من القرن الماضي أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي يستند أنصار هذه النظرية إلى إن سلوك الوحدة الاقتصادية (افراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى ادني الحدود من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية) لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

من هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى ان الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام ولتوضيح ذلك نفترض مثلاً وجود حالة من الركود الاقتصادي وان الحكومة عاجزة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية فمن الطبيعي إن يتوقع الأفراد ارتفاع طلب الكلي وتوفر أكبر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور اعلي ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالإخفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج وبالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض الضرائب كإجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي فمن الطبيعي ان التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بدان يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أوتسديد الدين ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً لذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذا التوقعات يقتضي المحافظة علي مستوى الاستهلاك الحالي بدلا من زيادة الطلب الاستهلاكي وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية) وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى.

المطلب الخامس: السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانب العرض

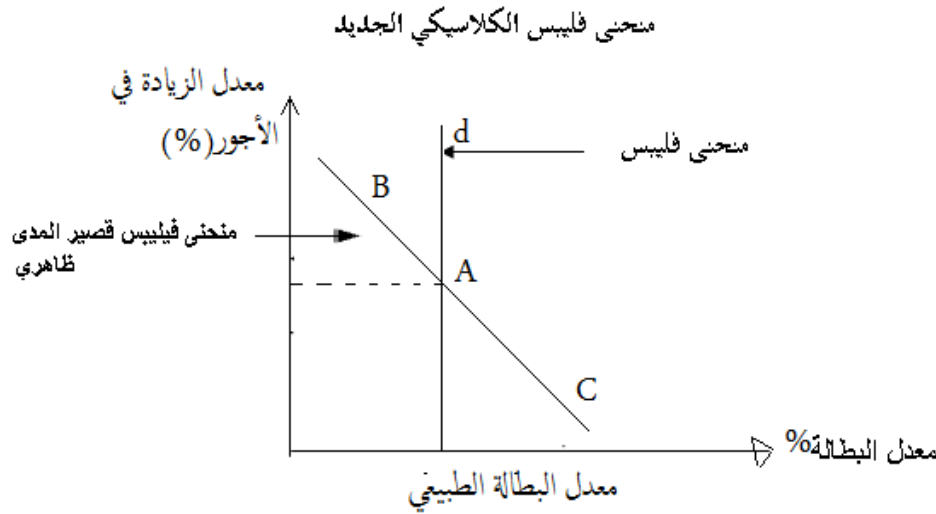
تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي (العرض الإجمالي) بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلي وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافئة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو إرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي، ومن ثم على النشاط الاقتصادي وردا على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينات المالية وخصوصاً مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت، باعتبار ان للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة ونجد إن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

وردهم على ذلك قد استند إلى منحى لافر الشهير ويؤكد ان خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات، ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة، والفكرة الأساسية هنا تتخلص في ان تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافر لإنعاش الاقتصادي القومي سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية، ومن ثم حصيلة ضريبية أكبر غزارة ومن الواضح أيضا ان أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقدية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة الاختلالات الاقتصادية.

وهناك كما معينا من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن ان يستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحية بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه المتغيرات في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام وفي ظل فرضية التوقعات العقلانية يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود إذ يرون ان زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير سوف تترجم إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار وإنهم بذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضا وهم بذلك يرجحون فكرة اوتوماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية فالسياسة النقدية على وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث اي تأثير على مستوى الانتاج ما عدا التضخم المفاجئ اوغير المتوقع من لدن الأفراد لما يسمح بانخفاض وقتي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة خلال الأمد الطويل بل ذهبوا الى ابعاد من ذلك حين رأوا أيضا عدم وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير فمثلا تطبيق سياسة نقدية جديدة يستدعى المزيد من الزيادات في عرض النقود وذلك عندما يتأكد الأفراد ان هذه الزيادة في عرض النقود تشير الى معدل مرتفع للتضخم فان الأجور والأسعار لا بد ان تتعادل في الحال بافتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية وبافتراض الحالة الكاملة فان الأجور والأسعار سوف تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي دون تغيير وبالتالي معدل البطالة دون تغيير على الرغم من تزايد معدل التضخم.

لذلك فان منحى فيليبس يأخذ عندهم الخط المستقيم العمودي على المحور الأفقي وكما هو موضح في الشكل الآتي



المصدر: بول سامويلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 644.

ووفقاً لأتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة التوقعات العقلانية فان منحنى فيليبس الحقيقي يكون عمودياً أي موازي للمحور العمودي ولكننا يمكن ملاحظة منحنى فيليبس ظاهري قصير المدى يمر عبر النقاط ABC فالنقطة B تنشأ عند توقع صدمة تضخمية الأجور النقدية فوق مستوياتها المتوقعة فيتشوش العمال ويعتقدون ان الأجور الحقيقية قد ارتفعت فيقروا العمال أكثر وتنخفض البطالة وبذلك ينتقل الإقتصاد من النقطة A إلى B ويمكن تتبع كيف يترك العمال وظائفهم ويولدوا النقطة ¹c

أما ما يخص اثر مصداقية السياسة النقدية فان المدرسة الكلاسيكية الجديدة اونظرية التوقعات العقلانية علقت فعالية اي سياسة اقتصادية بمدى المصدقية التي يمنحها اياه العملاء الاقتصاديون ويقصد بذلك مدى الانسجام المتواصل إليه بين عناصر السياسة الاقتصادية السابقة والحالية التي هي محل الدراسة من لدن العملاء الاقتصاديون البرنامج الذي أعده وأعلن عنه القائمون على هذه السياسة ².

يتحتم على العملاء الاقتصاديين ان يحوزوا معلومات تتعلق بالقيم السابقة المتغيرة التي هم بصدد مراقبتها و كذلك النماذج التفسيرية الصادرة عن النظرية الاقتصادية ويخلص موث الى القول بان توقعات المؤسسات و التوزيع الذاتي للنتائج المحتملة تتجه بالنسبة لمجموع المعلومات المشابهة الى توقعات النظرية والتوزيع الموضوعي للنتائج المحتملة.

¹عباس كاظم الدغمي السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية مرجع سابق، ص: 44 .

²على حمزة فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الاصطلاحات الاقتصادية بالجزائر، مرجع سابق، ص: 82.

المبحث الثالث: السياسات النقدية والمالية في إطار الاقتصاد الكلي

المطلب الأول: السياسات النقدية والمالية ومضاعفات عرض النقود والإنفاق الحكومي

أولاً: السياسة النقدية ومضاعف عرض النقود Monetary Policy & Money Multiplier

يعرف مضاعف عرض النقد بأنه عبارة عن عدد مرات تضاعف عرض النقد عند تغير القاعدة النقدية والتي يتحكم بها المصرف المركزي من خلال تأثيره في القاعدة النقدية بواسطة عمليات السوق المفتوحة¹، بمعنى آخر يطلق على النسبة ما بين الودائع الجديدة والزيادة في الاحتياطي بمضاعف عرض النقد، ففي وسع النظام المصرفي كله تحويل زيادة ابتدائية في الاحتياطي إلى مبالغ مضاعفة من الودائع والنقود المصرفية، ويمكن لعملية إنشاء الودائع أن تعمل بشكل عكسي حين يؤدي هبوط الاحتياطي إلى خفض النقود المصرفية.

هناك علاقة وثيقة وحلقة وصل ما بين القاعدة النقدية B وعرض النقد M_s ، إذ أن العلاقة هي حصيلة ناتج مضاعف لكل منهما ويمكن أن تصاغ العلاقة بالشكل الآتي²

$$M_s = \frac{1}{rd} B \Rightarrow M_s = M \times B$$

إذ أن M_s : عرض النقود طبقاً للتعريف المستخدم مثلاً (M_3, M_2, M_1)

$M = \frac{1}{rd}$: مضاعف عرض النقود و يعتمد على التعريف المستخدم لعرض النقود

B : القاعدة النقدية.

rd : نسبة الاحتياطي الإلزامي.³

¹عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 217.

²DR, Mahmood Ibrahim Noor & DR, Ad ham Taieh, Financial bank, stabies an English, third Ed, Al – Israuniversity, Jordan, 2003, p26.

³باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقوديين، ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود الرياض، 1987، ص: 186-198.

وفي حالة تقدير المعادلة على أساس التغيير (Δ) تصبح المعادلة كالآتي:

$$M\Delta_s = M \times B\Delta$$

$$= \frac{\Delta M_s}{\Delta B} M$$

وعليه فان مضاعف عرض النقود يصبح:

أما القاعدة النقدية فيمكن صياغتها على النحو الآتي

$$B=C+R$$

$$R=E+R_d+R_t$$

$$B=C+E+R_d+R_t$$

إذ أن E : الاحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية مما لديها على شكل نقد أو محتفظ بها في المصرف المركزي.

$R_d=rdD$: المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطياتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على ودائع الجارية بالعملة المحلية.

$R_t=rtT$: المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطياتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية، إذا عرف.

rd : نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى ودائع جارية بالعملة المحلية.

rt : نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية.

D : الودائع الجارية بالعملة المحلية.

T : ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية.

$C=KD$: المبالغ التي يحتفظ بها الجمهور على شكل نقد، وهي جزء من K إجمالي ودائعه الجارية.

$E=Ed$: المبالغ من الاحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك وهي جزء من (e) من إجمالي ودائع الجمهور لديها.

$T=td$: المبالغ التي يحتفظ بها على شكل ودائع توفير ولأجل وهي جزء من (t) من إجمالي ودائعه الزمنية.

$H=hd$: المبالغ التي يحتفظ بها الجمهور على شكل أوراق مالية (الشكل الأخرى للنقد) وهي جزء من (h) من إجمالي ودائعه من الموجودات الأخرى.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

وبمارس كل من الجمهور والبنوك التجارية والمصرف المركزي تأثيرا واضحا في عرض النقود ومدى التوسع والانكماش فيه إذ يستطيع المصرف المركزي أن يمارس دور مؤثر في عملية خلق النقود من خلال قدرته على التأثير في قرارات البنوك التجارية في كيفية إدارة أصولها والتزاماتها، فانه من منطلق قانوني يستطيع المصرف أن يلزم البنوك التجارية من خلال الأوامر والتعليمات، ويستطيع أيضا التأثير في قرارات المودعين والمقترضين من خلال السياسة النقدية التي يمارسها، أما المدعون فهم يمارسون دورهم من خلال قدرتهم على توفير الاحتياطات النقدية التي تؤثر في قرارات البنوك التجارية فيما يتعلق بسياسات الائتمان، في حين أن البنوك التجارية تستطيع التأثير في عرض النقود من خلال قراراتها بشأن استقبال الودائع وتقرير التسهيلات والتي تعتمد بدورها على الظروف الاقتصادية السائدة.

باستخدام الرموز والمتغيرات السابقة إلى جانب تعريف عرض النقود فانه يمكن اشتقاق مضاعف عرض النقود على أساس:

1- مضاعف عرض النقد بالمعنى الضيق¹.

$$M1 = C + D \dots\dots\dots(1)$$

يمكن احتساب قيمة مضاعف عرض النقود على النحو الآتي بعد التعويض عن قيم C, E, R_d, R_t مثلما ورد سابقا

$$B = C + E + R_d + R_t \dots\dots\dots(2)$$

$$B = K D + E_d + r_d D + r_t T D \dots\dots\dots(3)$$

من خلال المعادلة (3) نحصل على (D)

$$D = B \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) \dots\dots\dots(4)$$

نعوض عن قيمة (D) بالمعادلة (1)

$$M1 = C + B \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) \dots\dots\dots(5)$$

نعوض عن قيمة (C) في القيم أعلاه بالمعادلة (5):

$$M1 = K D + B \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) \dots\dots\dots(6)$$

نعوض عن قيمة (D) في (4) بالمعادلة (6):

¹عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 248.

$$M1 = K \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) B + B \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) \dots\dots\dots (7)$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الضيق:

$$M1 = B \left(\frac{1+K}{K+e+rd+rtT} \right) \dots\dots\dots (8)$$

2-مضاعف عرض النقود بالمعنى الواسع

$$M2=M1+T \dots\dots\dots(1)$$

$$M2=C+D+T\dots\dots\dots(2)$$

إذ أن T/ ودائع التوفير والآجل بالعملية المحلية.

بعد التعويض عن قيم C, D, T نحصل على

$$M2 = K \left(\frac{1}{K + e + rd + rtT} \right) B + B + \left(\frac{1}{K + e + rd + rtT} \right) + t \left(\frac{1}{K + e + rd + rtT} \right) \dots\dots\dots (3)$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الواسع

3-مضاعف عرض النقود بالمعنى الأوسع¹

$$M3=M2+H\dots\dots\dots (1)$$

$$M3=C+D+T+H\dots\dots\dots (2)$$

بالتعويض عن القيم H, T, C, D نحصل

$$M3 = K \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) B + B \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) + t \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) B + h \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) B \dots\dots\dots (3)$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الأوسع

$$\therefore M3 = B \left(\frac{1+K+t+h}{K+e+rd+rtT} \right) \dots\dots\dots (4)$$

يتضح مما سبق أن تغير عرض النقود يتأثر بتغير القاعدة النقدية وبمضاعف عرض النقود، إلا أن هذين العاملين يعتمدان على محددات مختلفة قادرة على أن تؤثر في عرض النقود، إذ أن القاعدة النقدية تعتمد على احتياطات البنوك التجارية والجمهور، ويستطيع المصرف المركزي من خلال سياسات معينة كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة أن يؤثر في الجانب الاحتياطي من القاعدة النقدية، كما أنه بالإمكان ممارسة ضغوط مماثلة على

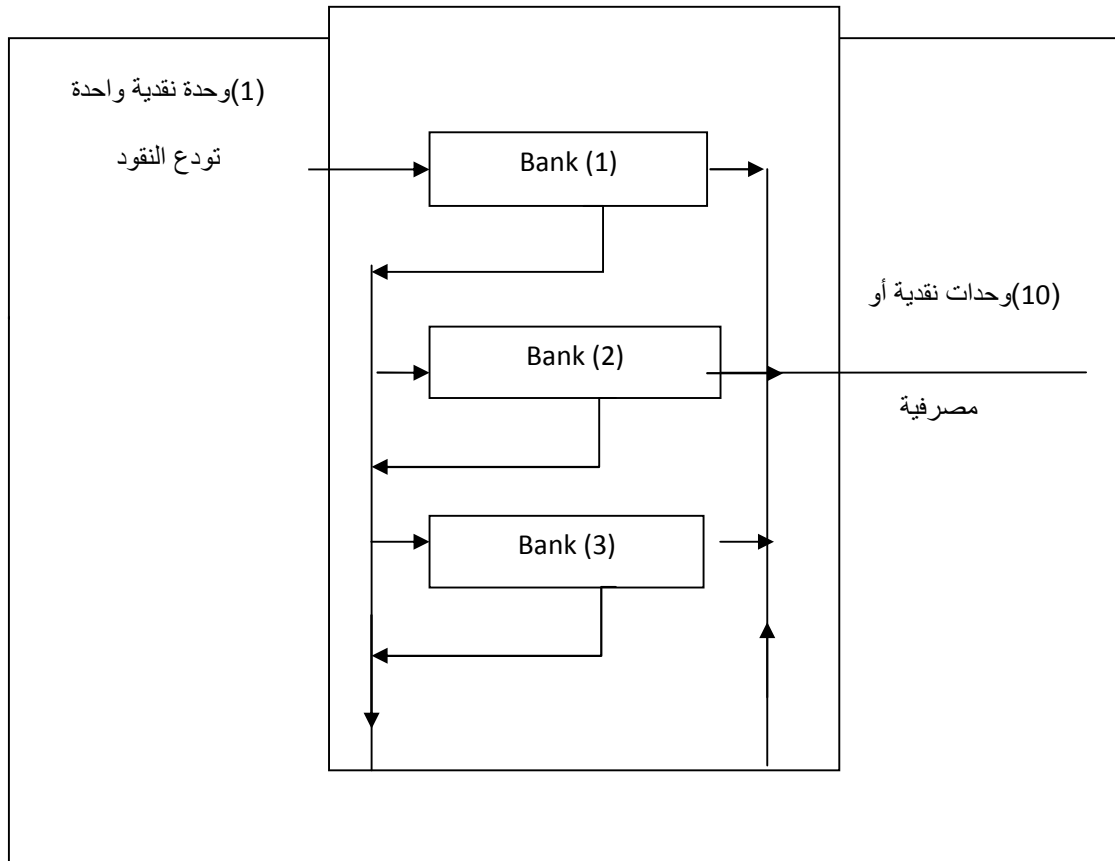
¹ مايكل أيد جمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص: 216- 219.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

النقد لدى الجمهور الذي يقبل على شراء السندات الحكومية،(أما مضاعف عرض النقود فان هناك اثنين من محدداته يقعان تحت سيطرة المصرف المركزي وهما نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية ونسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير والآجل، في حين أن للبنوك التجارية دورا في اختيار نسبة الاحتياطي الفائض إلى إجمالي الودائع، ويبقى للجمهور خيار نسبة النقد الحاضر لديه إلى الودائع الجارية)¹

تستطيع البنوك مجتمعة أن تفعل ما لا يستطيع بنك واحد عمله، فمقابل كل وحدة نقدية من احتياطي جديد يودع في إحدى هذه البنوك، ينشأ العديد من الوحدات النقدية وذلك بفعل المضاعف، ويبين المخطط التالي أن السهم إلى يمين البنك(1) لا يستطيع فعل ذلك بمفرده ويزيد من العرض النقدي إلا مع توزيع الاحتياطي في النظام المصرفي ككل وعلى النحو الآتي:

مخطط رقم5:(التوسع المصرفي المضاعف للنقود)



المصدر: بول، سام ويلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 526

ثانيا: السياسة المالية ومضاعف الإنفاق الحكومي: Fiscal Policy & Expenditure Multiplier

¹ سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، جامعة قطر، الطبعة الثالثة، 2002، ص: 207.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

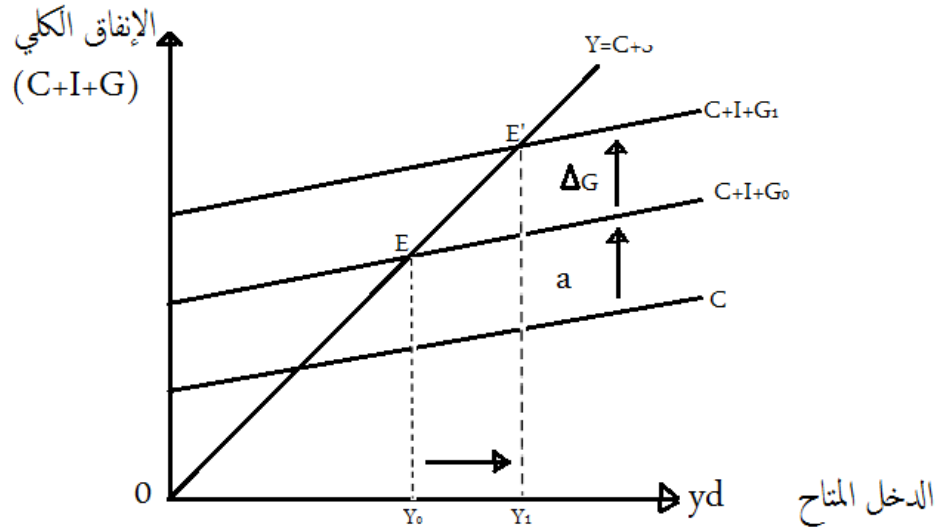
تسعى أغلب الاقتصاديات المعاصرة إلى ما يسمى باقتصاديات الرفاه (Welfare) وعلى الرغم من أن الرفاه لا يعتمد بشكل رئيس على النشاطات الحكومية، إلا أن المؤسسات الحكومية هي القنوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها أن تعمل على رفع مستوى الرفاه للجميع، وبالتالي فإن القطاع الحكومي يعد من أكبر القطاعات في التوظيف الوطني إذ يعمل من خلال آليات السياسة المالية المعتمدة على توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، فضلاً عن ذلك فإنه يعد وسيلة لمستوى معيشة الأفراد في كثير من البلدان لما يلعبه من دور مهم في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع ومن خلال الاستثمار المباشر ودعم الصناعات الوطنية وحمايتها، وبالإضافة إلى دعمه المباشر للسلع والخدمات الأساسية.¹

تبدأ أهمية النفقات العامة بالتزايد وترتفع نسبتها للناتج القومي مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الأساسية كإقامة المباني والحدائق والمدارس والمستشفيات.... الخ، وإلى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة، فالإنفاق الحكومي له تأثير في مستوى الطلب الكلي، ويعد أحد أوراق الموازنة الحكومية والسياسية المالية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتقليل التقلبات الحادة التي تحصل فيها، ومن ثم تحقيق مستوى عال من التشغيل أي تقليل معدلات البطالة وجعلها بالحد الأدنى الممكن، فعندما تكون هناك بطالة في الاقتصاد نتيجة قصور الطلب بسبب انخفاض الدخل ومستويات الأسعار، تسعى الحكومة إلى تحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرامج الإنفاق والاستثمار العام، وهي بذلك تعمل على زيادة الدخل والإنتاج والتوظيف، وهذا من شأنه زيادة الطلب الفعال على الاقتصاد القومي، ومن خلال أثر المضاعف الحكومي بحيث يسير الاقتصاد بخطوات سريعة نحو التوظيف الكامل.²

منحنى رقم (6) ميكانيكية عمل مضاعف الانفاق الحكومي

¹ هشام محمد صفوت العمري/ اقتصاديات المالية والعامة والسياسة المالية، الطبعة الثانية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص: 52.

² نخولة سلمان الويس، الآثار الاقتصادية للحصار من التمويل و التضخم و التشغيل، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 1988، ص: 22-23.



المصدر:- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، 116.

من المنحني (6) يتضح أن الخطوط $(C+I+G_0), C$ تمثل دالة الاستهلاك ودالة الإنفاق الكلي (الاستهلاك+الإنفاق الحكومي+الاستثمار الخاص) على التوالي و $(\Delta Y, \Delta G)$ تمثل مقدار التغيير في الإنفاق الحكومي والدخل على التوالي، وأن الإنفاق الحكومي يؤثر في الدخل وذلك من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك $\text{Marginal Propensity to Consume (MPC)}$ وعليه فإن مضاعف الإنفاق الحكومي¹، وهو مقلوب الميل الحدي للدخار، وهو في الوقت نفسه يمثل مضاعف الاستثمار،-يصبح على الصيغة الآتية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-MPC}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: السياسات النقدية والمالية والتوازن الاقتصادي العام

أولاً: التفسير النقدي والتوازن العام The Monetary Explanation Public Equilirium

من خلاصة بحثنا للنظرية الكلاسيكية، لاحظنا أن السياسة النقدية غير فعالة فلا تؤثر كمية النقود التوازنية للمتغيرات الحقيقية (كالدخل - التشغيل - سعر الفائدة)، والتي تتحدد بدورها في الجانب الحقيقي للنظام

¹ لكي نشق مضاعف الإنفاق الحكومي للمشتريات الحكومية لابد من تحديد المستمى التوازني للدخل المناظر للمشتريات الحكومية G_0 ، ونحصل على هذا المستوى من الدخل بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن: العرض الكلي = الطلب الكلي $(Y=c+I+G)$ وان $C=a+bY, I=I_0, G=G_0$

² ايكل أبديجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق ص: 116 - 117.

الاقتصادي (فصل الجانب النقدي عن الجانب الحقيقي في التحليل)، وقد ظل هذا الفكر سائدا ومقبولا حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي وبالتحديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام (1929) وما نتج عنها من انخفاض في الطلب الفعلي، مما أدى إلى ظهور تيار فكري جديد حاول تقديم صورة أكثر تطورا لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية ومتغيرات حقيقية، وبما أن كينز أول من ربط بين القطاعين النقدي والحقيقي في نظرية واحدة من خلال استخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما وعبر منحنيات (LM) التوازن النقدي و (IS) التوازن السلعي، فإننا يمكن استخدام النموذج الكينزي لتوضيح هذا التوازن، مثلما استخدمه الانكليزي هيكس (Hicks) لأول مرة في التوصل إلى نموذج التوازن العام، لذا فان نقطة الانطلاق في هذا النموذج تبدأ من التوازن الكلي العام.¹

أما سعر الفائدة فلا يمكن تقديره بشكل مؤكد، إلا إذا عرفنا مسبقا مستوى الدخل الحقيقي أو افترضناه ثابتا، وهذا يقودنا إلى استنتاج بأن سعر الفائدة والدخل الحقيقي لا بد أن يقررا معا، وهذا لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن الكلي العام في الاقتصاد، وقبل الشروع في كيفية تأثير عرض النقود في وضع التوازن العام لا بد من توضيح بعض المفاهيم، هذا وينقسم الاقتصاد الكلي الى ثلاثة قطاعات رئيسية هي²

1-قطاع السلع والخدمات: هو ما يسمى بالقطاع الحقيقي ويتمثل بسوق المنتجات (Product Market) وهو عبارة عن مجموعة أسواق السلع والخدمات المنتجة في البلد، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي (الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط)، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي بالمنحنى (IS)، وأن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة وتجعل سوق السلع والخدمات في توازن.

2-القطاع النقدي: ويتمثل بسوق (Money Market) وفي حالة استخدام نظرية الأموال القابلة للإقراض فانه سيمثل بسوق الأموال القابلة للإقراض (Loahable Funds Market)، أو سوق الائتمان، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (LM)، وأن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل (Y) وسعر الفائدة (13) تجعل سوق النقود في توازن.

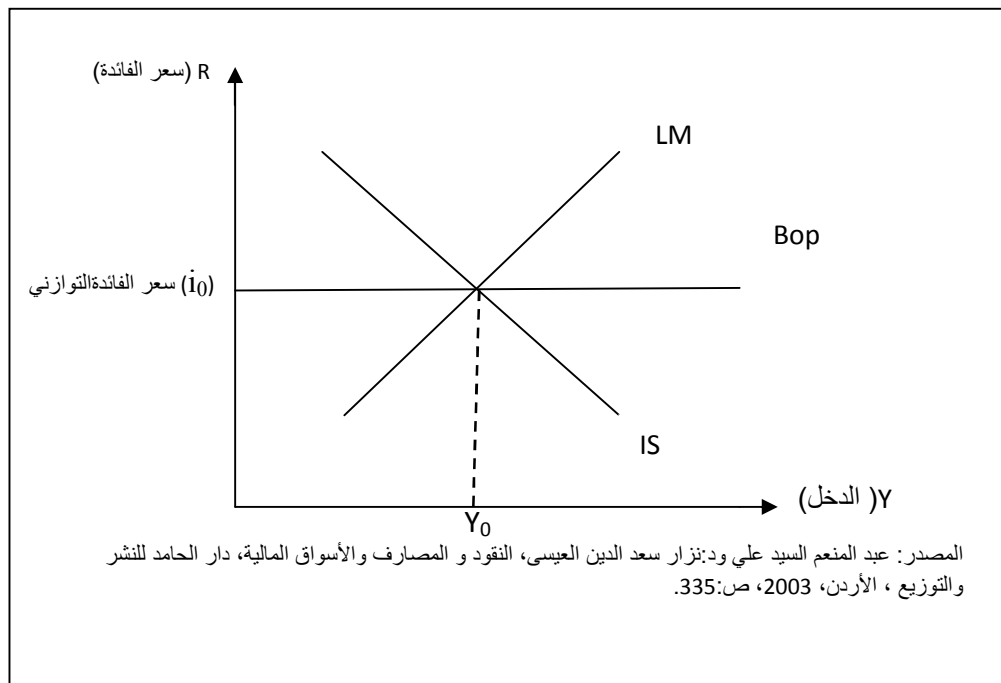
3-القطاع الخارجي: يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات واستيرادات سلعية وخدمية)، والمعاملات النقدية مع البلدان الأخرى، وتظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية وسوق العملات الأجنبية والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية أو النقدية، ويتحقق هذا في

²مصطفى رشيد شحبة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصدر سابق، ص: 320 - 328.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الأجنبية وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (Bop)، وإن أية نقطة على المنحنى تمثل المحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل وسعر الفائدة، والذي يعكس بدوره توازنا بين تدفق رأس المال وميزان الحساب الجاري، وعندما نضع المنحنيات الثلاثة (Bop, LM, IS) في شكل واحد فإنها تعكس توليفة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق من خلالها التوازن في الأسواق الثلاث (التوازن الكلي العام) ومثلما هو موضح في الشكل الآتي

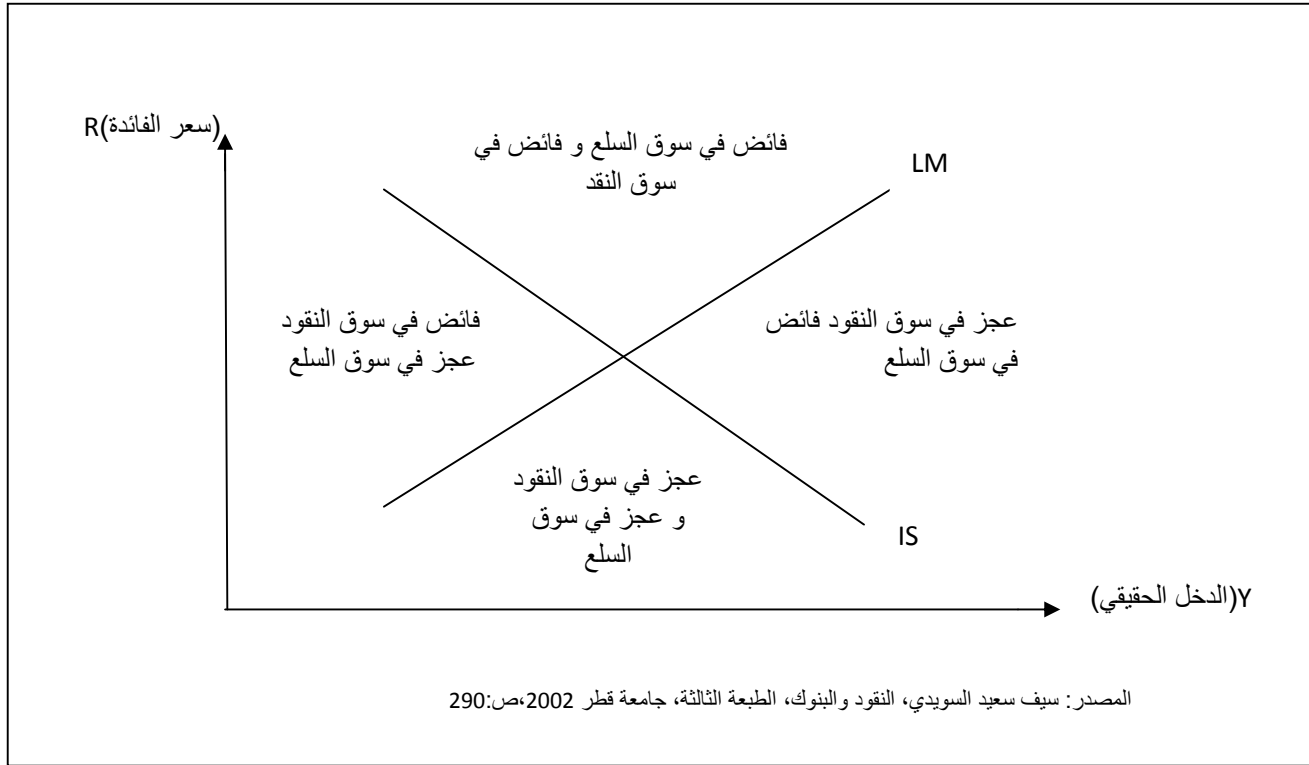
منحنى رقم (7) منحنيات (Bop, LM, IS) و التوازن الكلي العام



من خلال الشكل البياني (7) ولغرض تبسيط شرح أثر السياسة النقدية في وضع التوازن العام (أحداث تغيرات في عرض النقود تؤثر في الدخل وسعر الفائدة تشكل التوليفية للأسواق الثلاث)، لنفترض ابتداء أن القطاع الخارجي يبقى في توازن مستمر، فضلا عن ذلك فان التوازن لا يعني أنه في كل الأوقات، فالتوازن المطلوب هو ذاك الذي لو تعرض له سوق النقود أو السلع أو كلاهما إلى صدمات معينة أبعد أحدهما أو كلاهما في حالة التوازن، فان هناك قوى ذاتية في السوقين تدفعها في اتجاهه، ويمكن حصر حالات عدم التوازن التي يتعرض لها السوقان مثلما في الشكل التالي:

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

منحنى رقم (8) حالات عدم التوازن في السوقين السلعي والنقدي

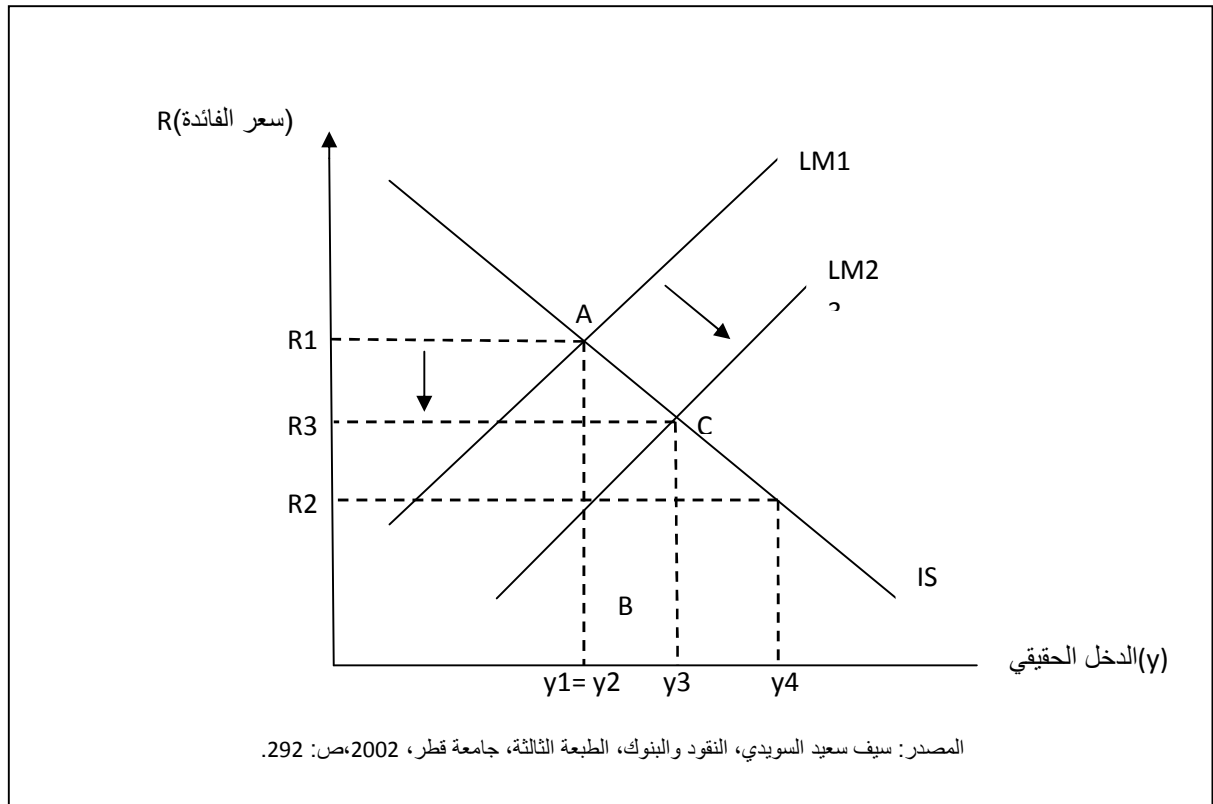


بناءً على ما تقدم يمكن القول أن التغيرات في سوق النقود يكون مصدرها تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود سواء أكانت ناتجة من منطلق توفير موارد إضافية للقطاع المصرفي أو من أجل التوسع في منح التسهيلات الائتمانية أو من أجل الإيفاء بالالتزامات الحكومية تجاه سندات سبق وأن أصدرتها¹، ستتسبب في تخفيض الاحتياطي الإلزامي أو تشجيع البنك المركزي والبنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية، فعلى سبيل المثال انتقال منحنى (LM) إلى اليمين كما مبين في الشكل التالي:

¹ سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، 292

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

منحنى رقم (9) أثر زيادة عرض النقود في التوازن العام



من الشكل (9) وبافتراض انخفاض سعر الفائدة من $R_1 < R_2$ نتيجة التغيرات في عرض النقود فان ذلك سيؤدي إلى توازن أدنى في سوق النقود، إذ أن منحنى (LM) الذي يعكس الزيادة في عرض النقود ويحقق التوازن في السوق النقدية هو منحنى (LM2)، وبالتالي فان زيادة عرض النقود تنقل السوق إلى حالة عجز في النقطة (B) ويقدر العجز بالمسافة ما بين مستوى الدخل ($y_1=y_2$) والمستوى (y_4) وهذا يعني أن طلبا إضافيا على السلع المنتجة في سوق السلع لا يمكن استيفاؤه في ظل مستوى الإنتاج السابق، الأمر الذي يترتب عليه دفع المستثمرين نحو الاقتراض من القطاع المصرفي أو السحب من ودائعهم بغية زيادة استثماراتهم (لمواجهة العجز في سوق السلع) وفي ظل سعي البنوك لتقليل حجم الطلب مواردها تبدأ المنافسة على موارد الأفراد من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع الادخارية يسهم بدوره في تقليل الاستهلاك الخاص، مما يعني ارتفاع سعر الفائدة من ($R_3 < R_2$)، إلا أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى تناقص مستوى الإنتاج نتيجة تناقص الطلب على السلع من جانب الأفراد، وبالتالي تناقص حجم الاستثمار جراء ارتفاع تكلفة الاقتراض وتستمر هذه التغيرات حتى الوصول إلى النقطة (C)، إذ تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة في السوقين (أي أن التوسع في عرض النقود قد

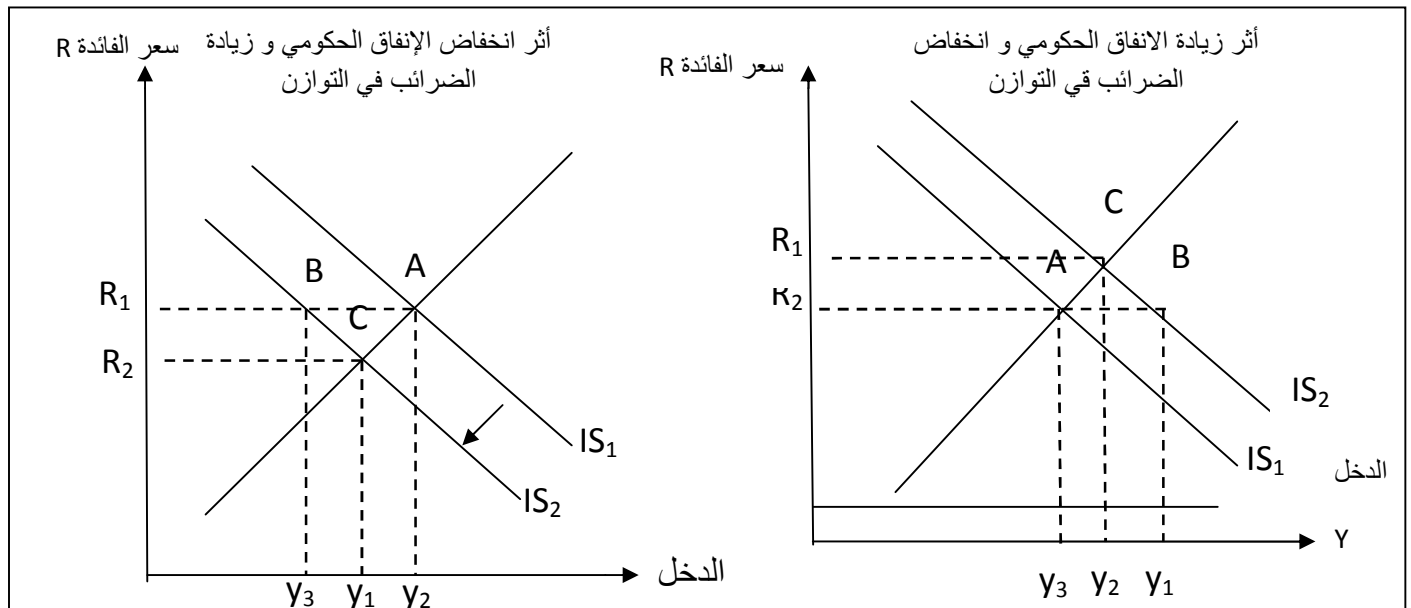
الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

أسهم في تنشيط الاقتصاد والنهوض به، طالما تتمكن السياسة من التأثير في المستوى التوازني)، ويمكن أن تتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية¹.

ثانياً: السياسة المالية والتوازن الاقتصادي العام: The Fiscal Policy and Public Equilibrium

بناء على ما سبق فإن التوازن الكلي العام وتقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم من خلال استخدام منحنيات (LM, IS) إذ أن التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، بينما يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع من خلال تغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج)، والذي يهمنا هنا أن نتعرف على العوامل التي تجعل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتغيران، أي العوامل التي تجعل المنحنيات (LM, IS) ينتقلان إلى الأعلى أو إلى الأسفل أو إلى اليمين أو إلى اليسار لأن القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل الحقيقي تتأثر بانتقال المنحنيين، فإن تأثير السياسة المالية من خلال السياسة الانفاقية والضريبية في انتقال منحنى الناتج (IS) يجب أن تأخذ بالحسبان عبر تأثير سعر الفائدة بالزيادة أو النقصان للاستثمارات الخاصة ومن ثم بالطلب الكلي، وبالتالي في انتقال منحنى (IS) ولعل من أهم العوامل المؤثرة في انتقال منحنى (IS) هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغيرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو الاثنين معاً، وهناك احتمال أن تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية²، والشكل الأتي يمثل الوضع قبل وبعد زيادة الإنفاق الحكومي.

منحنى رقم (10) أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام



المصدر: عبد المنعم السيد علي ود. نزار سعد العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 336.

يلاحظ من الشكل (10) أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من IS_1 إلى IS_2 والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة من (R_2-R_1) مع ارتفاع الدخل الحقيقي من (y_3-y_1) ، ولكن كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع، فإن هذا لا يتطلب إحداث تغير في سعر الفائدة، لأن الدخل يرتفع من (y_2-y_1) ، إلا أنه عند النقطة (B) يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لأن الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لابد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقلل الطلب عليها (سعر الفائدة)، ويأتي هذا من خلال ارتفاع سعر الفائدة من (R_2-R_1) ويترتب على ذلك الارتفاع في انخفاض مستوى الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن مستوى الاستثمار ويكون ذلك في النقطة (C) التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن (مع منحنى IS)، وفي نهاية المطاف تناقص الدخل الحقيقي من (y_3-y_2) نتيجة تناقص الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، إلا أن (y_3) يبقى أكبر من (y_2) ، وتعني أن إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد، إلا أنه يمكن ملاحظة مسألة مهمة جداً، وهي أن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، ولا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في حالة التوازن العام، ويمكن أن تتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب¹.

ولذا فإن إتباع سياسة مالية توسعية بهدف إنعاش الاقتصاد يتطلب معرفة الكيفية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الزيادة في الإنفاق، إذ غالباً ما تلجأ الحكومة للتمويل عن طريق زيادة الضرائب وإصدار الدين الحكومي بيع الأوراق المالية الحكومية للقطاع الخاص والإصدار النقدي الجديد وبيع الأوراق المالية الحكومية للبنك المركزي

¹ سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 294.

وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي مقيد ومحدد بالعائد الذي تستطيع الحكومة أن تحصل عليه من مختلف المصادر، و
يمكن كتابة قيد الميزانية بالصيغة الرياضية الآتية.¹

$$G\Delta = TP + B\Delta + H\Delta$$

إذ أن ($G\Delta$) تمثل مقدار التغير في القيمة الاسمية للإنفاق الحكومي، و(PT) القيمة الاسمية للحصيلة
الضريبية و($B\Delta$) تمثل التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة و($H\Delta$) تمثل التغير في الإصدار النقدي الجديد
(القاعدة النقدية)، وتشير المعادلة أعلاه إلى أن الحكومة ينبغي أن تمول الإنفاق الحكومي من خلال الضرائب أو
الدين الحكومي أو الإصدار النقدي (أو توليفة من هذه الوسائل)، فإذا قامت الحكومة بتمويل الزيادة في الإنفاق
عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من القطاع الخاص، فلن يحدث أي تغيير في عرض النقود، في حين إذا مولت
الزيادة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، فإن القاعدة النقدية (H) تزداد بمقدار مبيعات السندات الحكومية،
وتكون للزيادة في القاعدة التأثيرات نفسها في عرض النقود كآية زيادة أخرى في القاعدة النقدية.

ففي الأجل القصير وعند المستوى التوازني للدخل، فإن الإنفاق الحكومي من المحتمل أن يتجاوز الإيرادات
الضريبية، وإن الحكومة يجب أن تمول هذه الزيادة بالإصدار النقدي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عرض
النقود، وبالتالي انتقال المنحنى (LM) إلى اليمين (طالما تزايدت الثروة فإنه هو الآخر يتزايد و ينتقل المنحنى IS إلى
اليمين)، ويمكن ملاحظة الحالة نفسها عندما يمول العجز عن طريق إصدار السندات، ولكن الاستمرار في تلك
التغيرات خلال المدد الزمنية يصل فيها الدخل إلى مستواه التوازني طويل الأجل، وعند هذا المستوى يكون
الإنفاق الحكومي مساويا للإيرادات الضريبية (إذ وصل الدخل إلى المستوى التوازني طويل الأجل)، ويعني هذا
زيادة الدخل بقدر كافٍ لتوليد العائدات الضريبية الكافية لتدعيم المستوى الأعلى الجديد للإنفاق الحكومي،
وهكذا لكي يبقى الدخل عند مستواه التوازني طويل الأجل فإن التغير في القاعدة النقدية ($H\Delta$) لابد أن يساوي
صفرًا، وهكذا ففي الأجل القصير أي زيادة في الإنفاق الحكومي تمول عن طريق إصدار النقود والتي تكون حافزا
للاقتصاد القومي أكبر مما تفعله زيادة مساوية في الإنفاق الحكومي تمول عن طريق الإيرادات الضريبية أو إصدار
الدين، وفي المدة الطويلة يصبح العكس صحيحًا، وعندئذ يصبح على السلطات المالية أن تستخدم الأجل الطويلة
دليلاً أولياً لسياساتها، على أن الوضع الاقتصادي يتغير في الأجل الطويلة وإن السياسات يجب أن تتحول لمواجهة
الظروف الجديدة، وبذلك فإن نتائج المدة القصيرة تقدم دليلاً أفضل لصانعي السياسة.²

المطلب الثالث: السياسات النقدية والمالية وسوق السندات

¹ مايكل أبدهمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والتطبيق)، مصدر سابق، ص: 280.

² مايكل أبدهمان، الاقتصاد الكلي، (النظرية و السياسة)، مصدر سابق، ص: 280.

أولاً: السياسة النقدية وسوق السندات The Monetary Policy and Bonds Market

تعد أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات الاقتصادية مراقبة، ويتم مراقبة تحركاتها يومياً ويعلن عنها بوسائل الإعلام المختلفة، إذ تؤثر تلك الأسعار وبشكل مباشر في حياة الأفراد يومياً من خلال تأثيرها في قراراتهم من الاستهلاك أو الادخار، وشراء العقارات أو شراء السندات أو تحويل الأموال إلى حساب التوفير، فضلاً عن ذلك فإنها تؤثر في القرارات الاقتصادية لمنشأة الأعمال من حيث استخدام الأموال وشراء المعدات والأجهزة الحديثة (استخدام التكنولوجيا) أو توفير أموالها بالبنوك، وغالباً ما يحكم على السياسة النقدية بأنها توسعية أو انكماشية من خلال التغيرات في سعر الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة مثلاً يبدو دليلاً على أن السلطة النقدية تتبع سياسة توسعية، وبالمثل فإن أية زيادة في الفائدة تكون دليلاً على أن السلطة تتبع سياسة انكماشية قد تكون أسعار الفائدة مؤشراً ضعيفاً لاتجاه السياسة النقدية سواء أكانت توسعية أو انكماشية، فإذا كانت تتغير لأسباب أخرى غير الأسباب النقدية فإن سعر الفائدة قد ينخفض حتى لو قامت السلطة النقدية بإتباع سياسة انكماشية وبالعكس قد يرتفع سعر الفائدة حتى لو قامت السلطة بإتباع سياسة توسعية، فعلى سبيل المثال قررت منشأة الأعمال أن تستثمر أقل أو قرار القطاع العائلي الاستهلاك أقل، كذلك إذا زاد الإنفاق الحكومي¹.

في ضوء ما تقدم فإن التغير في سعر الفائدة يتماشى عكسياً مع التغير في عرض النقود، فكلما زادت الكمية المعروضة من النقود انخفض سعر الفائدة وبالعكس، ويتحدد سعر الفائدة الحقيقي بواسطة العوامل الحقيقية في الأجل الطويل، بينما يتحدد المعدل الاسمي للفائدة بواسطة كل من إجراءات السياسة النقدية والعوامل الهيكلية والبيئة التي تؤثر في توقعات التضخم ومواكبة ضبط المعدلات الاسمية في السوق من لدن السلطات الحكومية³، وبذلك تكون الإجراءات السياسة النقدية لها تأثير واضح في المعدلات الحقيقية للفائدة، وبالتالي في أداء القطاع الحقيقية في الأجل القصير².

في الصدد نفسه نلاحظ أن التقلبات في أسعار الفائدة تكون من الأسباب الرئيسية لتفسير التقلبات التي تحصل في أسعار السندات، إذ يرتبط سعر السند في سوق الأموال المالية بعلاقة عكسية مع تغيرات سعر الفائدة الجاري أو السوقي، فكلما انخفض سعر الفائدة على السندات كلما ازدادت الكمية المعروضة لها، والسبب في ذلك أنه عند انخفاض سعر الفائدة يعني أن تكلفة الاقتراض للجهة التي أصدرت السندات قليلة، وبالتالي فإن رغبة المنشأة للاقتراض عن طريق إصدار السندات سوف ترتفع، أي أن الكمية المعروضة للسندات سوف تزداد،

¹ مايكل ايدمان، الاقتصاد الكلي، (النظرية و السياسة)، مصدر سابق، ص: 271.

² أوس فخر الدين أيوب الجويجاني، أثر متغيرات نقدية ومالية في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2005 ص: 150.

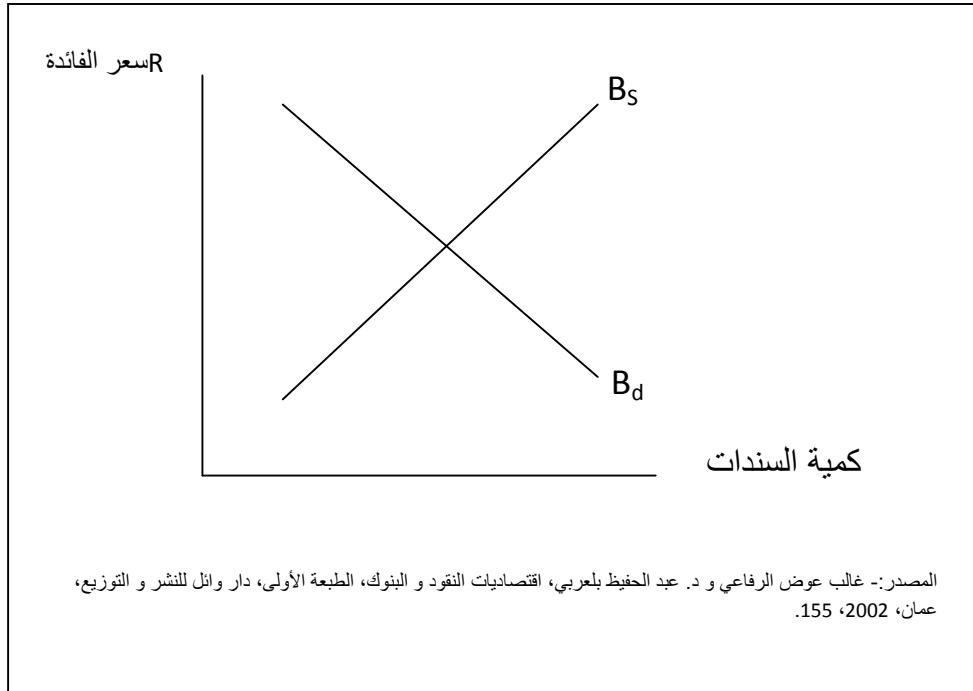
³ غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، 149 - 161.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

ويمكن ملاحظة العكس عندما يرغب الأفراد أو المنشأة بشراء هذه السندات خصوصاً عندما يكون سعر الفائدة لهذه السندات مرتفعاً¹ ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني الآتي

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

منحنى رقم (11): العلاقة بين الفائدة والكمية المعروضة والمطلوبة للسندات



تؤثر السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال سعر الفائدة والاستثمار، فتزايد عرض النقود سيجعل سعر الفائدة يتناقص ويزداد الاستثمار معاً ثم يتزايد الدخل، ولا يتوقف التغير في عرض النقد من خلال سعر الفائدة على الاستثمار، إذ يتناسب الاستهلاك عكسياً مع سعر الفائدة، ومثلما افترض الكلاسيكيون بأن الزيادات في العرض الاسمي (عرضها بقيمتها الحقيقية) يؤدي إلى أسعار أدنى للفائدة واستهلاك أكبر، وبما أن الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي، فإن الأخير يزداد ويزداد معه المستوى التوازني للدخل، وإذا ما تزايد كل من الاستهلاك و الاستثمار فإن الدخل يزداد بمقدار أكبر مما لو تزايد الاستثمار فقط، ومحصلة ذلك أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية.¹

تؤثر السياسة النقدية أيضاً في الدخل من خلال تأثيرها في الثروة الخاصة (رصيد المجتمع من رأس المال) وعرض النقود والدين الحكومي، ويدخل ضمن دين الحكومة أذون الخزانة والسندات المتوسطة والطويلة الآجل، بوصفها جزء من صافي الثروة الخاصة، في حين أن الدين الخاص سندات الشركات يستبعد من ذلك على الرغم من أن الدين الخاص يمثل أصولاً (Assets) لحملته، وبما أن الاستهلاك يرتبط بعلاقة مباشرة مع صافي الثروة الخاصة، فإن زيادة العرض الاسمي للنقود مع مستوى الأسعار سيجعل عرض النقود بقيمته الحقيقية يزداد، والذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة الاستهلاك مثلما سبقت الإشارة إليه، وحيث أن الاستهلاك والثروة

¹عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص:536.

يزدادان، ومع تلك الزيادات يزداد كل من الطلب الكلي والدخل التوازني، بالإضافة إلى ذلك فقد تزداد الثروة الاستهلاكية بغض النظر عن التغيرات في سعر الفائدة.¹

من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج بأن هناك علاقة بين العجز الحكومي والسياسة النقدية، فإذا ما زاد الإنفاق الحكومي على الضرائب والإيرادات الأخرى، فإن الحكومة تواجه العجز في الموازنة مما يتطلب التمويل و غالباً ما يمول هذا العجز من خلال الاقتراض من الأفراد أو البنوك التجارية أو البنك المركزي وعن طريق قيامها بإصدار السندات الحكومية، وبالتالي اعتماد الحكومة هذه الطريقة للتمويل لا بد أن يتغير معها عرض النقود، فإذا مولت الحكومة (عبر الأسواق المالية) هذا العجز عن طريق بيع السندات إلى الأفراد أو البنوك التجارية فلن يكون هناك تغيير في صافي عرض النقود، فإن عملية بيع السندات تؤدي إلى أن يكون هناك انخفاض في عرض النقود ولكن عندما تنفق الحكومة إيراداتها فإن عرض النقود سوف يصل إلى مستواه الأول ولن يكون هناك تغير في صافي عرض النقود، ولكن الأمر يختلف إذا ما مولت الحكومة هذا العجز عن طريق بيع سندات البنك المركزي، إذ ستكون هناك زيادة في عرض النقود، فإذا اشترى البنك المركزي تلك السندات وفي الوقت نفسه أنفقت الحكومة عائداتها - فإن عرض النقود سوف يزداد بمقدار يعادل تغير القاعدة النقدية أي يساوي حجم مبيعات السندات نفسه مضروباً في مضاعف النقود²، وتجدد الإشارة هنا إلى أن تمويل العجز الحكومي من خلال البنك المركزي أمر غير مرغوب فيه في بعض الأحيان لأن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل نمو عرض النقود وارتفاع معدل التضخم وخصوصاً في البلدان النامية.

ثانياً: السياسة المالية وسوق السندات The Fiscal Policy and Bonds Market

تنشأ العلاقة ما بين السياسة المالية الحكومية وأسعار الفائدة من خلال السوق المالية، إذ تستطيع الحكومة من خلال التأثير في سعر الفائدة في السوق أن توجه الاقتصاد على وفق السياسة المرسومة لها، فإذا ما كان الاقتصاد يعني من الركود أو الكساد تستطيع الحكومة أن تستخدم أدوات السياسة المالية للضغط على أسعار الفائدة وتنشيط الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق على السلع الاستهلاكية من خلال توفير القروض الحكومية وبأسعار منخفضة، وقد يحدث للحكومة على اختلاف مستوياتها عجزاً في وقت ما أو تحقق فائضاً في موازنتها في أوقات أخرى، ويبدو أن العجز أو الفائض في الموازنة الحكومية دليل على أن السياسة المالية توسعية أو انكماشية، إذ يشير العجز إلى سياسة مالية توسعية في حين الفائض إلى سياسة مالية انكماشية، وبالتالي فإن العلاقة ما بين السياسة المالية وأسعار الفائدة والسندات يتم من خلال النشاطات الحكومية على عرض السندات ومن ثم على

¹ -International Monetary Found , International Capital Department Global Market's Analysis DivisionK Financial Market Update, 2003, Page 1-6.

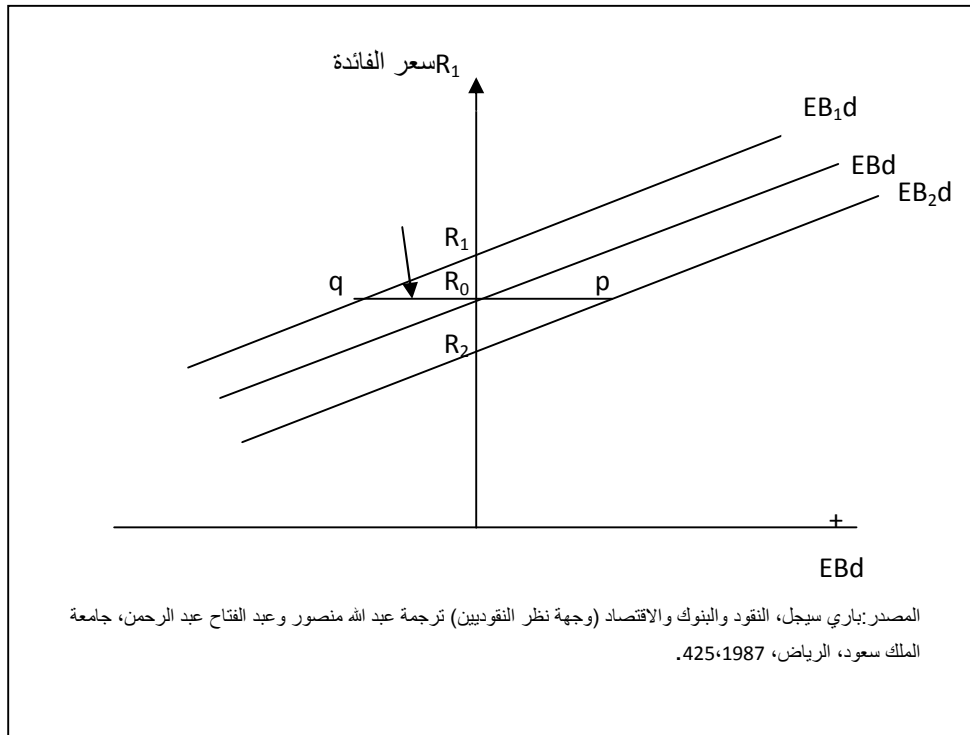
² مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص: 226 - 227.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

سعر الفائدة عن طريق قيام وزارة المالية بإصدار السندات الحكومية بمختلف أنواعها لتمويل العجز الحكومي أو التأثير في الفائض.

إن دراسة السياسة المالية لا تكون كاملة دون أن تأخذ في الحسبان الدين الحكومي، إذ ينشأ الدين الحكومي بسبب العجز الذي تخلقه الحكومة في ميزانيتها، وبالتالي فإنها عندما ترغب في الإنفاق أكثر مما تحصل عليه من الضرائب لمعالجة بعض الحالات الاقتصادية فإنها لا بد أن تقترض ويكون لها ذلك عن طريق بيع السندات الحكومية للأفراد أو المؤسسات والهيئات المالية الخاصة أو الجهاز المصرفي (البنوك التجارية والبنك المركزي) مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعليه فإن مقدار الدين العام عادة ما يقاس بمقدار تلك السندات التي من خلالها تستطيع الحكومة أن تضغط على سعر الفائدة ومن ثم على النشاط الاقتصادي، طالما أن هناك علاقة عكسية تنشأ ما بين السند وسعر الفائدة ناجمة عن سياسة حكومية مالية¹، ويمكن التعرف على تلك العلاقة من خلال الشكل التالي

منحنى (12) آثار تمويل العجز الحكومي على أسعار الفائدة



يشير المنحنى (12) إلى العلاقة ما بين السياسة المالية من جهة وأسعار الفائدة والسندات من جهة أخرى، والتي تعتمد على خصائص تمويل العجز الحكومي، ولكي تقوم الحكومة بممارسة نشاطها التمويلي من موازنة متوازنة،

1 علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 267-269.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

نجد في هذه الحالة أن منحني فائض الطلب على السندات والذي يرمز له EB^d يقطع محور سعر الفائدة عند سعر توازي هو R_0 ، فماذا يحصل لو قامت الحكومة بالتوسع بالإئناق وإحداث عجز في الموازنة، فإذا ما قامت الحكومة بتمويل العجز في موازنتها ببيع سندات إلى القطاع الغير مصرفي، فإن الخزنة لا بد وأن تقوم بإصدار المزيد من السندات الحكومية لبيعها في سوق الأوراق المالية، وهذه السندات الجديدة سوف تزيد من العرض القائم للسندات التي أصدرها القطاع الخاص، ومن ثم ينشأ فائض في العرض الكلي للسندات يساوي المسافة (qR_0) ، أي أن الإجراء الحكومي المتمثل بسياسة مالية توسعية (الإئناق يفوق الإيرادات) الذي اتخذته الخزنة العامة بالإقراض من الأفراد قد نقل منحني فائض الطلب على السندات إلى الأعلى إلى اليسار.

وفي ظل هذه التغيرات فإنه لا يمكن إزالة فائض عرض السندات إلا إذا ارتفع سعر الفائدة التوازي إلى الأعلى (R_1) ، والذي يتحقق فيه التعادل ما بين الطلب مع العرض الكلي للسندات التي أصدرتها الخزنة العامة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين أن قيام البنك المركزي بتمويل العجز في الموازنة، سوف يؤدي إلى انخفاض مبدئي (وليس ارتفاعاً) في سعر الفائدة، فالبنك المركزي لا يقوم عادة بتمويل هذا العجز بصورة مباشرة، وإنما يقوم بتمويله من خلال عمليات السوق المفتوحة، إذ يدخل مشترياً للسندات الحكومية التي يمتلكها القطاع الخاص في الوقت نفسه الذي تقوم فيه الخزنة العامة بإصدار سندات للسوق المفتوحة، فإن السندات الجديدة تجد طلباً معادلاً جديداً في السوق يساوي مقدار الإصدار النقدي الجديد الذي يقوم به البنك المركزي لتمويل هذا العجز، ولكن في الوقت ذاته فإن تجار الأصول المالية وغيرهم ممن قاموا ببيع ما كان لديهم من السندات الحكومية للبنك المركزي قد ازدادت ودائعهم لدى الجهاز المصرفي، مما يسبب زيادة الاحتياطات النقدية لدى هذه المصارف، وبالتالي فإن القاعدة النقدية تتوفر لكل من المصارف والقطاعات غير المصرفية مما يسهم في زيادة الطلب الكلي على السندات ونتيجة لذلك فإن فائض الطلب الكلي على السندات لا بد وأن يرتفع متمثلاً بالمسافة (R_{op}) ، وفي ظل الظروف الجديدة فإنه لا يمكن إزالة هذا الفائض إلا إذا انخفض سعر الفائدة التوازي إلى (R_2) ، وعلى هذا الأساس فإن الأثر الأولي لتمويل العجز الحكومي من خلال الاقتراض من البنك المركزي بدلاً من القطاعات غير المصرفية يتمثل في خفض سعر الفائدة وليس رفعها، ولكن مشتريات البنك للسندات الحكومية تعني زيادة في عرض النقود¹ فإنه لا مناص من أن هناك أثراً أخرى لقرار البنك لتقليل العجز الحكومي².

¹ يترتب على قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية زيادة في عرض النقود، فهذه الزيادة تؤدي إلى رفع المستوى التوازي للدخل القومي، ونتيجة لذلك تنشأ قوى تعكس الانخفاض في سعر الفائدة الناجم عن شراء البنك السندات الحكومية لتمويل العجز في الموازنة، هذه القوى تمثل بزيادة الطلب على الائتمان في القطاع الإنتاجي (منشآت الأعمال) و القطاع الاستهلاكي (القطاع العائلي)، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي وتوقع معدل مرتفع للتضخم الذي يرفع معه سعر الفائدة النقدي، وهذه العوامل الثانوية تشد و تقوي اتساع نطاق العجز الذي يتم تمويله من خلال الزيادة في القاعدة النقدية، وبالتالي فإن هذه العوامل من القوة بحيث لا تعكس الانخفاض الأولي في سعر الفائدة (شراء السندات الحكومية من لدن البنك المركزي) بل إنها ترفع أسعار الفائدة ليكون أعلى من مستواها السابق.

² بما ري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، مصدر سابق، ص: 242 - 245.

على العكس من عجز الموازنة الحكومية يعمل فائض هذه الموازنة على خفض معدلات الفائدة فعندما تقوم وزارة المالية أو الخزانة باستخدام النقود التي حصلت عليها من الأفراد بكثرة لسداد الدين العام، فإنها تضيف طلبها على السندات الحكومية إلى طلب القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتؤدي الزيادة في طلب السندات إلى رفع أسعارها مبدئياً ثم خفض أسعار الفائدة (وبالآلية نفسها التي سبق الكلام عليها)، وتبين من خلال مناقشاتنا ان السياسة المالية لها أهمية مالية بحته في إحداث تغيرات في الموازنة تؤدي إلى زيادة أو خفض حيازات القطاع الخاص من السندات الحكومية، ولهذا السبب فإن عجز الموازنة العامة يدفع بأسعار الفائدة إلى الأعلى أو يشد الفائض إلى الأسفل، في حين أن السياسات المالية التي تنفذ من خلال تغييرات في القاعدة النقدية ستكون لها آثار أشد تعقيداً¹

المطلب الرابع: السياسات النقدية والمالية وميزان المدفوعات

أولاً: السياسة النقدية وميزان المدفوعات Monetary Policy's The Balance Payments

ان المتغيرات النقدية مهمة في ميزان المدفوعات وأسعار الصرف بين العملات الوطنية، إذ تسبب في الأغلب الأعم عجزاً أو فائضاً في ميزان المدفوعات لبلد ما، والتي تعكس بدورها أثراً على النظام الاقتصادي داخل البلد، ويمكن استخدام السياسة النقدية أحياناً كثيرة لتعديل حالات عدم التوازن والتي قد يعني منها ميزان المدفوعات، و في الوقت نفسه يمكن لها أن تعالج التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف باعتبار تلك التقلبات مصدر للمتاعب الاقتصادية المحلية من خلال التأثير في قيمة العملة المحلية في السوق الدولية.

تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، إذ تستند الطريقة النقدية إلى التمييز بين النقود من مصدر خارجي (الاحتياطيات الدولية) والنقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية)، فضلاً عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي اقتصاد مفتوح وفي ظل ثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير داخلي (Endogenous) يتأثر بفائض أو عجز ميزان المدفوعات، لذا فإن عرض النقود ليس أداة سياسية مستقلة (Instrument Exogenous Policy)، مثلما هو الحال في ظل اقتصاد مغلق إذ يعد عرض النقود متغير مستقلاً يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات، ومن خلال النهج النقدي يمكن اشتقاق علاقة مفيدة ما بين الائتمان المحلي والتغير في الاحتياطيات الدولية، كالآتي²

$$\Delta M_S = \Delta NFA + \Delta DC \dots\dots\dots(1)$$

إذ أن ΔM_S / التغير في عرض النقود مقاساً بالسيولة المحلية.

¹ المصدر السابق نفسه، ص: 427.

² أحمد أبرهي العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والإنفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 120 - 121.

ΔNFA / التغير في الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

ΔDC / التغير في مجموع الائتمان المحلي، بالإضافة إلى البنود الأخرى غير المصنفة.

يلاحظ من الصيغة أعلاه ان التغير في السيولة المحلية (عرض النقود) مصدرين هما: التغير في صافي الأصول الأجنبية والتغير في صافي الأصول المحلية للائتمان المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن النموذج يتضمن العنصر الآخر المقابل لعرض النقود، و هو الطلب على النقود و يمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود من خلال الصيغة الآتية¹

$$M^d = f(Y, R, P \dots) \dots\dots\dots(2)$$

من خلال المعادلة (2) يمكن أن نلاحظ أن الطلب على النقود يتسم بعلاقة تناسبية مع الدخل الحقيقي (Y) وعكسية مع معدل الفائدة (R) والمستوى العام للأسعار (P)، لأن الطلب على النقود في الصيغة أعلاه هو طلب اسمي، إذ ان التوازن في سوق النقود يتحقق إذا ما تساوى العرض النقدي مع الطلب النقدي مثلما في المعادلة أدناه:

$$M_s = M^d \dots\dots\dots (3)$$

من خلال العلاقة الرياضية يمكن إبراز علاقة النقود بوضع ميزان المدفوعات، ومن خلال اشتقاق المعادلة الآتية من المعادلتين (1) و (3) وكالاتي

$$\Delta NFA = \Delta M_s - \Delta DC$$

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC$$

$$\Delta NFA = f(Y, R, P \dots) - \Delta DC \dots\dots\dots (4)$$

الجدير بالملاحظة أن الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار متغيران مستقلان أي أنهما يتحددان خارج النموذج، وكذلك يتضح من دالة الطلب على النقود أن الطلب عليها لا يتأثر بالائتمان المحلي، وبالتالي فإن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسياً بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي وهذا يعني أن الإجراءات النقدية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار إمكانية توفير التسهيلات الائتمانية المحلية والأجنبية للمستثمرين المحليين والأجانب، عندئذ يتأثر سعر الفائدة المحلي بالمتغيرات الخارجية لوجود البدائل أمام القطاع المالي، فالتغيرات في سعر الفائدة جزء مهم من سياسة نقدية محلية تؤثر في الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي، وكذلك في التدفقات النقدية والرأسمالية من وإلى

¹ علي الصادق آخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية و التطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة إكسبريس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص:67.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

الاقتصاد المحلي من جانب آخر، وبالتالي فإن الزيادة في الائتمان المحلي (ΔDC)، بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (ΔM^d) تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية وبالقدر نفسه أي أن التغير في صافي الموجودات الأجنبية يطابق حسابياً التغير في الطلب على النقود مطروحاً منه التغير في الائتمان المحلي، وهذا يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية ناجمة عن التوسع في الائتمان المحلي يفوق الزيادة في الطلب على النقود يؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات ويتمثل دور السلطة النقدية هنا من خلال الحد من التوسع في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية محاولة منها تقليص استيرادات هذه الوحدات، وهذا ما يفسر إصرار واضعي السياسة وبرامج التصحيح القصيرة الآجل (برامج التثبيت) تقليص الائتمان بشكل عام والائتمان الممنوح للحكومة بشكل خاص لمعالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات¹.

يمارس سعر الصرف هو الآخر تأثيراً واضحاً في أسعار الواردات والصادرات باعتباره يحدد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، إذ تعد أسعار الصرف من وسائل السياسة النقدية الأكثر شيوعاً في توحيد قيم رؤوس الأموال الدولية فهي تقوم بربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض الآخر، طالما أن حركة رؤوس الأموال الدولية تتمثل في الطلب المحلي أو الأجنبي على الموجودات الأجنبية أو المحلية معاً، ومن ثم ينعكس ذلك على استقرار وتوازن ميزان المدفوعات، ويظهر سلوك سعر الصرف في اتجاهين، الأول يتمثل بالعلاقة ما بين سعر الصرف و الموجودات الأجنبية، والثاني في القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد والتي يعبر عنها بسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية².

إن قدرة السلطة النقدية على منع عملتها من الانخفاض لأقل من الحد الأدنى أو الزيادة عن الحد الأعلى يعتمد على ما يجوزتها من العملات الأجنبية أو ما يمكنها اقتراضه منها وتستطيع التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع وشرائها الودائع الأجنبية تحت الطلب عبر عمليات السوق المفتوحة ويمكن أن تنعكس هذه الإجراءات على وضع ميزان المدفوعات فانخفاض سعر صرف العملة المحلية يشجع الصادرات وفي الوقت ذاته يرفع من تكلفة الواردات من الخارج إذا ما اتسم سعر الصرف بعدم الاستقرار فإن ذلك يبعث برسالة غامضة للمستثمرين والدائنين في الخارج الذين يقدمون تمويلاً للاقتصاد المحلي أي أن التقلبات في سعر الصرف تعني تقلبات في سعر الإيرادات والأصول الرأسمالية، وبذلك يتفادى المستثمرون والممولون للاقتصاديات تمويل الاقتصاديات التي تتسم أسعار صرفها بالتقلب³.

ثانياً: السياسة المالية وميزان المدفوعات Fiscal Policy, the Balance Payments

1 توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 31.

2 عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه - انعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2002، ص: 258.

3 توفيق عبد الرحمن يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، مصدر سابق، ص: 34.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

من المعروف أنه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقيم بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والارتباطات، وتحظى العلاقات الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لأن على أساسها يتم تخصيص الموارد على وفق نظريات الاقتصاد الدولي المختلفة مما جعل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي هدفا رئيسا من أهداف سياسات البلدان المختلفة وخصوصا السياسة المالية التي يمكن أن تسهم زمن خلال استخدام أدواتها في التأثير والمحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي، ولعل أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي السياسة الاتفاقية والضريبية¹.

ويشهد الاقتصاد العالمي اختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولا سيما بعد أن اجتاحت العديد من المتغيرات الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة قوية ما بين التوازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وتوازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) وخصوصا بين الاقتصاديات المتقدمة، فنشأة الاختلال تؤدي إلى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فالاقتصاديات العجز تواجه ضغطا لنروح الأموال الخاصة منها في الخارج، الأمر الذي يولد تفاقمًا في الاتجاه النزولي في سعر صرف عملاتها، في حين أن اقتصاديات الفائض عادة تمثل انسيابا لرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضا من مضاعفة الاختلال، بمعنى زيادة حدة الاختلالات، فإذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات في الأسعار والعمالة والناتج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فإذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا ما واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات، في حين إذا واجه البلد تضخما يجذب الطلب وعجزا في ميزان المدفوعات، فإن السياسات المالية المقيدة تكون أنسب من غيرها، ولكن إذا واجه البلد بطالة وعجز في ميزان المدفوعات أو تضخما يجذب الطلب وفائضا في الميزان، فإن السياسة الملائمة لحل المشكلة محليا تختلف وتتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكلة دوليا، ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه يمكن تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات (التوسعية

¹ فلاح حسن ثوني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص: 103.

والانكماشية)، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لانجاز العمالة في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

لا يمكن إغفال أثر السياسة الضريبية في التأثير في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة ومن خلال تأثيرها في أنشطة أخرى في الاقتصاد، فزيادة الضرائب مثلاً (الضرائب على الدخل)² تؤثر في قدرة الأفراد في الإنفاق من خلال تأثيرها في انخفاض دخولهم المخصصة للإنفاق، أي الانخفاض بأشكاله المختلفة (الاستهلاكي والاستثماري) مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وكذلك الأجور وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض عرض النقود والأسعار، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار مرتفعة، مما يترتب عليه ارتفاع غي سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف العملة الأجنبية المقابلة لها، و يمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الدخل، إذ يمكننا أن ندرك في أحيانا كثيرة ما تؤديه الزيادة في الضرائب في ارتفاع الأسعار من خلال تأثيرها في الإنتاج³، إذ تعمل على تخفيض الإنتاج لارتفاع تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها، و يمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الإنتاج، وهذا يعني أن للضرائب تأثيرها في أسعار صرف العملة من خلال تأثيرها على الدخل وعرض النقود والإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري، وهكذا فإن الحكومة يمكن أن تمارس من خلال سياساتها الاتفاقية و الضريبية دورا في التأثير في وضع ميزان المدفوعات⁴.

المطلب الخامس: طبيعة العلاقة ما بين السياستين النقدية والمالية

أولاً: السياسة النقدية و المالية معا The Monetary and Fiscal Policy

ان هناك تكاملا هاما وقويا ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلا أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتها من جهة أخرى ، بالإضافة إلى ذلك

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص: 505.

² عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مصدر سابق، ص: 139.

³ أحمد ابراهيم العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والإنفاق العام، مصدر سابق، ص: 351.

⁴ توفيق عبد الرحمن يوسف، الإدارة الدولية والعملات الأجنبية، مصدر سابق، ص: 100

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

تأثيرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق مابين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما بمقتضى ضرورة استخدام مزيج من السياستين معا¹

فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدن تلك البنوك للأفراد والمؤسسات، الأمر الذي يولد تأثيرا في الحجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم في حجم الطلب الكلي، إذ جاء تأثير السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة وتنتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، إذ أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والإنتاج، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، إذ تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخل المرتفعة و إعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع على شكل إعانات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج².

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمرا ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي الوقت نفس تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تنادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه الحالة لا بد أن تجعل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث يضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل هذه السياسة (النقدية) من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولعلاج التضخم تنادي السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع والقضاء على الفجوة التضخمية، ففي هذه الحالة لا بد أن تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار

¹ منير احمد هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص: 579.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002، ص: 144.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

ليرتفع معه الطلب الكلي، إن التنسيق بين التدابير المالية أو النقدية أمر ضروري و ذلك بسبب الاختلاف ما بين طبيعة كل منهما على النحو الآتي

1-تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها، في حين تتجه لعمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسة في القطاع المالي المصري.

2-تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموماً، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً ويمكن تغييرها في وقت قصير جداً من خلال التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة و الخصم.

3-تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، أما الإجراءات النقدية فإنها تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع ولكنها قد تحد وبصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.

لهذه الأسباب مجتمعة تجعل التنسيق فيما بين السياستين من حيث الاتجاه التوقيف يصبح أمراً ضرورياً جداً لا يمكن أن تتغاضى عنه.

ثانياً: السياسة النقدية والمالية والجدل بين الكينزيين والنقوديين

The Monetary and Fiscal Policy and the Argument Between the Keynesians and the Monetarists

إن قدرة وفعالية السياسات المالية والنقدية مسألة يثار حولها الجدل، وليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية، ولا سيما بين المدرستين الكينزية والنقدية، ففي الوقت الذي يذهب فيه أنصار الكينزية إلى تعظيم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية، نجد أن النقوديين يشككون في فعالية السياسة المالية وكفاءتها ويعظمون السياسة النقدية في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

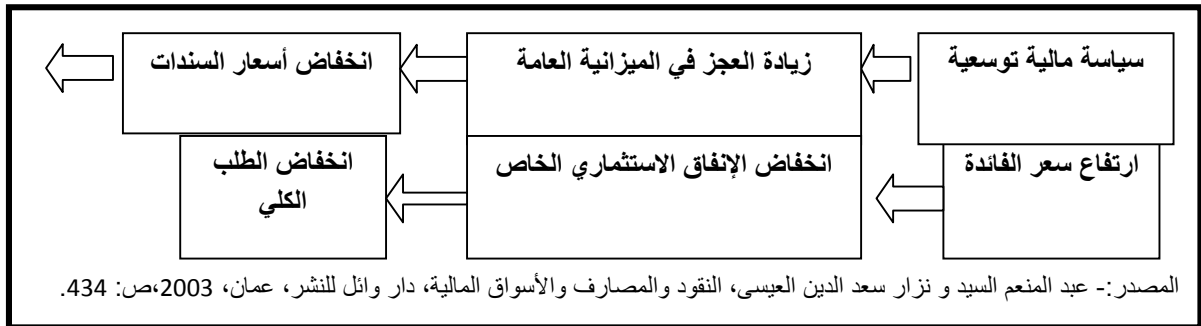
إن الاختلاف بين المدرستين لا يزال قائماً ولم يستطع الاقتصاديون إثبات صحة أحدهما ونفي الآخر بشكل قاطع ولكن من الناحية التطبيقية استطاعت كل من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين فعالية سياستها خلال مدو زمنية مختلفة، فأظهرت المدرسة الكينزية فعالية السياسة المالية في مدة معينة، بينما أكدت الدراسات الإحصائية النقدية فعالية السياسة النقدية في مدد آخر، ويمكن مقارنة النظرية النقدية مع المناهج الكينزية الحديثة، على الرغم من التقارب الكبير في وجهات النظر بين المدرستين خلال العقود الثلاثة الماضية، والاختلافات بينهما قائم في تأكيد أي السياستين أكثر فعالية عملياً في التأثير في الطلب والعرض

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

الإجمالي، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أنصار المدرسة النقودية على دور السياسة المالية انطلاقاً من موقفهم ضد التدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، فإننا نجد أن المدرسة الكينزية تؤكد بأن كلا السياستين تؤثر في الطلب الكلي، إلا أن فعالية السياسة المالية تفوق كثيراً فعالية السياسة النقدية وخاصة في مدد الركود أو الكساد الاقتصادي الطويل الأجل، ويبرز من ذلك أن هناك اختلافات رئيسية ما بين المدرستين أهمهما¹

1- لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، إذ يعتقد النقديون أن الطلب الإجمالي يتأثر فقط و بشكل رئيسي بالعرض من النقود وإن تأثير النقود في الطلب الإجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه، في الوقت الذي يؤكد فيه النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من لدن الحكومة يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال السوق المالي، الأمر الذي يعني أن السياسة المالية سوف لن يكون لها إلا تأثير ضئيل يمكن إهماله، و يمكن توضيح ذلك في المخطط (13).

مخطط: (13) السياسة المالية التوسعية والتزام الاستثماري



وبعكس ذلك، فإن وجهة النظر الكينزية تتصف بالقبول وعدم الرضا المطلق للسياسة النقدية، ولكن في الوقت نفسه يصر الكينزيون على أن السياسة النقدية أقل فعالية في التطبيق من السياسة المالية، إذ أن تأثير سعر الفائدة في الطلب الكلي يتحقق من خلال الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإن فعالية السياسة النقدية تتمثل بزيادة عرض النقود ومن ثم انخفاض سعر الفائدة والذي يعتمد بدوره على مدى استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة (وجهة النظر النقودية)، في حين يعتقد الكينزيون بأن هذه الاستجابة ضعيفة، لأن الإنفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب مثلما يعتقد النقديون متشائمة بالنسبة إلى المستقبل، فإن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري كثيراً، وبالعكس².

1 بول أ سام ويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق، ص: 640.

2 عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مصدر سابق، ص: 438.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

2- ثمة اختلافات أخرى بين المدرستين حول فعالية السياستين، إذ يعتقد النقوديون من خلال استنتاجات النظرية الكلاسيكية بفعالية السياسة النقدية على افتراض على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج القومي والدخل القومي، ألا إن الكينزيين المحدثين يعتقدون ومن خلال التجارب في العديد من بلدان العالم إحصائياً وتطبيقياً، بأن سرعة دوران النقود ليست ثابتة ومستقرة، وهذا ما يضعف فعالية السياسة النقدية في التأثير في الطلب الإجمالي، و خاصة عندما تكون التغيرات في سرعة دوران النقود معاكسة للتغيرات في كمية النقود، فانخفاض سرعة دوران النقود في أزمة الركود الاقتصادي يجعل زيادة كمية النقود ضعيفة التأثير، بينما ارتفاعها في أزمة الانتعاش من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار، ويقلل تأثير السياسة النقدية الانكماشية.

3- الاختلاف الرئيس الآخر ما بين علماء الاقتصاد النقديون والكينزيين يتعلق بسلوك العرض الإجمالي، إذ يؤكد الكينزيون عدم مرونة الأسعار والأجور، في حين يعتقد النقديون بأن الكينزيون قد بالغوا في تقدير عدم مرونة الأسعار والأجور في الاقتصاد، ولذلك فإن منحني العرض الكلي قصير الأجل أشد انحداراً وليس عمودياً، بينما يرى الكينزيون إن منحني العرض الكلي يأخذ الشكل العمودي، أي شديد الانحدار¹.

4- ثمة اختلاف آخر ما بين المدرستين حول فعالية السياستين، إذ يعتقد النقوديون أن سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكينزيون محددة بالقبول السياسي وبرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التراجع عنها، فهي في حالة التوسع محددة بالقبول السياسي للعجز في الميزانية العامة، وفي حالة الانكماش محددة ومقيدة ببرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التخلي عنها، في حين يعتقد الكينزيون أن سياسة العجز الحكومي أو السياسة المالية التوسعية يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية مع إعطاء دور أكبر للسياسة الحكومية المالية².

لكن في جميع الحالات السابقة هناك اتفاق تام بين المدرستين على الهدف الرئيس من السياستين يتلخص بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسعي إلى الوصول إلى أعلى استغلال ممكن من الطاقة الإنتاجية وعلى هذا الأساس فإن الإجابة عن أي السياستين يجب أن يستخدم من لدن الدولة لتحقيق هذه الأهداف يمكن إيجازها بالنقاط التالية³

أ- تستطيع السياسات الحكومية استخدام أي من السياستين أو كليهما في معالجة التقلبات الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار محددات كل منهما.

¹ بول أ سام ويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق، ص: 640.

² عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق.

³ توماس مابر آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص: 662.

ب-يعتمد المزيج بين السياستين على الظروف التي يمر بها الاقتصاد وعلى تأثير كل منهما في القطاعات الاقتصادية المحلية، أي إن المزيج من السياستين لا بد وأن تغير مع تغير الحالات الاقتصادية والسياسة ولعل من أهم الخصائص التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار حالة الركود أو الكساد والانتعاش أو الازدهار، كذلك المدة الزمنية التي يحتاجها تغيير أو تعديل كلا السياستين.

المطلب السادس: السياسات النقدية والمالية والسوق المالية

أولاً: السياسة النقدية والسوق المالية The Monetary Policy And Fiscal Market

هناك علاقة وثيقة تربط بين السياسة النقدية وتنمية سوق تداول الأوراق المالية، وهذا الترابط ينبع أساساً من التداخل واتساق العلاقة القائمة بين أسواق النقد (Monery Market) وأسواق رأس المال (Capital Market)، ومن هنا فإننا أن نتصور إجراءات النظام المصرفي متمثلة بالبنك المركزي و المصارف التجارية والمصارف المتخصصة.....، والتي هي مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي، ويمكن أن تصبح إحدى الدعامات الرئيسية في قيام سوق متطورة لتداول الأوراق المالية¹.

فاتساع حجم السيولة في السوق المالية بالنسبة إلى السيولة الكلية للاقتصاد يفسر عنها زيادة ترتبط السوق المالية بالسياسة النقدية، الأمر الذي يجعل من الضروري توسيع دور واهتمام السلطة النقدية بهدف السيطرة و التأثير في السيولة السوق، إذ تستطيع السلطة النقدية القيام بإجراءاتها المختلفة التي من شأنها أن تؤثر في مكونات السيولة الكلية للاقتصاد، رغبة منها في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الاقتصاد ويمكن أن تنتقل آثار الإجراءات النقدية إلى السوق المالية بطريقتين الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة، على الرغم من أن الطريقة المباشرة في التأثير تكون مقيدة لنشاط السوق المالية (بيع الأوراق المالية وشراءها من لدن السلطة النقدية)، على عكس الطريقة غير المباشرة التي تعمل بشكل أفضل من الطريقة الأولى وخصوصاً عندما تسود حالة الشفافية و الوضوح، إذ يكون تأثير الإجراءات النقدية في الأخيرة من خلال قنوات مشتركة مهما في التأثير في حجم سيولة السوق ولعل أبرز تلك القنوات هي².

-مستوى أسعار الفائدة.

¹توماس ماير آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بدیع بليج، مصدر سابق، ص: 662.

²توماس ماير و آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق و أحمد بدیع بليج، مصدر سابق، ص: 663.

-منح الائتمان.

هاتان القناتان متداخلتان فيما بينهما، وهذا ما يمكن ملاحظته في تحليل آلية عملها في امتدادا تأثير السياسة النقدية في سيولة السوق، إذ ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة تشابكية مع أدوات السوق المالية من خلال تأثير هذه الأسعار و بشكل فعال جدا في تلك الأدوات و من جهة أخرى تحدد أسعار الفائدة من خلال السوق المالية و ذلك من خلال علاقة سعر الفائدة من خلال السوق المالية و ذلك من خلال علاقة سعر الفائدة بأسعار السندات في سوق السندات و أسعار الأسهم في سوق الأسهم، و تحدد هذه العلاقة من خلال تأثير السياسة النقدية في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية.

تظهر الأدلة العملية والنظرية، أن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان بفعل انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان من خلال المصارف الأمر الذي يقود إلى انخفاض توجه الأفراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل أي قيام المقترضين بإحلال مهمة الاقتراض من سوق المالية إلى المصارف التجارية، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض عرض السندات ومن ثم ارتفاع أسعارها، أما علاقة أسعار الفائدة بالأسهم فهي الأخرى علاقة عكسية، وهذا ما يمكن ملاحظته عند إتباع سياسة نقدية توسعية، مثلما في التحليل السابق¹، والشكل (12) يوضح آلية انتقال آثار السياسة النقدية إلى السوق المالية.

فبالإضافة إلى ما تقدم فأن هناك العديد من القنوات التي يمكن أن تستخدمها السلطة النقدية بغية التأثير في السوق المالية، وأهم هذه القنوات هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، إذ يستطيع البنك المركزي التأثير في الاستثمارات المالية عبر هذه القنوات، وتمتد آثار استخدام السلطة النقدية لأداة سعر الخصم في السوق المالية عبر السوق النقدية والرأسمالية للتغيير في أحكام إقراض البنوك التجارية من البنك المركزي، أي التأثير في حجم احتياطات البنوك التجارية، أما عمليات السوق المفتوحة الأداة الثانية التي يمكن من خلالها أن يصل تأثير السياسة النقدية في نشاط السوق إلى عمليات البيع والشراء للأوراق المالية الحكومية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وعبر التأثير في قناة الأسعار وسعر الفائدة، بالإضافة إلى قناة الاحتياطات النقدية، أما فيما يتعلق بالأداة الثالثة (نسبة الاحتياطي القانوني)، فإن البنك المركزي يستطيع التحكم بتلك النسبة الأمر الذي يدفع البنوك التجارية إلى اللجوء إلى السوق المالية لعرض ما لديها من أوراق مالية، وهكذا فإن التحليل السابق الإشارة يركز على أدوات السياسة النقدية الكمية غير مباشرة، ذلك لأن الأدوات النوعية المباشرة للسياسة النقدية تكون معوقة لنشاط السوق المالية لعدة أسباب².

¹ Flavio Padrini, Velocity Innovations, Financial Markets, and The Real Economy, Journal of Montary Economics, OECD, Economics Department, Zrue Andre Pascal, Paris Cedex 16 , France, 2002, page 1-6

² Gerald R.Jensen & Jeffry M.Mercer, Security Markets and Information Content of Monetary Policy Turning Point, The Quarterly Review of Economics and Financial, www. Esevier. com, 2006,

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

تعتمد فعالية السياسة النقدية ولا سيما الكمية منها على وجود أسواق مالية منتظمة، إذ تغير مجال عمر تلك الأدوات، وبالتالي فلا بد أن تكون هذه الأسواق على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية لتطبيق تلك الأدوات أي يجب أن تكون ذات طاقة كبيرة وتمكنها من استيعاب كميات ضخمة من السندات الحكومية التي يعرضها البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة، كذلك قدرته على تطبيق سياسة سعر البنك و ينتقل تأثير السوق المالية في تطبيق السياسة النقدية على النحو الآتي:¹

1- يعد سعر البنك أحد هياكل أسعار الفائدة التي يحتم تحديدها في السوق المالية ولا سيما السوق النقدية، إذ يعتمد تحديد سعر البنك على التغيرات التي تصيب جانبي العرض والطلب على السيولة في السوق النقدية.

2- تتطلب فاعلية سعر البنك وجود علاقة قوية بينه و بين أسعار الفائدة الأخرى في السوق المالية، إذ تعتمد التغيرات في سعر البنك على التغيرات في أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتطلب وجود سوق مالية كفوءة.

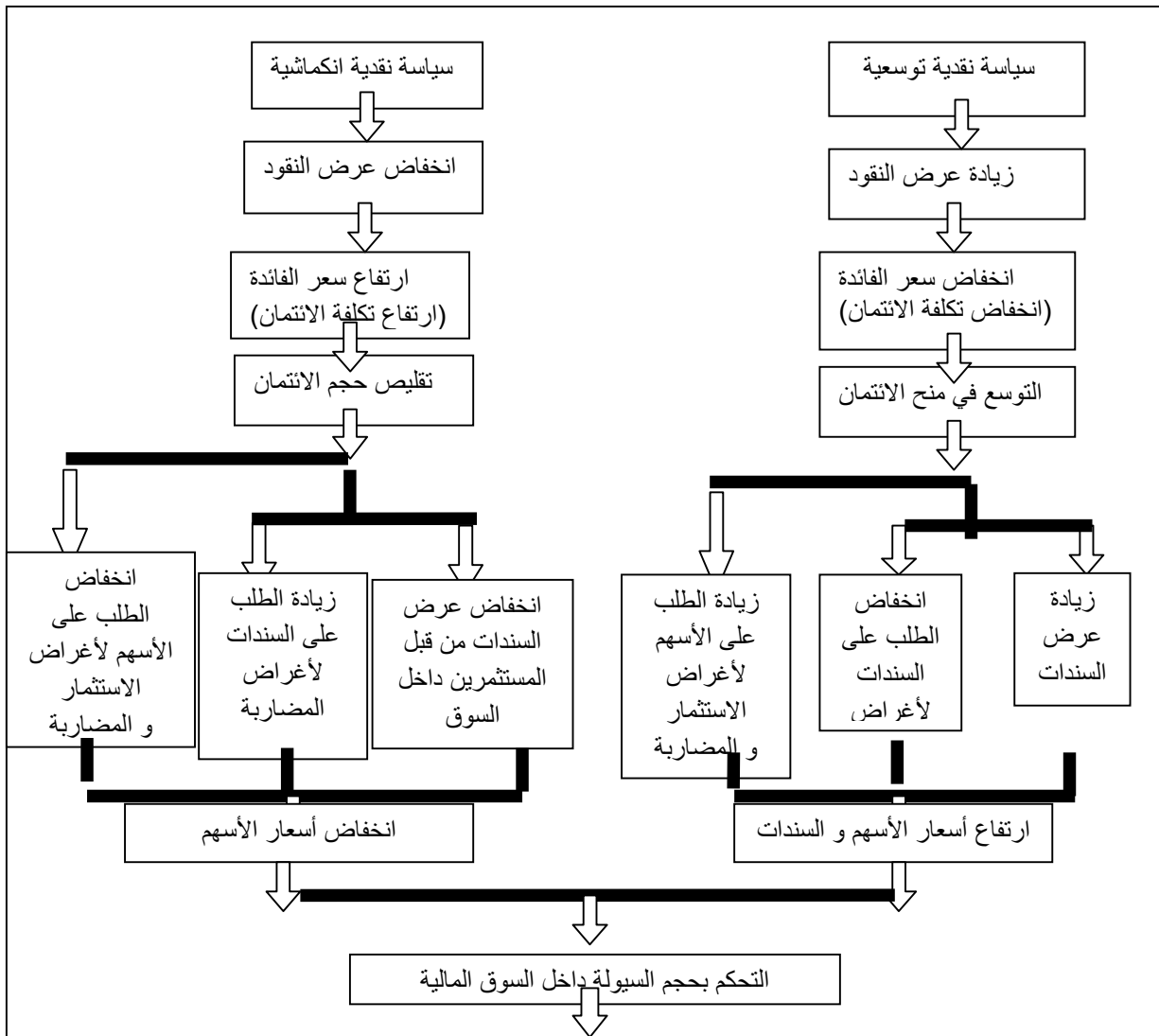
3- يسمح وجود سوق مالية متطورة (قصيرة الأجل) تتم فيها إعادة خصم أدوات الائتمان بواسطة البنك المركزي بتطبيق إجراءات السياسة النقدية وبسهولة.

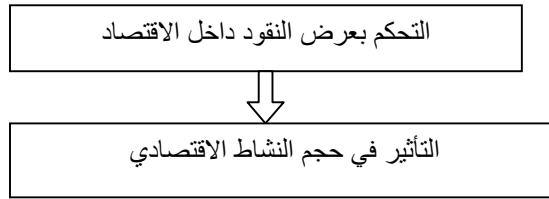
4- يعتمد نجاح السوق المفتوحة على وجود سوق للسندات كبيرة ونشطة وذات فاعلية عالية وعلى النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وهكذا فغن تنمية السوق المالية تجل أدوات السياسة النقدية (الكمية) أكثر فاعلية وتأثيراً في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال إتاحة المجال الأمثل لتطبيقها وامتداد أثرها نحو الأهداف المتوخاة من استخدامها.

¹David E. Rapach, Macro Shocks and Real Stocks and Real Stock Prices, Journal of Rconomics and Business, Albers School of Business and Economics, Seattle University, 2001, Page 1 – 9.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس
الاقتصادية

مخطط: رقم (14)آلية انتقال السياسة النقدية إلى السوق المالية والتحكم بحجم السيولة الكلي





ثانياً: السياسة المالية والسوق المالية The Fiscal Policy and Fiscal Market

شهد القرن العشرين تغيراً جوهرياً في طبيعة دور الحكومة في الاقتصاد الوطني، إذا زادت وظائف الحكومة و اتسع دورها في النشاط الاقتصادي خصوصاً بعد أن تحررت من القيود التي تفرضها المفاهيم والأسس الكلاسيكية على تدخلها فيه، واحتلت بذلك موقفاً مؤثراً في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولقد واكبت هذا التوسع في مهام الحكومة زيادة سريعة في حجم الإنفاق الحكومي دون أن تواكب هذه الزيادة زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، مما ولد عجزاً في موازنتها دفع الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية هذا العجز، وبذلك أخذ الاقتراض العام يرفد الحكومة بالموارد المالية وغالباً ما تفضل الحكومات الاقتراض الداخلي على الإقراض الخارجي خصوصاً في الاقتصاديات المتقدمة التي تملك أسواقاً مالياً متطورة، فالحكومة تلجأ إلى اقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والبنك المركزي لتمويل عجز الموازنة، الأمر الذي يترتب عليه وجود علاقة قوية ما بين سياسة العجز الحكومي والسوق المالية، وتستمد هذه العلاقة قوتها من خلال ما توفره السوق من مرونة عالية لتمويل احتياطات القطاع الخاص، وعليه فإن السلطة المالية تستطيع التحرك بحرية في تطبيق سياسة العجز المالي، ومن ثم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق الاستخدام الملائم للأدوات المالية التي توفرها السوق المالية¹.

ولعل أفضل قناة لتطبيق السياسة المالية الكلية هي الأسواق المالية، إذ تستطيع الحكومة أن تحقق أثراً مرغوبة أو مطلوبة في حجم النشاط الاقتصادي عن طريق التغير في السياسة الاتفاقية أو في الضريبية أو في كليهما، فالمدلولات السياسية المالية تظهر واضحة من خلال ممارسة الحكومة دورها في التأثير عن طريق الإقراض الحكومي من جهة واستعمال الحكومة النقود الحاصلة من فائض الضرائب من جهة أخرى، ففي حالة وجود العجز فإن الحكومة سوف تضطر إلى إقراض أموال كافية لتغطية العجز المذكور، إذ تقترض الحكومة إما من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو من الأفراد على النحو الذي سبقت الإشارة إليه في مواضع كثيرة/ زمن خلال إصدار السندات الحكومية بمختلف أنواعها وطرحها في السوق المالية للتداول، ولقد ساعد في هذه السياسة والتي تتبع من

¹ عفرأ هادي سعيد، البنك المركزي والإقراض الحكومي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2004، ص: 50.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

لدى معظم الاقتصاديات المتقدمة لوجود وتطور سوق الأوراق المالية الحكومية، إذ تعد هذه السوق أحد المنافذ الرئيسية لتمويل النفقات الحكومية ولا سيما حينما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية تلك النفقات، الأمر الذي تستطيع معه الحكومة إصدار العديد من الأوراق المالية (السندات الحكومية) المختلفة الآجال.¹

تترك سياسة العجز المالي آثار بالغة الأهمية في الاقتصاد في النظامين المالي والنقدي وبخاصة (عرض النقود)، إذ باتت سياسة العجز من أبرز الوسائل التي تستخدمها السلطة المالية لاستعادة التوازن الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك أصبحت تستخدم بفعالية عالية في حل الأزمات والاضطرابات الاقتصادية في الاقتصاديات المتقدمة، وصار هذا العجز صفة ملازمة للاقتصاديات الرأسمالية، وتمارس هذه السياسة تأثيرها في السوق المالية عن طريق زيادة عرض السندات الحكومية أو عن طريق تأثيرها في هيكل أسعار الفائدة، فإصدار السندات الحكومية كوسيلة لتمويل العجز للاكتتاب من خلال السوق المالية سيعكس في زيادة عرض السندات الحكومية، ومن ثم انخفاض أسعارها والذي بدوره يشكل حافزا للمستثمرين والمضاربين لاقتنائها، وذلك لأن هذا النوع من الاستثمار يكون أقل كخطورة في رأي المستثمر، إذ يطلق عليه في أحيان كثيرة أي على السندات الحكومية سندات معدومة المخاطرة Risk Free.²

أما فيما يتعلق باتباع سياسة العجز في السوق من خلال هيكل أسعار الفائدة، فإن استمرار الحكومة بضخ كميات كبيرة من السندات الحكومية في السوق سيعكس على انخفاض أسعارها، وبما أن العلاقة ما بين سعر السند وسعر الفائدة علاقة عكسية، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الفائدة في السوق والذي بدوره يمارس تأثيره في مجمل عمليات السوق المالية من خلا تأثيره في أسعار الأوراق المالية وحجم التداول، ويمكن أن ينتقل أثر التغيير هذا إلى كلفة وحجمه الائتمان والاقتراض المصرفي، وكذلك إلى عملية تكييف المحفظة الاستثمارية وعملية إعادة توزيعها.³

إما في حالة وجود فائض في الميزانية الناجمة عن الفائض الضريبي، فإن أثر ذلك يعتمد في جزء منه على كيفية استعمال هذا الفائض، وبما أن الضرائب تفوق النفقات فإن تحويل الفائض ينطوي في العادة على إطفاء جزء من الدين الحكومي العام من خلال دخول الحكومة كمستثمر لسنداتهما في السوق المالية، ومن المفيد بأن نشير أيضا إلى العلاقة ما بين سياسة العجز أو الفائض في الميزانية لا يسير في اتجاه واحد وإنما في اتجاهين بمعنى أن هناك علاقة قوية تبادلية بينهما، فالسوق المالية تعمل على تسيير عمل السلطة المالية في تطبيق سياستها المالية من خلال ما توفره هذه السوق من إمكانية و سهولة في عملية الإقراض والاقتراض لتمويل الموازنة الحكومية.

¹ أعماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مصدر سابق، ص: 43

² عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود النقود والمصارف والأسواق المالية، مصدر سابق، ص: 387.

³ مثير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004 ص: 24.

خلاصة الفصل الثاني

إن المتتبع لتطور السياسة النقدية والمالية عبر مختلف المدارس الإقتصادية يجد أن السيارتين النقدية والمالية شكلت أهم السياسات الإقتصادية المستخدمة في علاج الاختلالات وجسدت هذه السياسات مدرستين كبيرتين في الفكر الإقتصادي تختلفان من حيث الأفكار والمبادئ، تمثلت الأولى في المدرسة الكينزية التي تعطي الأهمية الكبرى للسياسة المالية، حيث مضى كينز في تحليله إلى أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلي من الطلب الفعال بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية)، لذا أكد كينز للمخرج من أزمة الكساد علي أهمية التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، والثانية هي المدرسة النقدية التي تؤمن بأهمية السياسة النقدية في النشاط الإقتصادي، وقد ركزوا إهتمامهم علي الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الإعتراف بأن الطلب علي النقود أصل كامل السيولة، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الإنتقال من مستوى إلي آخر حتي الوصول إلي التوازن.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

تمهيد

شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في موريتانيا سواء قبل الاستقلال أو بعده مجموعة عوامل لا تساعد على تطور وازدهار النظام المصرفي، فقد عاشت موريتانيا فترة طويلة من الزمن في تبعية نقدية استمرت حتى بداية السبعينات وقد تعززت هذه التبعية بانضمامها إلى الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا. ومن الطبيعي إن لا يتحمس هذا المستعمر إلى تنمية اقتصاد البلاد ودفعه إلى الأمام وبدأت الحكومة الموريتانية في نهاية 1972 بالتفكير في الخروج من هذه التبعية، وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء بنك مركزي وخلق عملة وطنية بدل الفرنك الغرب الإفريقي وقد مرت البنوك التجارية الموريتانية بتطورات وتغيرات في هيكلها ونظامها خلال فترة قصيرة وسنحاول من خلال هذا الفصل أونتعرض إلى ثلاثة مباحث؛ الأول نحدد فيه النظام المصرفي الموريتاني في ظل التبعية (60-70)، أما المبحث الثاني فيتناول النظام المصرفي الموريتاني خلال فترة (73-84) والمبحث الثالث المنظومة المصرفية الموريتانية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 60-72

ترجع تسمية منطقة الفرنك إلى 1939 عندما أقامت فرنسا نظام مراقبة معمم للصرف طبقا للمراسيم الصادرة في 28 أغسطس 1939 تقضي بتحريم القيام بالعمليات التجارية بين فرنسا التي تضم مستعمراتها القديمة والخارج إلا برخصة خاصة.

بعد الحصول على الاستقلال السياسي في الستينات من طرف عدد مهم من الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للوصاية الفرنسية تأثر تنظيم المنطقة بعمق فأصبح إجراء بعض الإصلاحات أمرا ضروريا من اجل تفادي انفجار المنطقة مثلما وقع لمنطقة الاستراليين، وكذلك من اجل ضمان التكيف مع الوضعية السياسية والنقدية الجديدة في المنطقة وعليه فان موريتانيا التي تعتبر جزءا من منطقة الفرنك الفرنسي كانت هي الأخرى معينة بهذه الإصلاحات كما كانت عضوا في الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا ولديها مصارف تجارية يشترك في أغلبها الرأس المال الأجنبي وخاصة الفرنسي¹.

سيتناول هذا المبحث الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا في المطلب الأول على ان نتناول في المطلب الثاني المصارف الثانوية المتواجدة في موريتانيا خلال هذه الفترة

¹ امان احمد ولد احمد تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 1972-1997 رسالة ماجستير التخصص المالية والنقود 1999/98 ص: 19 .

المطلب الأول: الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا

ترجع أصول الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا إلى بداية الستينات وذلك بعد حصول العديد من الدول الإفريقية على الاستقلال السياسي حيث بادرت الحكومة الفرنسية بطرح مجموعة من الاتفاقيات والتنظيمات لتحديد من خلالها العلاقة الجديدة بينها وبين مستعمرات الأمس وذلك من اجل تفادي انفجار المنطقة مثلما وقع لمنطقة الإسترليني وذلك من اجل ضمان التكيف مع الوضعية السياسية والنقدية الجديدة في المنطقة¹.

من بين هذه التنظيمات الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية والذي جاء بعد مشاورات بين الدول السبعة الأعضاء وفرنسا ومن أهم الاجتماعات التي مهدت لظهور هذا الاتحاد مؤتمر باريس الذي عقد بتاريخ 1961/05/17 أي بعد سنة من حصول موريتانيا على استقلالها.

أولاً: الإطار المؤسسي للاتحاد

في عام 1959 تم تغيير اسم مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية وتوغو ليصبح البنك المركزي لإفريقيا الغربية ولم ينشأ الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية إلا في عام 1962 بموجب معاهدة أبرمت بين مجموعة من الدول الإفريقية وفرنسا، وقد نصت هذه الاتفاقية على إصدار عملة مشتركة وإنشاء بنك مركزي مشترك باشر مهامه طبقا لاتفاقية 1962 ولم يجر أي تغيير على نظامه إلا في 1974 حيث أضيفت تعديلات جديدة عليها و ظلت عضوية المصرف في تلك الفترة تتناقص تدريجيا حتى وصلت إلى ستة أعضاء هم : بنين، ساحل العاج، النيجر،السينغال، و توغو، وفولتا العليا.

لقد أبرم البنك المركزي لإفريقيا الغربية اتفاقا مع فرنسا واحتفظ باحتياطاته في حساب عمليات مودع لدى الخزينة الفرنسية وتولت فرنسا ضمان التحويل الغير مقيد للفرنك الغرب إفريقي إلى الفرنك الفرنسي كما احتفظ المصرف بحسابات منفصلة لكل عضو لديه وتولى إدارة حسابات العمليات الفردية بالأصول الأجنبية لكل عضو لكل بلد عضو، وكان المقر الرئيسي المصرف في باريس وله فروع وكالات في بقية البلدان الأعضاء.

¹ موسي ولد الشيخ البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا رسالة ماجستير 2003-2004 ص: 78.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

يتربع على قمة التنظيم الإداري مجلس الوزراء لكن الإدارة الشاملة للمصرف أوكلت إلى مجلس المديرين الذي يتكون من اثنين من المديرين عن كل بلد عضو بالإضافة إلى ممثل عن فرنسا يتساوى من حيث القوة القانونية مع بقية أعضاء المجلس من البلدان الأخرى أما الإدارة اليومية للمصرف فكان يمارسها مدير عام فرنسي الجنسية يعينه المجلس وتدار الفروع من طرف مديرين وطنيين كما تتولى لجنة النقد المحلية تنفيذ القرارات الانتمائية والنقدية التي يتخذها المجلس المركزي للمديرين وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء تعينهم الحكومة الوطنية وتشمل هذه اللجنة المديرين الوطنيين وثلاثة أعضاء معينين من طرف الحكومة وتتولى تحديد سقف إعادة الخصم للمصاريف والمشاريع التي يمكن أن تراجع بناء على طلب اللجان النقد الوطنية من قبل مجلس الإدارة.

ثانيا: الإطار الاقتصادي

إن البلدان التي كانت تشكل الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا تتميز بكونها دولا متخلفة تسودها الزراعة فقد وصل نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 40% وساهم هذا القطاع في خلق فرص عمل محلية كما ساهم نوعا ما في زيادة الصادرات لبعض بلدان الاتحاد أما نسبة الادخار إلى الناتج المحلي في هذه البلدان فقد بلغت حوالي 15% في حين كانت نسبة الاستثمار إلى هذا الناتج تتراوح بين 16-17%.

ونتيجة لانتماء الأعضاء إلى منطقة الفرنك الفرنسي فقد تميزت نظمها بالليبرالية في تجارتها ومدفوعات حيث كانت نسبة تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 40% في فترة الاتحاد ثم إن فرنسا استحوذت على أكثر من ثلث هذه التجارة في حين إن التجارة البينية لدول الاتحاد لم تصل إلى 5%¹.

في سنة 1963 قدرت الميزة التي جنتها بلدان الاتحاد من الترتيبات التفضيلية ب 10.2 مليون من الفرنكات الغرب افريقية وهو ما يعادل 10% من صادراتها.

كما أن التبادل المالي بين دول الاتحاد كان ضئيلا نتيجة لعدم توفر تدفقات مالية يمكن أن تعزز هذا التبادل ولم يكن الادخار المحلي بالنسبة لكل بلد ذا أهمية تذكر بسبب تدني الدخل وضعف مستوى المعيشة المحلي، فبرزت الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية وهذه الوضعية تعكس بجلاء حقيقة الهيكل المالي للاتحاد خاصة أن المؤسسات المالية والمصرفية في بلدان الاتحاد تتخذ مكائنها الرئيسية من فرنسا وتدار عن طريق تلك المكاتب الأصلية ويضاف إلى ذلك أن حركة الأموال في الاتحاد تتم في غالب الأحيان عبر فرنسا بل أكثر من ذلك تتم المبادلات بين فرعي المصرف الواحد في بلدين مختلفين من الاتحاد عبر المركز الأم في فرنسا.

¹ أمان احمد ولد احمد مرجع سابق ص: 20.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني ..

لذلك فانه إبان إنشاء الاتحاد كانت البلدان الأعضاء في مرحلة مختلفة من استعمال النقود وعلى نفس المستوى من التطور المالي والاقتصادي وعلى فان المهمة الأساسية التي تواجه السلطات النقدية هي تدعيم المدخرات المالية الخاصة بموارد من البنك المركزي للاتحاد لتلبية متطلبات الاقتصاد من أجل تسهيل التبادل التجاري و احتياجات التنمية.

أما بخصوص التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد فلم يتناوله التشريع الذي يخضع له الاتحاد ولذلك فلم تنجح عملية التبادل وحركة عوامل الإنتاج بسبب القيود المحلية إلا انه من الناحية النظرية يوجد نوع من الحرية في حركة العمال ورأس المال فيما بين البلدان لكن هذه البلدان كانت تعاني من نقص كبير في مدخراتها وبحاجة إلى استقطاب المزيد من رأس المال لتمويل التنمية المحلية وعليه فان حركة رؤوس الأموال والعمال لم تزدهر في تلك الفترة.

ثالثا: الإطار العملي للاتحاد

إن تشابه الهياكل الاقتصادية في بلدان الاتحاد وتحلف هذه الهياكل عملا على أن تبقي مهام السلطات النقدية محدودة على مجرد تنظيم السيولة في تلك البلدان ولم تتطرق تشريعات البنك المركزي للاتحاد لأية آليات أو سبل تتعلق بالاستقرار النقدي أو الأسعار أو التنمية الفعالة ولا حتى لميزان المدفوعات وركزت هذه التشريعات من المصرف أن يتبع تدابير تصحيحية عندما تهبط نسبة الأصول الثابتة الأجنبية إلى خصومة لدى الطلب إلى أقل من عشرين في المائة لثلاثين يوما على التوالي ومن هنا حاول البنك المركزي للاتحاد أن يركز على توفير العرض الملائم من السيولة في الاقتصاد بل كان يعتبر نفسه المصدر الرئيسي للموارد التكميلية التي تدعم موارد المصارف الأخرى هذه المصارف التي تتولى عملية نقل تلك الموارد إلى الميدان الاقتصادي ولقد كان البنك المركزي يقوم بهذه العملية على افتراض أن حجم الموارد الممكن أن يتوفر محليا من خلال عملية الوساطة المالية لن يكون كافيا لتلبية الطلب على الائتمان ولذلك قام بدور الممول المشارك بدل قيامه بدور المقرض على غرار ما تفعله المصارف المركزية عادة وكان المصرف يقوم بهذا النمط من التمويل ومن خلال سياسته المتعلقة بسقوط إعادة الخصم هذه السقوف التي يجري تثبيتها منفصلة بالنسبة لكل دولة على حدة ثم لكل مصرف ولكل مشروع كبير على صعيد البلد الواحد كما جرى تثبيت سقوف منفصلة للائتمانات قصيرة الأجل (سنة أشهر عادة) وتلك المتوسطة الأجل وقد قام المصرف بتوفير هذه الموال بأسعار منخفضة عن طريق إتباع سياسة فعالة متعلقة بأسعار فائدة منخفضة وثابتة ظلت هذه الأسعار دون تغيير.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

إلى جانب سياسة إعادة الخصم التي كان ينتهجها البنك المركزي لدول الاتحاد توجد أسعار الفائدة المنخفضة والمستقرة ولقد ظلت أسعار إعادة الخصم ثابتة طيلة الفترة ولم تتجاوز 3.5 في المائة كما كانت أسعار الاقتراض للائتمانات الفصيلة تتراوح ما بين 4 و 5.25 في المائة وكان أقصى سعر للودائع الادخارية هو 4.5 في المائة إلا أن هذه السياسة لا توفر سوى حوافز قليلة للاستثمار¹.

ولم تكن هذه السياسة في المراحل الأولى سوي استقرار منطقي لدور البنك المركزي من حيث كونه ممولا مشارك ولم يكن الهدف الذي توخاه واضعوا هذه السياسة هو تنشيط الطلب على الائتمان ولكن تدعيم وتكميل العرض النقدي لهذه البلدان ولقد أثبت العمل بنظام أسعار الفائدة المنخفضة والتي تنطوي بدورها على أسعار فعلية سلبية وهو ما من شأنه أن يحول دون تشجيع استقطاب المدخرات ولذلك كان من الأجدر العمل بأسعارها فائدة أعلى من أجل تحفيز الادخار الوطني إلا أنه في واقع الأمر بالنسبة لبلدان الاتحاد لم تؤد اعتبارات التنمية إلى اعتماد سياسة تأخذ بسعر فائدة عال وعندما توفرت لبعض بلدان الاتحاد بصفة منفردة فوائض وادخارات مالية لجأ إلى استثمارها خارج الاتحاد وذلك لأنها تجد أسعار فائدة اعلي من الأسعار المطبقة داخل الاتحاد وذلك لأنها تجد أسعار فائدة أعلى من الأسعار المطبقة داخل الاتحاد ولذلك شهد هذا الأخير تدفقا رأسماليا إلى الخارج غير مرغوب فيه ورافق ذلك تسارع في معدلات التضخم وأصبحت معدلات الفائدة أسعار سلبية فاستدعى ذلك إجراء إصلاح لسياسات المصرف وهو ما وقع في 1975.

إن الإصلاح الذي شهدته هيكل ونظم الاتحاد النقدي لدول إفريقيا العربية يتمثل في مجموعة من الإجراءات أهمها:

- 1- تزويد البنك المركزي بمجموعة من أدوات تنفيذ السياسات تمكنه من زيادة كفاءة ومرونة سياسته النقدية كما أنشئ بنك غرب إفريقي خاص بالتنمية.
- 2- وضع إجراءات جديدة للرقابة على التوسع في الائتمان تحاول الموافقة بين أسعار الفائدة والأسواق الدولية وخلق سوق نقدية بين مصارف الاتحاد.
- 3- إضفاء طابع اللامركزية على عملية صنع القرار.
- 4- شمول سوق الائتمان للقطاعين العام والخاص.

¹ امان احمد ولد احمد مرجع سابق، ص: 26.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

5- تعزيز استخدام رأس المال داخل الإقليم مما ترتب عنه عدة عناصر منها إتباع سياسة أسعار فائدة أكثر تكيفا مع الأسواق الدولية ثم الزيادة المبدئية لأسعار إعادة الخصم حتى وصل إلى 8 % .

المطلب الثاني: المصارف المتواجدة في موريتانيا خلال الفترة 60-72

قبل الحديث عن البنوك التجارية التي كانت موجودة خلال فترة الاتحاد لا بأس ان نتعرف على البنك المركزي لإفريقيا الغربية بوصفه هو الذي يتولى وضع السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها والرقابة في الدول الأعضاء¹.

أولاً: البنك المركزي لإفريقيا b.c.o.a

لقد تم الاتفاق على تأسيس هذا البنك سنة 1959 ولكنه لم يمارس نشاطه بشكل فعلي إلا بعد قيام الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية حيث كان إنشاء البن المركزي لهذا الاتحاد أول خطوات تنفيذ اتفاقية الاتحاد بينما يقع مقره الرئيسي في باريس بفرنسا و يحكمه نظامه الأساسي الذي يضم سبعة دول هي: موريتانيا السينغال النيجر التوغو ساحل العاج داهومن وفواتا العليا.

إن رأس مال المصرف الذي وصل إلى 2.8 مليار فرنك من الفرنكات الإفريقية التي هي العملة الوحيدة العاملة في الاتحاد يوزع حسب المشاركين في هذا الاتحاد.

كما أن أعلى هيئة في المصرف هو مجلس إدارته والذي يضم ممثلين عن كل بلد وتتمتع فرنسا بصوت مرجع وهي التي تضمن حرية تحويل الفرنك الغرب إفريقي إلى الفرنك الفرنسي في مقابل تدخلاتها في القرارات المتخذة من طرف المصرف ويتم انتخاب رئيس هذا المجلس من بين أعضائه لمدة سنتين ويسير المصرف من طرف مدير عام.

ويتولى مدراء الفروع المحلية تسيير الشؤون الخاصة بكل فرع محلي بالتعاون مع مسؤولي لجان النقد الوطنية، التي تتكون من خمسة أعضاء معروفين من ذوي الخبرات والكفاءات في عالم النقد والمال، وتجتمع هذه اللجان في مقر الفرع المحلي، ويتخذ أعضاؤها القرارات الخاصة بالمسائل السياسية النقدية لكل بلد.

إن ضمان فرنسا لقابلية التحويل الكلية، للمعروض النقدي داخل الاتحاد يتم من الناحية التقنية من خلال حساب جار خاص، يسمى حساب العمليات مفتوح باسم البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية، وطبقا للمعاهدة

¹ موسى ولد الشيخ مرجع سابق، ص: 79

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

فان الاتحاد يلتزم بدفع وتسليم كافة أرصدة الاتحاد من العملات الصعبة إلى الخزينة الفرنسية مقابل ضمان هذه الأخيرة للبنك المركزي للاتحاد ما يحتاجه من الفرنك الفرنسي.

إن هذه الآلية التي تسمح بتجميع احتياطات سبع دول في مكان واحد تخلق كذلك أمام الدول التي تعاني من العجز إمكانية الاستفادة من فوائض دول أخرى في الاتحاد ولو بصفة مؤقتة.

بخصوص تداول الفرنك الغرب إفريقي داخل الاتحاد فان الفروع الوطنية تصدر نقدها مع وضع علامة مميزة للبلد، وهو حرف أبجدي لاتيني للتعريف بعملة ذلك البلد فمثلا تتميز الفرنكات الغرب افريقية الخاصة بموريتانيا بالحرف F.

أما بخصوص علاقة المصرف بالدول الأعضاء فتحدد من خلال إمكانيات التمويل التي يوفرها المصرف للدول والتوجيهات التي يقدمها في إطار السياسة النقدية والقرضية¹.

إن إمكانيات استدانة الخزينة للبنك المركزي محدودة حيث انه في الواقع لا يمكن للحساب الجاري للخزينة أن يظهر مدينا إلا في حدود ما تنص عليه المادة 15 مكررة من النظام الأساسي، والتي يقر بعض بنودها بإمكانية حصول احد البلدان على قرض بدون رصيد لمدة 240 يوم على أكثر تقدير وأن لا تتجاوز قيمة التمويل 10 في المائة من الإيرادات المالية للدولة المعنية للسنة الفارطة، كما يمكن تمديد المدة بعد طلب موجه من حكومة البلد و كذلك يمكن زيادة نسبة التمويل حتى 15 في المائة.

فيما يتعلق بالسياسة القرضية فان الآليات التقليدية للرقابة الكمية للبنك المركزي للاتحاد، لم تلق تطبيقا جديا حيث ظل معدل إعادة الخصم ثابتا منذ 1965 ولم يتجاوز 3.5 في المائة ولم يوجد من الناحية العملية تطبيق فعلى لآلية السوق المفتوحة ولا لمعدلات الاحتياط الإجمالي بل لم تكن تستعمل إلا في حالات استثنائية في حين كانت آليات الرقابة النوعية أكثر انسجاما مع اقتصاديات دول الاتحاد وبذلك كانت أكثر حظا في التطبيق من الآليات الكمية.

ومن الناحية الفنية فان إعادة التمويل تتم بواسطة إعادة خصم الأوراق ومراقبة القروض التي يتم تحديد سقفها دوريا، حيث تتولى اللجنة الوطنية للنقد تحديد احتياجات الاقتصاد المالية في الأجل القصير عن طريق تقييم الطلبات المقدمة من طرف كل مصرف.

¹ محمد ولد لمرباط السياسية النقدية للجمهورية الإسلامية الموريتانية رسالة ليسانس جامعة انواكشوط 86 ص: 24 .

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

ثانيا: المصارف الثانوية المتواجدة في موريتانيا خلال فترة 1972-60

بعد الاستقلال السياسي كانت توجد في موريتانيا ثلاثة مصارف تخضع كلها للقوانين التي تنظم العمل المصرفي في الاتحاد وهو القانون 019/65 الصادر بتاريخ 15 ماي 1965 المنظم للمهنة المصرفية والمهن المرتبطة بها وخاصة القروض.

وينص هذا القانون على ان رأس مال المصارف يجب ان لا يقل عن خمسين مليون فرنك غرب إفريقي على أن تمثل نسبة الخطر 8 في المائة بالنسبة للمصارف التجارية و 12 في المائة بالنسبة لمصارف التنمية أما بخصوص قواعد السيولة فان المصارف مطالبة بالمحافظة على نسبة سيولة لا تقل عن 75 في المائة وهي تمثل النسبة بين مجموع الموجودات السائلة والمتداولة من جهة ومجموع القروض ذات الأجل القصير من جهة أخرى.

يتكون النظام آنذاك في موريتانيا من ثلاثة مصارف اثنين منها تجارية وأخرى للتنمية.

1-البنك الموريتاني B.M.D

يعتبر هذا المصرف من الناحية القانونية مؤسسة ذات رأس مال مختلط وذات منفعة عامة تم إنشاؤها في 16 يناير 1961 من اجل تصفية الصندوق المركزي للقرض لموريتانيا والمكتب العمومي للمساكن وكان عليه إن يتولى نشاط هاتين المؤسستين بالإضافة إلى القيام بدوره كمصرف للتنمية.

لقد استفاد من صلاحيات مهمة وواسعة عادة ما تخصص لمثل هذه المصارف ووصل رأس ماله إلى 200 مليون فرنك غرب إفريقي تهيمن الحكومة الموريتانية على نسبة 58 في المائة في حين يمتلك الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي وهو مؤسسة فرنسية على 34 في المائة والباقي 8 في المائة فهو مساهمة البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وواضح من خلال توزيع نسب رأس المال إن الحكومة الموريتانية تمتلك أكثر من نصف رأس المال وهي المؤسسة الوحيدة التي كانت موريتانيا تجتمع فيها بنسبة مشاركة معتبرة في هذه الفترة. ولقد أسندت إلى هذه المؤسسة مهمة تمويل كافة عمليات التنمية لكن الواقع شهد غير ذلك حيث ركز المصرف من خلال قروضه على تمويل التجارة واستحوذت التمويلات القصيرة الأجل على أغلبية القروض فوصلت القروض المقدمة إلى التجارة أكثر من 350 مليون في حين لم تتجاوز القروض المقدمة إلى الزراعة 22 مليون فرنك إفريقي في نفس السنة 1966.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

وقد قدم تمويلات إلى شركة تستثمر في المنتوجات المصدرة مثل شركة صناعة الجلود في كيهدي وإلى بعض القطاعات الأخرى كقطاع العقارات الذي استفاد من أغلب القروض ذات الأجل المتوسط وليس لهذه المؤسسة إلا وكالة واحدة العاصمة.

محمد ولد مولاي احمد التمويل الخارجي للتنمية في موريتانيا -ماجستير- معبد البحوث والدراسات -القاهرة 1994ص54.

2- الشركة الموريتانية للبنك

إن الشركة الموريتانية للبنك هي مؤسسة للقروض الخاص تخضع للقانون الموريتاني ولم تنشأ الا في سنة 1967، ومثل ما وقع في بعض الدول الناطقة بالفرنسية فان المعهد الفرنسي الذي يتبع له هذا المصرف سمح لبعض الأجانب وكذلك الحكومات بالمساهمة في رأس مال المصرف على أن تكون المساهمات محدودة وعليه فقد تمت إعادة تشكيل رأس مال الشركة على التالي:

- الشركة العامة الفرنسية تمتلك 65%

-الحكومة الموريتانية تملك 10 %

-بعض المؤسسات البنكية الأوربية تمتلك 35 % منها مؤسسات اسبانية وسويسرية (40) كان رأس مال الشركة في البداية خمسون مليون فرنك غرب إفريقي ونتيجة لتوسعه في ميدان الإقراض زاد رأس ماله إلى 150 مليون فرنك غرب إفريقي سنة 1971. ولقد مول هذا المصرف التجارية الخارجية وقطاعات الاستهلاك والاستخراج من خلال القروض المقدمة لكل من الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير SONIMEX "والشركة الوطنية للصناعية والمناجم ولقد وصل مجموع القروض المقدمة من طرف الشركة الموريتانية للبنك خلال سنتي 1967 و1968 ما قيمته خمس مليارات فرنك غرب إفريقي. وقد وصلت عدد وكالات هذه الشركة وكالتين أحدهما في العاصمة نواكشوط والأخرى في انواذينو العاصمة الاقتصادية.

3 البنك الدولي لإفريقيا الغربية B.i.a.o

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

يعتبر البنك الدولي لأفريقيا الغربية أقدم مؤسسة مصرفية في إفريقيا الفرنكوفونية حيث يرجع تاريخ إنشائه إلى 1853 حينها كان يستفيد من الامتياز كمصرف للإصدار ثم تحول إلى بنك إفريقيا الغربية في سنة 1901¹.

وفي سنة 1955 تنازل عن احتكار الإصدار لمصالح البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية وقد وصل رأسماله 60 مليون فرنك فرنسي موزعة بين الشركة المالية لفرنسا وإفريقيا التي تمتلك 51 % من رأسماله والمعهد الأمريكي الذي يمتلك 49 % ويعتبر هذا المصرف من أهم المؤسسات المالية الفرنسية حيث كان يمتلك في سنة 1963 أكثر من 45 فرعاً منتشرة في مختلف أقطار إفريقيا الناطقة بالفرنسية ويوجد أكثر من 75 % من نشاطه في إفريقيا.

ولا يهتم هذا المصرف بالتمويل الطويل الأجل ولا يقدم القروض المتوسطة إلا في حالات نادرة وهو بذلك يوجه معظم نشاطه لتمويل الاستثمار قصير الأجل أما فيما يخص فرعه الموجود في موريتانيا فقد فتح سنة 1957 برأس مال قدره 150 قدره 150 مليون فرنك غرب إفريقي مدفوع من طرف المساهمين في المصرف الأصلي.

وبعد إنشاء الاتحاد النقدي لدول إفريقيا وإنشاء البنك المركزي لإفريقيا الغربية تمت إعادة تشكيل رأس مال فرع هذا المصرف الموجود بموريتانيا وأصبحت كما يلي:

75% البنك الدولي لإفريقيا الغربية.

20% البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية.

5% الدول الموريتانية.

ويلاحظ ضعف مساهمة موريتانيا في هذا المصرف .

لقد قدم تمويلات معتبرة لقطاع الخدمات لكنه لم يهتم بالقطاعات الحيوية للتنمية وبما أنه أقدم مؤسسة مصرفية في البلاد فلقد استحوذ على أغلب الجمهور المصرفي فتطورت ودائعه حتى وصلت إلى أكثر من 3.2 مليار فرنك غرب إفريقي سنة 1966 وبما أن الحديث كان عن المصارف الموجودة في موريتانيا في فترة الانتماء لمنطقة الفرنك الغرب إفريقي فإنه لا بأس من إعطاء عرض عن مساهمة هذه المصارف في التنمية من خلال تقديم القروض التي منحتها المصارف في هذه الفترة

الجدول رقم 1 يبين القروض التي منحتها المصارف الموريتانية في عهد التبعية.

¹ صندوق النقد العربي مركز دراسات الوحدة- العربية مصدر سبق ذكره ص: 436.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

ملايين الفرنكات . غ. اف

في فترة 1972-65

المجموع	1972	1971	1970	1969	1967	1965	الفترة نوع القرض
5815	1769	1409	1008	886	555	188	قروض ق الأجل
731	133	154	168	90	108	78	قروض م طويلة الأجل
6546	1902	1563	1176	976	663	266	المجموع

المصدر: تقارير سنوية للبنك المركزي لإفريقيا الغربية لسنوات 72/71/70/69/67/66/65.

عموما فان ظهور العمل المصرفي في موريتانيا تزامن مع الاستقلال السياسي وهذا ما يفسر قلة عدد المصارف وضعف انتشارها وتدني دورها الاقتصادي.

لقد ظلت المصارف في الذاكرة العامة لا تمثل إلا دورا للقروض والتسليف ولا يلزم المستفيد من هذه الدور إن لم يرجع قروضه وان لم يفي بتعهداته اتجاهها هذا رغم الإصلاحات الكثيرة التي شهدتها القطاع وهو ما تسبب في عدم تطور العمل المصرفي بل أدى إلى تفاقم أزمة المصارف والديون المتعثرة والتي نتج عنها إفلاس و تصفية بعض وحدات النظام.

ولم يتجاوز عدد المصارف في بداية السبعينات الثلاث وهي اغلبها مؤسسات أجنبية أو ذات رأس مال مختلط لم تلعب دورا كبير بل ذهبت أغلبية مواردها إلى قطاع الخدمات الذي هو قطاع غير منتج وخاصة قطاع التجارة الخارجية الذي استحوذ على أكثر من خمسين في المائة من قروض المصارف.

استمر الحال على ما هو عليه حتى تم الخروج من منطقة الفرنك الغرب إفريقي وأنشئت العملة الوطنية و البنك المركزي الموريتاني في سنة 1973 اللذان سنتحدث عنهما عند الحديث عن خروج موريتانيا من التبعية النقدية لفرنسا في المبحث القادم.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الموريتاني في ظل مرحلة الاستقلال النقدي 1973

لقد رأت موريتانيا انه من اجل اكتمال الاستقلال السياسي يجب ان يتحقق الاستقلال الاقتصادي والمالي وقد واجهت هذه الرغبة عقبات من أهمها الرفض الفرنسي بخصوص فتح حساب لتسديد التزاماتها من العملة الصعبة وكذلك الضغوط المالية والسياسية التي واجهتها من اجل التراجع عن هذا القرار وقد شهدت سنة 1973 أحداث فاصلة في النظام الاقتصادي الموريتاني وذلك من خلال إعادة النظر الشامل في الاتفاقيات المبرمة بين موريتانيا والاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا وبالتالي فقد مضت الحكومة الموريتانية قدما في تنفيذ هذا القرار وقد انخالت عليها المساعدات العربية وخاصة فيما يتعلق بإنشاء العملة وضماناتها وتكوين بنك مركزي وتدريب أطره وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء العملة الوطنية وتأسيس البنك المركزي الموريتاني.

في بداية يونيو 1973 تم استبدال البنك المركزي لدول غرب إفريقيا بالبنك المركزي الموريتاني بموجب القانون رقم 73/188 الصادر بتاريخ 30 ماي 1973 كما حدد أيضا صلاحيته بإصدار العملة المحلية " الارقية الموريتانية" وسياسة الاقتراض والرقابة المصرفية والعلاقات المالية مع العالم الخارجي.

سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول يتناول السيادة النقدية من خلال البنك المركزي والعملية الوطنية والثاني يتناول المصارف الثانوية المتواجدة خلال الفترة أما الثالث فقد خصصته لدور المصارف الموريتانية في التنمية.

المطلب الأول: السيادة النقدية من خلال البنك المركزي والعملية الوطنية

إن موريتانيا عندما شرعت في تجسيد استقلالها النقدي واجهت عدة عقبات من أهمها الرفض الفرنسي بخصوص طلب فتح حساب لتسديد التزاماتها من العملة الصعبة وكانت الضغوط المالية والسياسية التي واجهتها من اجل التراجع عن هذه القرار كبيرة إلا إن الحكومة الموريتانية صممت على المضي قدما في تنفيذ هذا القرار و لقد انخالت عليها المساعدات العربية السخية وخاصة فيما يتعلق بإنشاء العملة وضماناتها وتكوين بنك مركزي و تدريب أطره و لقد كانت من أهم عناصر السيادة إنشاء عملة وطنية ثم تأسيس البنك المركزي الموريتاني.

أولا: إنشاء البنك المركزي الموريتاني

قبل الدخول في تفاصيل نشأة البنك المركزي الموريتاني ينبغي التذكير بنشأة ووظائف ومهام البنوك المركزية بصفة عامة والتي تتمثل أساسا في:

1- نشأة البنوك المركزية (لمحة تاريخية)

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرون السابع عشر ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع و تقدم القروض وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية¹.

وإفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدّى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلباً على الاقتصاد الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة.

مع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات التمويل وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود الدولية وتعقد المعاملات المصرفية ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك تتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد فكانت نشأة البنوك المركزية ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء لتحقيق هدف أساسي وهو التحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها . وبعد الحرب العالمية الثانية ونظراً لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل كما اسلنا في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك و الصندوق الدوليين.

فمنذ انتماء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية وقد فرض هذا الواقع وخصوصاً في الدول النامية على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجز الموازنات العامة للحكومات وإن لم تلجأ إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقالية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها و خاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة.

¹ السيد متولي عبد القادر اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص: 50.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

وبعد السير في هذه الاتجاه لأكثر من ثلاثة عقود أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج حيث أدى التوسع النقدي المبالغ فيه أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين ومن ثم الإضرار بالنمو الاقتصادي ومن ناحية ثانية أدت الإجراءات الانتقائية السياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي . وخلاصة القول: إن هذا النهج فشل في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي بينما ساهم في زيادة معدلات التضخم وقاد في نهاية المطاف إلى أزمات مالية عميقة في كثير من دول العالم النامية وقد أملى ذلك تغيراً ملحوظاً في دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانيات حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى.

وضمن هذا الإطار انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياساتها النقدية وذلك في ضوء و تحرير أسواق رأس مال في العالم أما البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية و بالنتيجة فقد أصبحت السياسة النقدية تركز على الاستقرار النقدي ونقص هذا الاستقرار الداخلي استقرار المستوى العام للأسعار والاستقرار الخارجي استقرار سعر الصرف هذا فضلاً عن توفير المتطلبات التمويلية للنشاط الاقتصادي وهو يرتبط بسعر الفائدة.

2 وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بثلاث وظائف أساسية بالإضافة إلى الوظائف الثانوية الأخرى وهذه الوظائف هي

- البنك المركزي هو بنك الإصدار

تعني هذه الوظيفة إعطاء البنك المركزي وحده دون غيره من عناصر النظام البنكي حق أو امتياز إصدار أوراق البنكنوت أو النقود القانونية، ومضمون هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية أو حتى النقدية التي تؤول إلى وحدات نقد تقابل هذه الأصول، ويحصل البنك المركزي على هذه الأصول كحق له على الدولة أو على الدول الأجنبية أو على المشروعات الصناعية والاستثمارية - غير البنكية - المحلية بالإضافة إلى حقوقه على المؤسسات المحلية والأجنبية.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

تتكون ميزانية البنك المركزي من جانبي الأصول أو الحقوق أو الموجودات و جانب الخصوم (أو الالتزامات المطلوبة)، ويتكون جانب أصول البنك المركزي من حقوقه كافة على العناصر الاقتصادية السابقة سواء المحلية أم الأجنبية وسواء كانت مؤسسات مالية أم غير مالية أم كانت خاصة أم حكومية.

وتخضع عملية تسجيل البنود في ميزانية الإصدار للبنك المركزي لنظرية القيد المزدوج، ومن ثم فإن هذه الميزانية ستكون متوازنة دائما من الناحية المحاسبية، ولكن هذا التوازن المحاسبي الأصول (الموجودات = الخصوم) أو (الموجودات = المطلوبات) لا يعني أن هناك توازن حقيقي، أي توازن من الناحية الاقتصادية - بين جانب الأصول والذي يعكس الإمكانيات النقدية أو الناتج الفعلي للاقتصاد وبين جانب الخصوم ممثلا في وسائل الدفع أو أوراق البنكنوت وتتكون بنود الأصول المملوكة للبنك المركزي من:

1-الذهب كأصل حقيقي سواء بالسعر السوقي أم السعر الرسمي والذي يتحدد طبقا لقواعد صندوق النقد الدولي.

2-العملات الأجنبية والتي تعتبر دينا على الحكومات الأجنبية التي أصدرتها.

3-الأوراق المالية: مثل أذون الخزانة التي تصدرها الحكومة والأوراق التجارية والكمبيالات المخصصة وغيرها من السندات. ومكونات الأصول السابقة تلعب الدور الرئيسي في تقييد قدرة البنك المركزي على تحديد كمية الإصدار.

● البنك المركزي هو بنك الدولة

نظرا لأن البنك المركزي يكون مملوكا للدولة في كل دو العالم، ما عدا في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يكون مؤهلا للقيام بالوظائف التالية:

أ- قبول أذون الخزانة التي تصدرها الدولة، وإمداد الدولة مقابل هذه الأذون بوسائل الدفع التي تحتاجها بشكل دائم.

ب- الإمساك لحسابات الحكومة والمشروعات العامة وتنظيمها، وتمويل العمليات الخارجية للدولة وتجميع العملات الأجنبية الناتجة عن العملات الدولية¹.

ج- إصدار القروض العامة غير المباشرة وتنظيم الدين العام.

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص: 55.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

د- القيام بتقديم القروض المباشرة للدولة عند وجود عجز بالموازنة العامة للدولة.

● البنك المركزي هو بنك البنوك

يترتب على كون البنك المركزي واقعا على قمة الجهاز البنكي، بحيث يليه في الأهمية باقي البنوك الأخرى و التي من أهمها البنوك التجارية حقوقا والتزامات من قبل هذه الأطراف بعضها البعض، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- التزام البنوك الأخرى التجارية بإيداع جزء من السيولة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ويتحدد هذا الاحتياطي كنسبة من الودائع التي يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية، وهذا الالتزام يحقق هدفين أساسيين:

الأول: ضمان تحقيق السيولة للبنك التجاري لمواجهة الظروف الطارئة.

الثاني: أن هذا الالتزام يمثل أداة هامة للتحكم في حجم الائتمان.

ب- يلتزم البنك المركزي بتقديم السيولة لهذه البنوك في الأوقات التي تواجه فيها حالات الإعصار، فهو يقوم بدور المقرض أو الملائد الأخير للنظام المصرفي.

ج- يقوم البنك المركزي بخدمة البنوك التجارية عن طريق ما يعرف بغرفة المقاصة، حيث يجري في هذه الغرفة ترحيل و تصفية الحسابات كافة بين البنوك الجارية وبين البنوك بعضها البعض.

● البنك المركزي هو المشرف على الائتمان

الائتمان هو أحد أنواع التمويل الذي تقدمه البنوك لباقي العناصر الاقتصادية وتحقق وظيفة الإشراف على مجموع الائتمان وأنشطة القطاعات الاقتصادية منه من خلال الوظائف السابقة وعلاقة البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي، وبالنسبة للبنك المركزي الذي تم إنشاؤه بموجب القانون 118/73 الصادر في 30 مايو 1973 وتم تحديد رأس ماله 200 مليون أوقية مسددة بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية، هذا القانون ينص على أن هذه المؤسسة هي مؤسسة مصرفية تستفيد من امتياز الإصدار ومراقبة تداول النقد و وجيه القروض وتولي وضع السياسة الاقتصادية والإشراف عليها بالتعاون مع بعض الهيئات الأخرى، الشيء الذي يمكننا من مساهمة بفعالية في النشاط الحكومي الرامي إلى تطوير الاقتصاد.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

كما يعتبر مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي لها الحق أن تستثمر بعض أموالها في السندات المضمونة من طرف الدولة وكذلك يمكنها أن تستغلها في استثمارات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وطنية ويمكنه بناء على قبول وزير المالية أن يستثمر بعض أمواله في السندات المصدرة من طرف بعض المؤسسات المالية الخاضعة للنظم التشريعية للبلاد، و لمراقبة الدولة وهذا ما نصت عليه المادة 78 من النظام الأساسي للبنك¹، كما يمكنه كذلك أن يساهم في رؤوس أموال بعض المؤسسات كما حدث عنه مرتني الجهاز المصرفي الموريتاني.

● البنية الإدارية للبنك المركزي

يعتبر البنك المركزي مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية ويتدرج هيكله الإداري على

النحو التالي

– المحافظ.

– المحافظ المساعد.

– المجلس العام.

– المراقب.

أ– المحافظ

يأتي المحافظ على قمة الهيئة القيادية للبنك المركزي، وهو يعين بمرسوم من رئاسة الجمهورية ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويجب أن يكون حاصلا على الجنسية الموريتانية لمدة عشر سنوات قبل تاريخ تعيينه، ويشترط فيه النزاهة والشرف وأن لا يكون مشغلا بمهام ذات طابع تجاري أو مهام أخرى قد تؤثر على كفاءته وتأييده لوظيفته.

ب– المحافظ المساعد

إن كل الشروط المطلوبة توفرها في المحافظ يجب أن تتوفر في المحافظ المساعد وهو في مرتبة أمين عام وزارة، و يعين بمرسوم بعد اقتراحه من طرف المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويقوم بجميع المهام المسندة إليه من طرف المحافظ وينوب عنه في حالة غيابه أو مرضه.

¹ النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

ج- المجلس العام

يتألف المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني من

- المحافظ.

- المحافظ المساعد.

- 4 إلى 6 مستشارين يعينون بمرسوم من بين الأشخاص الذين لهم الخبرة و الدراية في المجال النقدي والمالي والاقتصادي، حيث يجب أن تكون لهم آفاق واسعة وممارسات طويلة في هذه المجالات.

- مستشار منتخب بطريقة الاقتراع السري من بين موظفي المصرف.

- المراقب: يحتل المراقب مكانة هامة في الهيكل الإداري لكونه يلعب دورا متميزا في مجال الرقابة، ويعين بمرسوم و يكون له مساعدا ينوب عنه في حالة غيابه، ويحضر المراقب جميع اجتماعات المجلس العام بصوت استشاري، و يطلع المجلس على الرقابة التي يقوم بها، كما يقدم له كافة الملاحظات والاقتراحات التي يراها ضرورية، وإذا لم تؤخذ بعين الاعتبار يمكن أن يدونها، ويخبر رئيس الجمهورية في تقرير خاص عن الوضعية العامة للمصرف، على أن يضمنه كافة الملاحظات عن هذه الوضعية¹.

ثانيا: إنشاء العملة الوطنية

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 20 مايو 1973 رقم 73/136 على إصدار عملة وطنية، وقد أطلق عليه الأوقية وأنشأت هذه العملة مرتبطة بسلة من العملات الأجنبية وهي الفرنك الفرنسي و الليرة الإيطالية، المارك الألماني، الدولار الأمريكي وغيرهم، ومصدر هذه العملات هو صادرات موريتانيا آنذاك من الحديد، الجلود، السمك، الحيوانات، الصمغ العربي،.....

وتم وضع العملة للتداول في 29 يوليو 1973، وهو يوم فتح البنك المركزي لأبوابه، وقد حددت قيمة الأوقية ب: 016,0 غرام من الذهب الخالص، وسعر صرف يعادل 1 فرنك فرنسي للأوقية الواحدة (10 UM = 1 FF)، و 5 فرنكات إفريقية للأوقية الواحدة (1UM = 5CFA) و 47 أوقية للدولار الأمريكي الواحد (1\$ = 47 UM) وساد الاعتقاد آنذاك أن هذا السعر قد وضع لطمأنة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ولإبقاء

¹ أمان احمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص: 49.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

نظام العد كما هو لدى الموريتانيين، حيث كانوا من قبل الأوقية يطلقون على كل 5 فرنكات لأوقية لذلك لم يستخدموا الفرنك كوحدة للعد أ بد، ويتبنى هذا السعر للصرف لم يشعر المواطن العادي بتغيير كبير و خاصة في أسعار المواد والسلع والخدمات¹.

وقد استمدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني، في ظل الرقابة على الصرف وعدم حرية تداولها بحجة حماية رؤوس الأموال المحلية، و الحاجة إلى العملات الصعبة، كما بدأت عملية التخلص التدريجي من العملات المتداولة في البلاد مثل الفرنك الفرنسي والفرنك غرب إفريقي، وللسيطرة على إنجاح النظام النقدي الجديد، تبنى البنك المركزي الموريتاني وكما أسلفنا رقابة شديدة على الصرف، وذلك من أجل المحافظة على رؤوس الأموال الوطنية، وعدم إعطاء فرصة للمهربين بنقلها إلى الخارج.

المطلب الثاني: المصارف الثانوية المتواجدة خلال فترة (1973، 1984)

ظلت موريتانيا تعيش تبعية نقدية لفرنسا، حتى قررت السلطات الانفصال عن منظمة الفرنك الغرب الإفريقي، وممارسة النشاط المصرفي في ظل استقلال نقدي حيث تم تغيير طبيعة المؤسسات المصرفية القائمة آنذاك خاصة فيما يتعلق بالاشتراك في رأس المال في رأس المال والقوانين التي تحكم هذه المصارف، مما أدى إلى قطع العلاقة بين الفرع الموجود في موريتانيا والأصل الموجود في الخارج، وبذلك تقاعس رأس المال الفرنسي في المصارف التجارية ليحل محله تعاون عربي مشترك مثمر، ومن ثم أحكمت الدولة الموريتانية السيطرة على توجيه القروض و توزيعها نحو أهم القطاعات الاقتصادية المهمة.

وأصبحت البنوك التجارية المتواجدة كلها تخضع للقانون الموريتاني، وهي إما شركات مساهمة أو مؤسسات عامة ذات رأس مال مختلط، والتزمت بإعادة تشغيل رأسمالها على أن لا يقل عن 50 مليون أوقية وأغلب المصارف آنذاك كانت مصارف تجارية تسيطر عليها القروض القصيرة الأجل، وقد بلغ عدد المصارف آنذاك خمسة مصارف، منها ما هو موريتاني في رأس المال ومنها ما هو مختلط في رأس المال.

البنك الدولي لموريتانيا (BIMA)

¹ موسى و لد الشيخ ، مرجع سابق، ص82

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

هو المؤسسة المصرفية التي حلت مكان المؤسسة المصرفية التي كانت تعرف باسم البنك الدولي لإفريقيا الغربية الذي دخل إلى موريتانيا سنة 1957، وظل يمارس نشاطه حتى صدور القانون الموريتاني سنة 1957، وظل يمارس نشاطه حتى صدور القانون الموريتاني رقم 74/12 والذي ينص على أن البنوك يجب أن تكون تابعة للقانون الموريتاني، حيث تم تعديل هذه المؤسسة وتغيير نسب رأسمالها وقد تم إنشاء هذا البنك في 20 يوليو 1974، وكذا رأس المال هذا المصرف 100 مليون أوقية ثم تمت زيادة رأس ماله ليصل إلى 150 مليون أوقية و ذلك حسب النسب التالية

70% البنك المركزي الموريتاني.

30% البنك الدولي لإفريقيا الغربية.

وقد تولى هذا المصرف تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض إلى قطاعي الصناعة والتجارة تماشيا مع أهداف السلطة، ويعتبر البنك الدولي لموريتانيا، بالإضافة إلى الشركة الموريتانية للبنك المصرفان اللذان تساهم فرنسا في رأسمالهما.

وقد وصلت نسبة القروض القصيرة من مجموع قروض هذا البنك سنة 1980 البالغ 3007 مليون أوقية حوالي 92.93 % وهو ما يدل على ضعف مساهمة هذا المصرف في تمويل المشاريع التي تتطلب تمويلات طويلة الأجل.

كما استحوذ قطاع التجارة وحده على نسبة 61.6 من مجموع القروض لسنة 1977

البالغ 1969 مليون أوقية، وكذا على 52% من مجموع قروضه سنة 1987 البالغ 2234 مليون أوقية.

2- الشركة الموريتانية للبنك (SMB)

تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 1967 برأسمال قدره 30 مليون فرنك غرب أفريقي، وهي ثاني مؤسسة مصرفية من حيث القدم على التراب الوطني بعد البنك الدولي الموريتاني وقد لعبت هذه الشركة دورا بارزا في تمويل بعض القطاعات التي لعبت دورا مهما في الاقتصاد الوطني مثل المناجم والاستيراد والتصدير، فقدمت قروضا لكل من الشركة الموريتانية للاستغلال المناجم (SNIM) وكذلك شركة الإيراد والتصدير (SONIMEX) و ذلك لتوفير المواد الغذائية الأساسية كالأرز والسكر والشاي، وظل هذا المصرف يمارس نشاطه التنموي وتمت زيادة رأسماله سنة 1974، ليصل إلى 50 مليون أوقية سنة 1982 موزعة حسب النسب التالية:

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

51% الحكومة الموريتانية.

27.5% الشركة العامة وهي مؤسسة فرنسية.

21.5% مؤسسات مصرفية أوروبية¹.

يلاحظ عدم اهتمام هذا المصرف بتمويل الزراعة والقطاعات ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الوطني، إلا أنه ليس الوحيد ضمن شبكة المصارف التي لا تهتم بهذا النوع من التمويل، بل يمكن تعميم هذه الملاحظة على غالبية المصارف في البلد.

وبخصوص وضعية هذا المصرف، فنلاحظ أن ودائعته تطورت لتصل إلى 466 مليون أوقية سنة 1975 ثم 527 مليون أوقية لعام 1976 و490 لعام 1977، ثم شهدت هذه الودائع قفزة نوعية سنة 1980 ووصلت إثرها إلى 902 مليون أوقية، و1434 مليون أوقية سنة 1982، ويمكننا أن نرجع ضعف هذه الودائع خلال منتصف السبعينات إلى امتداد موجة الجفاف التي ضربت البلاد في هذه الفترة، وإلى تراجع أسعار الحديد المورد الأساسي للعملة الصعبة، وسحب شركات الاستثمار لودائعها من المصارف، وكذا زيادة حاجة الدولة للتمويل بسبب نفقات حرب الصحراء.

3- البنك الموريتاني للتنمية والتجارة: B M D C:

يعتبر هذا المصرف مؤسسة ذات رأسمال مختلط، وهو تحرير للبنك الموريتاني للتنمية، الذي أنشأ سنة 1961 وهو أقدم البنوك في البلاد، وقد تغير اسم هذا المصرف سنة 1974 ليحمل اسم البنك الموريتاني للتنمية و التجارة و يبلغ رأسمال هذا المصرف 802 مليون أوقية و تتوزع على النسب التالية:

الحكومة الموريتاني. 76%

الشركة التونسية للبنك. 20%

البنك المركزي الموريتاني. 4%

ويعتبر هذا المصرف هو المؤسسة الوحيدة التي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل والتي تهدف إلى تمويل المشاريع، حيث توجد بها إدارة خاصة تعني بتمويل المشاريع الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق

¹ إمان أحمد و لد أحمد، مرجع سابق، ص: 64.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

استخدام قروض من الوكالة الدولية للتنمية، حيث تم الاتفاق مع الصندوق الوطني للتنمية على خطة بموجبها يتم التمويل المشترك، وقد تم التوقيع على وثيقة رسمية من طرف مديري كل من البنك الموريتاني للتنمية والتجارة و الصندوق الوطني للتنمية وبموافقة وزير المالية، وذلك بتاريخ 20 يوليو 1984، وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

- 1- التمويلات التي لا تتجاوز 10 مليون أوقية تعرض على إحدى المؤسسات فتتولى التمويل بالكامل.
 - 2- التمويلات التي تتراوح بين 10 إلى 60 مليون أوقية، يتولى تمويلها البنك الموريتاني للتنمية والتجارة.
 - 3- التمويلات التي تتجاوز 60 مليون أوقية يتولاها الصندوق ويكون مسؤولا عن تمويلها.
- يضاف إلى الأذهان أنه تمت زيادة رأسمال المصرف لتصل إلى 300 مليون أوقية سنة 1985¹.

4- البنك العربي الليبي الموريتاني للتجارة (BALM):

تم إنشاء هذه المؤسسة المصرفية بموجب اتفاقية بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية و المصرف العربي الليبي للتجارة الخارجية والتنمية، بتاريخ 20 يوليو 1972 ، وكان رأسماله آنذاك 50 مليون أوقية، وبالعكس آنذاك في تقديم العروض مما أرغمه على زيادة رأسماله مرتين ليصل سنة 1976 إلى 150 مليون أوقية، ثم 200 مليون أوقية، وقد تم توزيع رأسماله كما يلي:

51 % المصرف العربي الليبي للتجارة الخارجية والتنمية.

49% الجمهورية الإسلامية الموريتانية².

وقد ساهم هذا المصرف في التنمية الاقتصادية من خلال القروض المتوسطة والطويلة الأجل، إلا أنه عرف تراجعاً في تقديم هذه القروض بسبب تعرضه لظاهرة عدم التسديد مما أضعف ثقته في المقترضين، بالإضافة إلى تراجع الودائع ذات الأجل الطويل، ففي الوقت الذي وصلت فيه قروضه إلى 2016 مليون سنة 1980 وصلت ودائعه في نفس السنة إلى 2414 مليون أوقية.

5- البنك العربي الإفريقي في موريتانيا (BAAM)

¹ محمد تال ولد بنعمر، النظام المصرفي في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الإجازة في الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط 1996، ص: 56.

² النظام الأساسي للبنك العربي الليبي الموريتاني الصادر بتاريخ 1972/07/20.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

تم إنشاء هذا المصرف في 29 نوفمبر 1974 برأسمال قدره 150 مليون أوقية، على شكل شركة مساهمة و قد توزع رأسماله على المشاركين حسب النسب التالية:

51% البنك المركزي الموريتاني.

49% البنك العربي الإفريقي بالقاهرة.

وقبل نهاية سنة 1974 قرر البنك المركزي الموريتاني أن يتنازل عن بعض أسهمه لصالح القطاع الخاص الموريتاني، و قد وافق مجلس الإدارة على ذلك، كما تمت زيادة رأسماله ليصل إلى مليار أوقية وتغيير اسم المصرف من البنك العربي الإفريقي في موريتانيا إلى البنك الموريتاني العربي الإفريقي وقد توزع رأسمال المصرف على الشكل التالي:

50% البنك المركزي الموريتاني والقطاع الخاص الموريتاني.

50% البنك العربي الإفريقي الدولي بالقاهرة.

وقد شهد هذا المصرف نوعا ما من التذبذب في الأرباح، حيث وصل مستوى أرباحه خلال سنة 1987 إلى مستوى الصفر، كما عرف خسارة سنة 1984 وصلت إلى 43.3 مليون أوقية، وقد فسرت هذه الخسارة حسب التقرير السنوي لسنة 1983 للارتفاعات المتتالية لأسعار الدولار، وكذا إلى الظروف المحلية بالبلاد كظاهرة الجفاف والركود الاقتصادي.

المطلب الثالث: المصارف الثانوية في الفترة 1985-1995

تعرف المادة الثانية من القانون 011/95 الخاص¹ بالتشريع المصرفي الصادر في 17 يوليو 1995، المصرف "يسمى مصرفا في مفهوم هذا القانون، المؤسسات التي تمارس كمهنة اعتيادية استلام أموال الجمهور سواء كانت آنية أو لأجل والتي توظفها لصالحها أو لصالح زبائنها في عمليات القرض، أو عمليات البورصة أو التي تضع وسائل دفع آنية خاصة تحت تصرف زبائنها.

ويسمح هذا القانون بمختلف أنواعها بممارسة النشاطات الاعتيادية التالية:

- تجميع المصادر لأجل أو تحت الطلب.

¹ القانون 011/95 الصادر في 17 يوليو 1995 الخاص بالتشريع المصرفي

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

- عمليات القروض بمختلف أنواعها بما فيها التعهدات بالتوقيع مثل الضمانات الاحتياطية أو الكفالات أو الرهون.
- العمليات المتعلقة بالمصرف.
- العمليات ذات الطبع التوسيطي على القيم المنقولة أو أية وسائل مالية مهما كانت طبيعة العمليات مثل: شراء، بيع، سمسة، اكتتاب، توظيف أموال، الحفظ.
- العمليات المتعلقة بإصدار الأسهم.

أما ما عدى العمليات المذكورة آنفا فيجب أن تكون محل ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الموريتاني.

وبعد سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والمصرفي بصفة خاصة، وفي ظل القانون الجديد المنظم للمهنة المصرفية تقلص عدد المصارف إلى ستة مصارف بعد عمليتي الدمج وتصفية إتحاد مصارف التنمية، وأغلب هذه المصارف هي مصارف تجارية تتدخل في نفس المجال ولصالح نفس الزبائن، مع فارق بسيط في العمليات المقدمة من طرف بنك البركة الإسلامي الموريتاني وبنك الإسكان الموريتاني الذي يعتبر مصرف متخصص¹.

وسنحاول أن نتعرض لمختلف هذه المصارف حتى نوضح حالتها الحالية.

المصارف التجارية:

تتكون المصارف التجارية من خمسة مصارف هي البنك الموريتاني للتنمية والتجارة الدولية، البنك الوطني لموريتانيا، البنك العام لموريتانيا وبنك البركة الإسلامي الموريتاني وبنك شنقيط.

1- البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI)

كان يعرف البنك العربي الإفريقي في موريتانيا الذي أنشأ سنة 1974 برأس مال قدره 150 مليون أوقية مكنتها وموزعا كما يلي:

- 51% للبنك المركزي الموريتاني.

¹ Banquier, Bulletin de liaison publier par APBM , Nouakchott N° 09 , Juin 1992 , P2

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

- 49% للبنك العربي الإفريقي الدولي، بالقاهرة.

وقد وصل رأسماله إلى 500 مليون أوقية سنة 1984 وحينها تنازلت الدولة عن 40% من رأس ماله، و تغير اسمه ليصبح البنك الموريتاني العربي الإفريقي، وتم في سنة 1986 تنازل الطرف الأجنبي عن حصته في رأس المال ليصبح القطاع الخاص الوطني ومجددا تم تغيير اسمه إلى اسمه الحالي.

كما تنازلت الدولة عن باقي حصتها في رأس المال في سنة 1992 لصالح القطاع الخاص وبذلك أصبح رأس ماله مملوكا بصفة كلية من طرف القطاع الخاص¹.

ويصل رأس ماله الآن إلى ملياري أوقية تمت آخر زيادة له في سنة 1996.

يمتلك هذا المصرف تسعة وكالات، كما ساهم في الكثير من المؤسسات مثل الشركة الوطنية للصناعة و المناجم وهي أهم مؤسسة في الاقتصاد الوطني وكذلك أفريك سام بنك المصري.

واصلت ودائع المصرف في التزايد والنمو بعد الإصلاح الذي شهدته فانتقلت من 2888713 أوقية سنة 1991 إلى 5761364 أوقية في سنة 1996 وهذا ما يمثل زيادة كبيرة تفسر من خلالها النجاح الكبير الذي حققه هذا المصرف والثقة الكبيرة التي يحظى بها.

في حين وصلت القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى أكثر من 5180787 أوقية في سنة 1985 مقابل 3521486 أوقية في سنة 1989، ولا لزوم لتوضيح نسب النمو التي شهدتها هذا البند، وتستحوذ القروض القصيرة الأجل على أغلبية هذه القروض حيث وصلت إلى 5084244 أوقية في سنة 1995 مقابل 99542 أوقية في نفس السنة.

إلا أن الديون المعدومة هي الأخرى لم تغب عن الظهور والنمو حيث واصلت هذه الديون تفا حشها فانتقل من 37.8 مليون أوقية في سنة 1990 إلى 940 مليون أوقية في سنة 1992 لتصل إلى أكثر من مليار أوقية في سنة 1994 لتشهد بعد ذلك تراجعا قدره 43% ليصل إلى أقل من 650187 مليون أوقية سنة 1995²

2- البنك الوطني لموريتانيا (BNM)

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات، القاهرة، 1998، ص: 50.

² مجموعة تقارير سنوية BNCI 90-91-92-93-94-95-96

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

تم إدماج الشركة الموريتانية للبنك والبنك الدولي لموريتانيا ليتولد عن هذا الاندماج البنك الوطني الموريتاني و لا زالت الدولة بعد هذه العملية تمتلك نسبة 46 % من رأس ماله بالإضافة إلى الملاك الأصليين في المصرفين المذكورين، ولقد وقعت عملية الدمج هذه في السنة 1988.

ولم يشذ هذا المصرف عن الوضعية العامة التي كانت تعاني منها المصارف بل ولم يكن أحسن حظاً منهم، فلقد عاني هو الآخر من أزمات حادة ومشاكل صعبة تجسدت في أزمات سيولة حادة ومشاكل الديون المجددة المتراكمة وكذلك مشاكل تتعلق بسوء التسيير.

نتيجة لهذه الحالة وتفادياً لإفلاس هذه المؤسسة قامت الحكومة في فترات مختلفة بتقديم العون إليها تجسدت في سنة 1989 بغلاف مالي قدره 50.32 مليون أوقية دفعة أولية لتعزيز رأس ماله، ثم أشفعت بدفعة أخرى قدرت ب 197 مليون أوقية في سنة 1990، ولم تكن هذه الوصفة الشافية بل تدهورت حالته حتى وصلت خسائره في نفس السنة أكثر من 60 مليون أوقية¹.

وبسبب تفاقم هذا الوضع ونتيجة لاستحالة تصفيته، خاصة بعد تراجع عدد المصارف والذي أصبح لا يتجاوز عدد أصابع اليد، ومن أجل ضمان المنافسة وحرية النشاط المصرفي تم إعلان عن خوصصته.

لقد تمت عملية خوصصة هذا المصرف في أغسطس من عام 1991 وتولى القطاع الخاص الوطني امتلاك رأس ماله، وتمت زيادة رأسماله سنة 1992 ليصل إلى 1.5 مليار أوقية.

يملك هذا المصرف مكاتب وفروع في كل من انواكشوط التي يوجد فيها المقر، وانواذيبو، ازويرات روصو، بوغي، كيفة وسيلباي.

وبعد تولي القطاع الخاص لرأسماله تحسنت وضعيته المالية من خسارة قدرت ب: 67 مليون إلى ناتج صافي قدر 149.5 مليون أوقية في سنة 1993 بل تحولت الخسارة إلى ربح معتبر².

3- بنك شنقيط

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص: 64.

² تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNM لسنوات 95-96، وكذلك ميزانية المصرف خلال 1995.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

هو البنك العربي الليبي (C.B) المعروف سابقاً الذي تعرضنا له في الفصل الثاني، ولقد أنشأ طبقاً للقانون 252/72 الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1972، وهو مسجل في قائمة المصارف لدى البنك المركزي الموريتاني تحت الرقم الواحد أي أنه أول مصرف يحصل على الترخيص من طرف البنك المركزي الموريتاني.

وقد كان رأس ماله عند التأسيس حوالي 520 مليون أوقية موزعة حسب الآتي 49% الحكومة الموريتانية و 51% للبنك العربي الليبي الخارجي.

ونتيجة للمشاكل والأزمات التي عانى منها بوصفة أحد الحلقات المهمة في النظام المصرفي وكذلك أحد أهم التمويل ارتفعت ديونه المجددة من 20 مليون أوقية سنة 1992 إلى أكثر من 1725 مليون أوقية سنة 1995، إلا أن السلطات الموريتانية والليبية لم تقبل التخلي عن هذا المصرف وخصصت بل ارتأت إعادة تمويله عن طريق رفع رأس ماله وهو ما وقع فعلاً سنة 1994 ليصل إلى ملياري أوقية مملوكة مناصفة بين البلدين، يوجد مقره الرئيسي في انواكشوط ويمتلك فرعاً واحداً داخل البلاد في انواذيبو.

لقد تحسنت الآن وضعية هذا المصرف فتطور حجم ودائعه وزاد ليصل إلى 774386000 أوقية في سنة 1996 بدل 547730812 أوقية سنة 1995¹.

لقد حقق ربحاً صافياً متنامياً ومستمر وصل إلى أكثر من 62985 مليون أوقية لسنة 1996.

4- البنك العام لموريتانيا (G.B. M)

أنشئ هذا المصرف في 27 نوفمبر 1995 على شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون أوقية موزعة على الشكل التالي:

65% القطاع الخاص الوطني.

30% الشركة العامة البلجيكية.

5% الشركة المالية الدولية.

يعتبر هذا المصرف المؤسسة الوحيدة التي يشارك فيها رأس المال الأوربي وهو يتدخل في جميع النشاطات المصرفية التي يسمح بها القانون المنظم للمهنة المصرفية 011/95.

¹ تقارير سنوية البنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

لقد بدأ هذا المصرف نشاطه منذ يناير 1996 ويمتلك فرعين في انواكشوط وانونواذيبو ولا زال حديث النشأة للحكم عليه.

5- بنك البركة الموريتاني الإسلامي (BAMIS)

تم تأسيس هذا المصرف في 21 سبتمبر 1985 على شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون أوقية موزعة حسب النسب التالية:

50% مجموعة البركة السعودية.

40% قطاع خاص وطني.

10% البنك المركزي الموريتاني.

هو مصرف تجاري يتعامل في كل الأنشطة مع أنه كيف تعامله حتى تتلاءم مع كمعتقدات المجتمع الإسلامية².

وقد حدد النظام الأساسي لهذا المصرف آليات استخدام التمويل التوفير وحددها في المراجعة، المشاركة، المضاربة والتأجير هذا بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الأخرى كفتح الحسابات وقبول الودائع وإصدار الكفالات وخطابات الضمان، وتحصيل الفوائض والسندات.

ولم ينج هذا المصرف من مشاكل الديون المجددة وارتفعت مقاديرها حتى دفعت بالمساهمين الأول وهو مجموعة البركة السعودية إلى أن تزيد رأس المال مصرف ليصل إلى 3.7 مليار أوقية وليكون بذلك أكبر بنك في موريتانيا من حيث رأس المال ولذلك أعيد توزيع نسب رأس المال بالشكل التالي:

85% مجموعة البركة السعودية.

15% القطاع الخاص الموريتاني.

في 1996 تمت الموافقة في إطار الجمعية العامة للمساهمين على بيع حصة مجموعة البركة السعودية لصالح القطاع الخاص الوطني وذلك لكون الطاقم التسييري لهذه المؤسسة لم يفلح في إنقاذها من الأزمات المتتالية،

¹ Jean Bounine – Jean Pierre desnon Apport au secteur privé en Mauritanie – Etude de cadrage des interventions de coopération Française en Mauritanie, nouakchott Avril 1996 p : 3

² محمد الأمين ولد سيدنا، ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص: 54.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

وأصبح هذا المصرف مصرف وطني بعد انسحاب مجموعة البركة السعودية، وهو يملك بالإضافة إلى مقره الاجتماعي بانواكشوط فرعاً واحداً في انواذيبو.

وعموماً فإن عدد المصارف التجارية ظل ضئيلاً لم يتجاوز الخمسة وهي تزاوُل كل أعمال المصارف التجارية والمتخصصة ولا تتعامل إلا في الأجل المتوسط والقصير مما يعني أن التمويلات المقدمة من طرفها لن تخدم كثيراً التنمية، بل تذهب إلى قطاع التجارة، وتعتمد هذه المصارف كثيراً على رأس مالها بسبب ضعف نمو الودائع وكذلك الوعي المصرفي.

المصارف المتخصصة

مع تنامي الحاجة إلى تمويلات جديدة لخلق تنمية اقتصادية دائمة ومع عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل الطويل الأجل الذي يمكن استخدامه في مشاريع تنموية، برزت حتمية وجود مصارف متخصصة في تمويل التنمية قد تكون مصارف زراعية، صناعية أو سكنية.

من أهم العوامل التي تساعد على وجود ونجاح مصرف متخصص وجود نمو اقتصاد سريع ودرجة نمو السوق النقدي والسوق المالي وكذلك نوعية الودائع التي تحتفظ بها هذه المصارف¹.

وفي موريتانيا التي هي في أشد الحاجة إلى مؤسسات تقدم التمويل للتنمية وإلى مصارف متخصصة قطاعية، فلا وجود لمصارف متخصصة، كما لا يوجد كصيرف صناعي، ولا مصرف زراعي، ولا مصارف ادخار ولا أعمال، ولا مصارف استثمار، ولذلك فعند الحديث عن المصارف المتخصصة فإننا سنخص بالذكر مؤسستان إحداهما توقفت بسبب سوء الوضعية والإفلاس وهي مؤسسة اتحاد بنوك التنمية والأخرى ما زالت في بداية مشاورها وهي مصرف متخصص في تمويل الإسكان.

بعد الاستقلال قامت الدولة من أجل ضمان توفير التمويل لمشاريع التنمية بإنشاء البنك الموريتاني للتنمية، تولى توفير بعض التمويل لبعض القطاعات وخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وفعلاً قام بمنح قروض قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة وبشكل فوضوي لم يتوخى الدقة والحذر وأخذ الضمانات اللازمة في منحها، بل منحي لبعض الشخصيات الكبيرة ذات المصداقية والوزن الاجتماعي ولم تكن الضمانات سوى ضمانات وهمية منخفضة القيمة قد لا تمثل قيمتها 10% من قيمة القرض.

¹ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص: 154.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

نتيجة لاستمرار المصرف في تقديم القروض بصفة عشوائية وفوضوية أصبح حجم الديون المعدومة أو المجمدة بتضاعف سنة بعد أخرى وبدأت تظهر أزمات سيولة حادة لديه فلجأت الدولة إلى ضخه بمساعدة مالية لتجاوز تلك الأزمات.

ولم تغلح هذه التسهيلات والمساعدات في إنقاذ هذا المصرف ولذلك اضطرت الدولة إلى دمج مع مؤسسة أخرى للتمويل التنمية هي الصندوق الوطني للتنمية سنة 1987 ونتج عن هذا الدمج اتحاد البنوك التنمية الذي توجه إلى تقديم الكثير من القروض خاصة لقطاع الصيد والزراعة حتى وصلت ديونه المجمدة سنة 1992 ما قدر بـ: 1735 مليون أوقية، لم يستطع تحصيل قسط قليل منها واستمرت أعباء النشاط في التزايد وتدهورت حالته المالية، فاضطرت الدولة مرة أخرى إلى تصفية سنة 1993 متحملة ما قيمته 20 مليار أوقية كالتزامات للعملاء المحليين والأجانب.

من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة هذا المصرف تمويل المشروعات التي ترتبط بالتنمية، عشوائية تقديم هذه التمويلات وسهولة تحويل التمويل القصير الأجل إلى تمويل متوسط الأجل بغير ضمانات سليمة ومدروسة فيكفي معرفة أحد أعضاء مجلس الإدارة للحصول على قرض أي أنه وسيلة أغناء لبعض طبقات المجتمع.

لقد انعكس فشل اتحاد بنوك التنمية على العمل والوعي المصرفي فسادت قناعة بأن القروض المصرفية لا يجب سدادها وأنه بعد فترة من أخذها سيفشل المصرف و تحول إلى أعباء تتحملها الدولة، كما أن تجربة اتحاد البنوك تركت لدى الزبون العادي عدم ثقة بالمصارف وبالتالي شاع العزوف عن التعامل مع المصارف التابعة للقطاع العام.

لذلك اختفت أهم تجربة لمصارف التنمية في 1993، ولم تظهر بوادر إنشاء مصارف متخصصة إلا في سنة 1995 عندما أنشئ بنك الإسكان الموريتاني¹.

بنك الإسكان الموريتاني

إن غياب سياسة رشيدة لتوفير السكن للمواطن وكذلك غياب إستراتيجية وطنية طويلة المدى لإيواء الأعداد النازحة من الأرياف والتجمعات القروية في ظل تدهور الأحوال المعيشية وتدني الدخل من الأسباب التي

¹ محمد الأمير ولد سيدنا، ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص: 59.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

دفعت بالحكومة الموريتانية إلى الإعلان عن تأسيس مصرف متخصص في توفير السكن في نوفمبر 1995 برأس مال قدره ملياري أوقية يشترك فيها القطاع العام وشبه العام والقطاع الخاص موزعة كالاتي¹.

-البنك المركزي الموريتاني:27%

-الشركة الوطنية للصناعة والمناجم:20%

-بنك شنقيط:10%

-البنك الموريتاني للتجارة الدولية:10%.

-البنك الوطني لموريتانيا:10%.

-شركة التأمين وإعادة التأمين " نصر ":10%.

-شركة البناء والإنشاءات الموريتانية:5%.

-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:5%.

-البنك العام لموريتانيا:2،5%.

بدأ المصرف باستقبال ملفات طالبي التمويل في أكتوبر 1996 ويشترط للحصول على قروض المصرف أن يكون المستفيد عميلا لدى المصرف وله حساب جاري به، كم يجب أن يكون موظفا أولديه رصيد معقول في حسابه لدى المصرف، وعلى المستفيد أن يوفر 30% من تكلفة القرض كتمويل ذاتي منه، وينوي المصرف أن يبدأ تقديم قروضه في نهاية 1999.

ويقدم هذا المصرف عدة أنواع من القروض منها قروض قصيرة الأجل لصالح الزبائن والموظفين حيث يمكن للموظف أن يقوم بتنسيق راتبه لمدة 3 أشهر.

أما الصيغ العامة التي يعتمد عليها المصرف فهي تتم على مراحل، فبعد فتح الحساب الخاص بالادخار السكني يبدأ المصرف باقتطاع النسبة المتعارف عليها من خلال الاتفاق الذي يربطه بالعميل، وتتواصل هذه العملية لمدة أربع سنوات في بعض الأنظمة وخمسة في الأخرى، وبعدها يحق للعميل الحصول على الدفعة الأولى من التمويل و

¹ التقرير السنوي لبنك الإسكان سنة 1996.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

التي تمثل جميع مدخراته خلال هذه السنوات، وهي الحصة المخصصة لتمويل أساس البناء وبعد تتمتع يحصل على الحصة الأولى للقرض ثم الحصة الثانية، كما يمكن أن يكون هناك قرض تكميلي إذا لم تكف الدفعات الأولى.

ويحسب إجمالي التمويل بإضافة حجم المدخرات المحددة إلى مجموع الفوائد التي تحصلت عليها الودائع خلال تلك الفترة وهو محدد بـ: 11%، و يضاعف الجميع.

مجموع التمويل: الودائع خلال الفترة المحددة + مجموع الفوائد (X) 3.

على أن يتم السداد على 13 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار أربع سنوات و 20 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار خمس سنوات بالنسبة لتقدم الودائع الادخارية، ويستمر القطاع من راتب أو رصيد العميل بنفس النسبة التي تم الاتفاق عليها سابقا.

لا زال هذا المصرف إلى حد الآن لا يمارس إلا نشاطات مصرفية عامة، لقد قام ببناء حي سكني بالتعاون مع شركة البناء والإنشاءات يحتمل أن يكون هو الدفعة الأولى من توفير السكن، ويتكون هذا الحي من 100 منزل اجتماعي ورأس مالي.

وبالإضافة إلى مقره الاجتماعي بانواكشوط لم يفتح إلا وكالة واحدة في العاصمة الاقتصادية انواذيبو.

وفي آخر الحديث عن المصارف نرى أنه من الأحسن أن نعطي صورة عن الوضعية للمصارف وحساباتها و ذلك ما ستعكسه الجداول الموالية التالية:

المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفت موريتانيا

إن الاقتصاد الموريتاني خلال عقدي السبعينات والثمانينات كان يمتاز بوجود إختلالات كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات والميزانية يرجع ذلك إلى نقص الكبير الحاصل في التمويلات، خاصة أن الخطة الاقتصادية الرابعة اعتمدت بشكل كبير على الدعم والمساعدات والقروض من بعض البلدان الصديقة والشقيقة وكذلك المؤسسات الدولية.

ويرجع تاريخ أول تعامل لبلادنا مع المؤسسات المالية إلى سنة 1980-1982 عندما تبنت برامج تثبيتي مدعم باتفاقية استفادت بموجبها موريتانيا من سحب وصل إلى 35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يمثل 136% من حصتها في صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا البرنامج لم يفلح في معالجة الاختلالات، بل تدهورت الوضعية فأصبح الناتج المحلي ينمو بمعدلات سالبة، وتجدرت الاختلالات المالية وازداد العجز في الحساب الجاري و تفاقمت الديون¹.

ونتيجة لهذه الوضعية تراجع وتباطأ الإنتاج الهزيل وانتشرت البطالة وتدهورت مستويات معيشة المواطنين، و ازدادت حدة التضخم وعجزت الدولة عن توفير احتياطاتها الأساسية من الواردات كم عجزت عن المحافظة على سمعتها لدى الدائنين بسبب توقفها عن سداد الديون التي وصلت إلى 235% من الناتج المحلي الإجمالي في 1984.

وبعد أن وصلت وضعية الاقتصاد الموريتاني إلى هذا المنحدر الخطير لم يكن أمام السلطات الموريتانية إلا الامتثال لشروط المؤسسات المالية والخضوع لرغباتها فتقدمت بطلب إعادة جدول الديون إلى نادب باريس وكذلك بطلب التمويل لتميمتها إلى الصندوق والبنك الدولي وبذلك خضعت لمجموعة من برامج الإصلاح في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد.

كان أول هذه البرامج برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي غطى الفترة 85-1988، و الذي يهدف إلى معالجة الاختلال في كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة وإصلاح القطاع العمومي و السيطرة على معدلات التضخم.

¹ الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة فقي تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1993، ص: 62 .

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

ثم اشفع هذا البرنامج ببرنامج آخر عرف ببرنامج الدعم والدفع غطى الفترة 1989-1991، يهدف هو الآخر إلى مواصلة الإصلاحات وتعميقها من خلال الدعم بتسهيل الإصلاح الهيكلي المدعوم في مايو 1989 من أجل تكثيف إجراءات التحرير الاقتصادي وهيكلية وتطهير المؤسسات العمومية وعقلنة الإستثمارات.

هذا فضلا عن مجموعة من البرامج الهادفة إلى هيكلية بعض القطاعات مثل برنامج هيكلية القطاع الزراعي (Pass) وبرنامج هيكلية المؤسسات العمومية (Pasep).

وجاء بعد برنامج الدعم والدفع برنامج الإصلاح الاقتصادي (Pas) والذي غطى الفترة 92-95 ، وقد حاول أن يتجاوز الصعاب التي عانى منها البرنامج السابق بسبب الضغوط الخارجية التي نتجت عن أزمة السنغال و انعكاسات حرب الخليج الثانية.

وفي أكتوبر 1994 تمت المصادقة من طرف المجلس الإداري للصندوق النقد الدولي، على اتفاقية جديدة مع موريتانيا تغطي الفترة 95-97 تمنح بموجبها موريتانيا تسهيل إصلاح مدعم بمبلغ 75,42 مليون أوقية حقوق السحب الخاصة، و ذلك وفقا لإجراءات اتفاقية الإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية والقابلة للتجديد.

وستتطرق في هذا المبحث لمختلف الإصلاحات التي خضع لها القطاع المصرفي في هذه الفترة، فستتناول في المطلب الأول أهم الإصلاحات التي حدثت في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي ثم نتناول الإصلاحات التي شملها برنامج الدعم والدفع على أن نعرض في مطلب ثالث على تلك الإصلاحات التي انطوى عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي كذلك الإطار الوثائقي لسياسته الاقتصادية.

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقويم الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج بداية تعامل موريتانيا مع المؤسسات المالية ولقد غطى الفترة 1985-1899، و حاول إعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، ووضع أسس تنمية مستمرة من خلال جملة من الأهداف تعمل على تشجيع القطاع الخاص وإعادة هيكلية القطاع المصرفي وتحرير الاقتصاد¹.

وبسبب الوضعية الصعبة التي كان الاقتصاد الموريتاني يعاني منها فإن المصارف لم تسلم هي الأخرى من هذه المصاعب، بل كانت الأزمة أكثر حدة على مؤسسات هذا القطاع، وكان لزاما أخذ إجراءات سريعة لإنقاذ هذا القطاع وإعادة هيكلته، تجسدت هذه الإجراءات في المحاور التالية:

¹ سيد عبد الله المحبوبي، المحركات الداخلية والتنمية في موريتانيا الثاني الحرج، المطبعة الجديدة نواكشوط 1997 ص: 35

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

- تحويل حصص البنك المركزي من رؤوس أموال المصارف التجارية إلى الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه المصارف، وذلك من أجل التركيز على دوره التقليدي في الرقابة والإشراف عليها وضع السياسة النقدية وكذلك الائتمانية للدولة.

- تطهير ميزانية إتحاد بنوك التنمية وهو المصرف الناتج عن اندماج البنك الموريتاني للتنمية والتجارة (BMDC) و الصندوق الوطني للتنمية (FND)، كما ظهرت ميزانيات كل من البنك الدولي لموريتانيا والشركة الموريتانية للبنك، لقد شملت مصاريف التطهير التي تحملت بها الدولة سداد المتأخرات التي يطالب بها الوكلاء الأجانب، وكذلك الديون المجمدة على المؤسسات العمومية، ومعالجة القروض الخاصة التي لا يمكن استرجاعها كما شملت إعادة تكوين رأس مال هذه المصارف، هذا بالإضافة إلى مراقبة الدولة لرأس المال إتحاد بنوك التنمية ومحاولة تحسين إدارته عن طريق خلق تعامل في مع بعض المصارف الأجنبية.

- تدعيم وتعزيز رقابة البنك المركزي على المصارف الثانوية من أجل الحد من الأخطاء الكثيرة التي حدثت في الماضي بسبب ضعف الرقابة وضعف وسائلها، إلا أنه في ظل هذه الرقابة سمح للمصارف بحرية تحديد سعر الفائدة وحرية عقد القروض دون شروط مسبقة من البنك المركزي، مما حد من فعالية هذه الرقابة خاصة في ظل ضعف وعدم فعالية أدوات السياسة النقدية والإئتمانية.

- خصوصية البنك الدولي لموريتانيا (BIMA) والشركة الموريتانية للبنك (SMB) وسمح للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي بالمساهمة في رؤوس أموال هذه المصارف وكذلك المساهمة في إدارة هذين المصرفين.

- بالإضافة إلى هذه المحاور الأساسية في الإصلاح ومراعاة الوضعية المالية للمصارف، تم اقتراح إدماج بعض هذه المصارف وخصوصية البعض الآخر في إطار خطة تقويمية للجهاز المصرفي، تعدها هيئة مصرفية تقوم بدراسة الوضعية الحالية لهذه المصارف وذلك من أجل رفع مستوى الوحدات المصرفية وتحسين أدائها.

تعرف عملية الدمج المصرفي بأنها دمج مصرف أقل خسارة مع مصرف آخر أكثر خسارة، ومن أمثلها دمج (FND) مع (BMDC) في 1987/08/21 وأصبح المصرف الناتج عن الاندماج يعرف بإتحاد بنوك التنمية (UBD).

كم أحدثت عملية دمج أخرى بين (SMB) و (BIMA) في 12/ديسمبر 1988، كانت تهدف إلى معالجة الاختلال لدى هذه المصارف والبحث عن حلول للعجز الصافي كما حاولت تقليص التكلفة التشغيلية لهذين المصرفين.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

أما بالنسبة للخصوصية فقد تبنى مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وكذلك المبادرة الخاصة وتجسدت هذه الإجراءات في وضع سقف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة، بينما يسمح للخواص الحصول على أكبر قدر من القروض، كما خففت الرقابة على الأسعار وتم تحريرها فيما بعد، وتم إلغاء الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة وأدخلت تسهيلات على تحويل عائدات الصادرات، ووضعت إجراءات مؤسسية وتنظيمية ترمي لتشجيع المبادرات الخاصة وتنظيم القطاع الخاص وتحمي وتوفر الضمانات الضرورية لحماية الرأس المال الأجنبي¹.

وقد بدأت عملية خصخصة المؤسسات المصرفية في 1988 عندما تم بيع حصة الدولة في البنك العربي الإفريقي في موريتانيا BAAM وبعدما اشترت حصة الأجانب من هذا المصرف تمت خصصته كلياً. ولقد كلفت إعادة هيكلة المصارف وإصلاحها ما يناهز 19 مليار أوقية وهذه تكلفة باهضة قد تؤثر كثيراً على جهود التنمية المحلية تأثيراً بالغاً.

أما في مجال السياسة النقدية المتبعة من أجل تحقيق أهداف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، فقد ركزت هذه الإجراءات على وسائل مراقبة حجم الكتلة النقدية ووضع سقف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة وإصلاح هيكل أسعار الفائدة، وكذلك توجيه القروض الداخلية إلى القطاعات ذات الأولوية².

¹ محمد ولد عمار و آخرون سياسة و إدارة سعر الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 1997 أبو ضبي، ص: 503.

² البنك المركزي الموريتاني، تقرري عن النظام المالي الموريتاني، مارس 1998، ص: 10.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

جدول رقم 2 يوضح تطور مصادر النظام النقدي و مقابلاته في موريتانيا خلال الفترة 1988/84.

السنوات	البيان	1983	1984	1985	1986	1986	1988
النقود اليدوية	3024	3307	4054	4556	5600	5845	
النقود الكتابية	5056	5983	7659	4015	7668	8187	
مجموع النقود	8080	9290	11713	11571	13268	14032	
أشباه النقود (ودائع لأجل)	1995	1702	1921	3471	4244	3971	
قروض خارجية طويلة الأجل	116	100	55	79	99	2350	
مصادر صافية أخرى	1285	944	3010	2785	3475	4297	
إجمالي الصادر	11485	10184	10479	12236	14154	16058	
الموجودات الأجنبية الصافية لدى البنك المركزي	1533	3750	5100	5007	5132	5607	
الموجودات الأجنبية الصافية لدى البنوك التجارية	5065	5864	5498	4563	3804	3400	
مجموع الموجودات الأجنبية الصافية	6598	9614	09698	9570	8936	9007	
ديون صافية على الدولة	5141	5016	4485	4444	4224	4207	
ديون على الاقتصاد	21942	14746	15692	17462	18867	20858	
مجموع الديون	18083	19762	20177	21906	23091	25065	
إجمالي المقابلات	11485	10148	10479	12336	14154	16058	

المصدر - مجامع الحسابات الوطنية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1990

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم والدفع

يهدف هذا البرنامج وتعزيز الجهود والإجراءات الإصلاحية التي اتخذت في فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي حاول معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية العميقة، ويغطي هذا البرنامج الفترة 89- 1991 وهو ينطلق في تحديد إستراتيجية المهادفة إلى خلق نمو مستمر وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية من المحاور التالي:

1- تحسين حالة المدفوعات الخارجية من خلال إتباع آليات لتحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية وكذلك لتوجيه العرض والطلب.

2- إجراء إصلاح كلي للجهاز الإنتاجي الوطني حتى تتعزز وتنوع القاعدة الإنتاجية وتعم الجودة هذه المنتجات.

3- تطبيق سياسة فعالة لترشيد النفقات العامة وتخفيضها وزيادة الإيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.

4- العمل للوصول إلى مستوى مديونية ومعدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني.

5- التقليل من العبء الاجتماعي للبرنامج من خلال وضع إستراتيجية متماسكة لتعبئة الموارد البشرية عن طريق إعادة توزيع الدخل بصفة عادلة وخلق فرص عمل جديدة ومن خلال هذه المحاور تم تحديد الأهداف¹، الماكرو اقتصادية للبرنامج والتي تجسدت في محاولة تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج الإجمالي في حدود 3.5% وتحقيق مستوى استثمار عام يصل إلى 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 20% المحددة في البرنامج السابق ومن أهدافه كذلك تحقيق ادخار عادي في الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض عجز الحساب الجاري حتى يصل 9.8 من الناتج المحلي الإجمالي، ثم الوصول بمعدل خدمة الدين إلى حدود تتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع وهي 20% إلى 25% من حصيلة عائدات الصادرات في سنة 1991.

ولقد شملت الآليات التي اعتمدها البرنامج على إجراءات متعددة تتعلق بالمالية العامة والنقود والقروض و إصلاح المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار.

¹ Mohamed Salem ouled Abdessalem Problématique de l'ajustement de l'économie Mauritanienne mémoire DEA Université de Tunisie III F. SE. E. J 1989 P 104 .

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

سنركز هنا على أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال النقود وذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي و بالتالي تخفيض معدلات التضخم، ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال:

السعي إلى تجميد القروض الصافية للدولة عند مستواها في 1989، ووضع رقابة دقيقة لنمو قروض الاقتصاد، و ذلك لضمان توجيهها إلى القطاعات الإستراتيجية والقابلة للنمو، وبالفعل فقد لوحظ نمو معدلات القروض إلى الاقتصاد في سنوات برنامج الدعم والدفع فوصلت هذه المعدلات إلى 15.8% بدل 12% في المتوسط، ولقد تراجع هذا المعدل إلى 11.7% في سنة 1991.

وهذا التراجع يدل على إصدار البرنامج على الحد من نمو القروض إلى الاقتصاد وهو ما يتماشى مع السياسة النقدية الانكماشية التي ينتهجها البرنامج.

وبخصوص توزيع القروض فلقد انتهج البرنامج سياسة أحدثت تغييرا نسبيا في الأولوية النسبية لبعض القطاعات مقارنة ببرنامج التقويم الاقتصادي، فبعد أن كانت الصناعة تمثل المرتبة الثانية تراجعت لتترك مكانها لقطاع التنمية الريفية بعد قطاع الخدمات الذي يحتل المرتبة الأولى.

اما بخصوص القطاع المصرفي ، تم في إطار برنامج الدعم والدفع تدعيم وتعزيز إجراءات إعادة تنظيم وهيكله المصارف التجارية، وطبقت عليها قواعد التسيير السليمة المحددة في البرنامج من خلال تدعيم رقابة البنك المركزي على هذه المصارف¹.

وتمثلت إجراءات إعادة الهيكلة لهذا القطاع في البداية في إعادة تأهيل البنك الوطني الموريتاني (BNM) الناتج عن دمج كل من الشركة الموريتانية للبنك (SMB) والبنك الدولي لموريتانيا (BIMA)، كما شمل الإصلاح فتح رأس مال المصرف المذكور أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي على أن لا تتجاوز نسبة مشاركة القطاع الخاص أكثر من 30% في هذه الفترة، وكذلك تولي البنك المركزي كسلطة نقدية تحسين خبرة العاملين في هذا البنك، بل وبحث عن شراكة فنية أجنبية تضمن إدارة سليمة وفعالة لهذا البنك.

حاولت الحكومة من خلال هذا البرنامج تأمين الكفاءات الأساسية لاتحاد بنوك التنمية (UBD) الناتج عن اندماج كل من البنك الموريتاني للتنمية (BMDC) والتجارة والصندوق الوطني للتنمية (FND)، وقامت بتكوين العاملين فيه، ولقد حاولت أن تخلق منه مصرفا شعبيا غير مركزي على أن يشترك في رأس ماله القطاع

¹ الصربي ولد الشيباني، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره ص: 67

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

الخاص من أجل تحديد الواجبات التي يجب القيام بها فيما يخص إعادة هيكلة رأس المال وإدارة المصرف وأهدافه المالية.

وتعزيزا لهذه الإصلاحات تم تبني سياسة نقدية انكماشية تسعى إلى إبقاء نمو معدل الكتلة النقدية في حدود الكتلة النقدية في حدود تتلاءم مع وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم. وبالنسبة لمراقبة نمو معدل الكتلة النقدية فيلاحظ أن الإجراءات المتبعة قد حرصت على إبقائه في حدود متوسطة إلا أنه زاد عن المتوسط الطي سجله في البرنامج السابق حيث وصل 11.6% و 10.8 في 1989 و 1990.

على العموم فإن معدل نمو الكتلة النقدية قد شهد ارتفاعا مقارنة بسنوات برنامج التقويم الاقتصادي والمالي. وما دام الحديث عن الإصلاح المصرفي والسياسة النقدية لا بأس أن نقدم جدولا يوضح وضعية النظام النقدي ومقابلته.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

جدول رقم : 3 يبين مصدر النظام النقدي ومقالاتها في الفترة 1992/89.

1992	1991	1990	1989	البيان الفترة
7898	7352	6139	6040	النقود اليدوية
11484	11569	10668	9022	النقود الكتابية
19382	18921	16807	15062	مجموع النقود
6988	5982	5769	5562	أشباه النقود
26370	24903	22576	18624	مجموع الكتلة النقدية
5450	3376	1898	2163	قروض خارجية طويلة الأجل
16982-	244	1328	3705	مصادر صافية أخرى
14838	28035	25802	24492	مجموع المصارف

المصدر: الكتاب الوطني للإحصاء دليل إحصائي لموريتانيا 1993.

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع النقد أو الكتلة النقدية ظلت تنمو بمعدلات متزايدة وقد كان واضحا أن هناك قدرا كبيرا من التحكم في ذلك المعدل من سنة إلى أخرى.

أما أشباه النقود فإنها بعد أن سجلت معدلا سالبا في سنة 1989 حيث تراجعت من 3971 مليون أوقية إلى 3562 مليون أوقية عرفت معدل نمو مرتفع في سنة 1991 حيث وصلت إلى 5769 مليون أوقية و لقد ساهم كثيرا في رفع معدل نمو الكتلة النقدية.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامجي الإصلاح الاقتصادي والإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية

لقد كان برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي غطى الفترة 92- 1996 كان يهدف إلى الوصول إلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.5% ومحاربة التضخم حتى تتراجع نسبة إلى أقل من 3.6% وهي

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

نسبة منخفضة جدا مقارنة مع معدل التضخم الشائع في الاقتصاد الموريتاني والذي وصل إلى 12%، وأخيرا عمل هذا البرنامج من أجل تخفيض عجز الحساب الجاري إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995¹.

لقد سعى الإصلاح المصرفي في هذا البرنامج إلى تدعيم الإصلاحات التي جرت في تلك البرامج السابقة وركز هذا البرنامج على:

- تعزيز دور القطاع الخاص في القطاع المصرفي، وتجسد ذلك في إعادة هيكلة البنك الوطني لموريتانيا (BNM) الذي أصبح رأس ماله في بداية 1993 مملوكا بأكمله من طرف القطاع الخاص، وكذلك البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI).

وتم اقتراح إدخال القطاع الخاص في رأس مال اتحاد بنوك التنمية (UBD) إلا أنه وبسبب الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها محافظة المالية، لم يستجب الخواص لهذا العرض، ولم يكن أمام الحكومة إلا تحمل الخسارة وإعلان تصفيته في 1993².

وتم تحويل ملكية بنك البركة الإسلامي الموريتاني من مصرف مشترك مابين الدولة والقطاع الخاص المتمثل في مجموعة دال البركة إلى مصرف يستحوذ القطاع الخاص على 90% من رأس مال و10% الباقية من نصيب البنك المركزي الموريتاني.

وفي نفس الفترة وفي يناير 1995 تم إنشاء مصرف مشترك بين القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي هو البنك العام لموريتانيا، وتمت دراسة إمكانية إنشاء مصرف يتولى توفير السكن وهو مصرف تساهم فيه أهم المؤسسات العمومية.

بالإضافة إلى البنك المركزي الموريتاني هذا فضلا عن مساهمة القطاع الخاص المتمثل أساسا في أسهم المصارف التجارية وكذلك مؤسسات التأمين.

رافق هذه الإجراءات استصدار قانون جديد بخصوص تحصيل المصرفية والتي يعتبرها البعض هي السبب في أغلب الأزمات التي تعاني منها القطاع، بل وتأسست وكالة مكلفة بتحصيل هذه الديون في سنة 1993، مسيرة من طرف الدولة.

¹ Marchée Tropicaux et méditerranées no 2604, Op cit P 31

² المصرف المركزي الموريتاني، 98 مارس، مصدر سبق ذكره، ص: 10.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

أما بخصوص السياسة النقدية فلقد واصل البنك المركزي تنفيذ سياسته الانكماشية، حيث رفع معدل الخصم إلى 11% سنة 1993 بدل 10% في سنة 1992، كما حددت معدلات الفائدة الدنيا على الحسابات الادخارية بـ: 9%، وسعيا منه لتطوير وتحسين أداء الوساطة المالية، تم طرح أذون الخزينة في السوق المفتوحة وكان من نتائج هذه السياسة الانكماشية أن تراجع معدل نمو الكتلة النقدية من 6% في 1992 إلى 2% في 1993.

لقد اعتبر البرنامج عدم كفاءة عمال القطاع المصرفي عائقا أما تطوره فركز على ضرورة تكوين هؤلاء العمال وزيادة تدريبهم، ولقد أرجع هذا البرنامج الكثير من التجاوزات والفوضى والتسيب الذي يشهده القطاع إلى ضعف التكوين ومستوى التأهيل ونقص الخبرة، وبدأ المركز الدولي لتكوين الأفراد المصرفيين CIFPB بتدريب و تكوين بعض الأطر المصرفية الموريتانية منذ 1988 كما قام شركاء موريتانيا في الإصلاح الاقتصادي، بإعداد دورات ينظمها خبراء البنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي وذلك في شكل برامج تكوينية تستهدف سيطرة العمال على الأساليب والتقنيات الأكثر تطورا.

أما البرنامج المعروف بالإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية فعمل على تعميق تلك الإجراءات الهادفة إلى التطبيق السليم للطرق الفنية والتقنية لقواعد التسيير السليم خاصة تلك النسب الاحترازية التي تركز عليها برامج الإصلاح والتي تحد من المخاطر.

وتم تحرير أسعار الصرف وأصبحت الأسعار تحدد يوميا على أساس سلة من العملات النعمة في التجارة الخارجية لموريتانيا كما تم الترخيص لفتح مكاتب صرف مستقلة عن المصارف مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية، وكذلك من أجل توسيع السوق الحرة ومنافسة المصارف سعيا لمصلحة السوق والمستهلك، وتمتلك هذه المكاتب وكذلك المصارف حسابات لدى وكلائهم الخارجيين، وبالفعل في 31 دجبر 1995 أعلن البنك المركزي رسميا توحيد سعر الصرف، وتمت زيادة الحصة التي يمكن للمصدر أن يستفيد منها ووصلت إلى 80% بدل 40% و بقيت 20% المتبقية لتدعيم احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة.

وما دام الحديث عن إصلاح النظام المصرفي فلا بأس من تقديم بعض الأرقام لتوضيح وضعية الكتلة النقدية ومقابلاتها في هذه الفترة¹.

¹ البنك المركزي الموريتاني ، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس 1998.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

جدول رقم 4 يوضح مصادر النظام النقدي ومقابلاتها خلال الفترة 1997 / 93.

1997	1996	1995	1994	1993	السنوات البيان
5854	5093	7383	8598	9097	الإصدار النقدي
11727	11134	10819	11218	11841	النقود الكتابية
17518	16227	18202	19816	20938	مجموع النقد
9109	8476	7817	07612	6635	أشباه النقود
26690	24703	26019	27428	27573	مجموع الكتلة النقدية
15850	17758	14500	7836-	3838-	بنود أخرى صافية
10830	10203	8261	19592	23735	مجموع المصادر = مجموع المقابلات
34425	21030	12423	5486	6218	موجودات خارجية لدى البنك المركزي
4165	3853	3556	3561	4305	موجودات خارجية لدى البنوك التجارية
38590	24883	15981	9047	10523	مجموع الموجودات الخارجية
40752	35757	40597	41934	39763	التزامات خارجية
25419	14421	1351	9289	11159	ديون صافية على الدولة
38411	35498	31526	43190	41816	ديون على الاقتصاد
12992	21077	32877	52479	52975	قروض داخلية

المصدر: المصرف المركزي الموريتاني - نشرة إحصائية فصلية - مارس 1998.

نلاحظ من الجدول أن الكتلة النقدية استمرت تتناقص ببطء حتى 1996 حيث شهدت زيادة مفاجئة، بحيث انتقلت من 24703 مليون أوقية إلى 26690 مليون أوقية في ديسمبر 1997 وهذه الزيادة تجسدت زيادة كل مكونات الكتلة النقدية.

.. تطور النظام المصرفي الموريتاني

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناول الفصل من خلال مباحث مراحل تطور النظام المصرفي ويمكن تقسيم تلك المراحل إلى:

أ- مرحلة التبعية النقدية 1960-1972.

يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بغياب جهاز مصرفي وطني، حيث وجدت خلالها ثلاثة فروع تابعة لأصول أجنبية. بالإضافة إلى عدد من العوائق المؤسسية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وهو ما حال دون بروز سياسة نقدية تعمل على تحقيق معدلات مناسبة وفعالة من المخدرات.

ب- مرحلة الاستقلال النقدي 1973.

تميزت هذه المرحلة بإنشاء البنك المركزي 1973 وصدور قانون تنظيم المهنة المصرفية 74/21 المنظم لصلاحيات الجهاز المصرفي من جهة، كما عرفت هذه المرحلة توسعا نقديا إلى توسع الدخل النقدي أكثر من التوسع الحاصل في الإنتاج الحقيقي .

ج- مرحلة الإصلاح المصرفي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

عرفت مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي بإصلاحات جوهرية مست النظام المصرفي الموريتاني أهمها:

- تحويل حصص البنك المركزي من رؤوس أموال المصارف التجارية إلى الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه المصارف وذلك من أجل التركيز على دوره التقليدي في الرقابة والإشراف على وضع السياسة النقدية للدولة.
- تطهير ميزانيات بعض المصارف وكذلك حوصصة البعض الآخر.
- تدعيم وتحسين رقابة البنك المركزي على المصارف الثانوية.

تمهيد

لقد عاشت موريتانيا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، ظروفًا اقتصادية نتجت عن حرب الصحراء التي خلفت خسائر سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي وكذلك تواصل موجات الجفاف، هذا بالإضافة إلى تزايد حجم الديون الخارجية والحاجة الماسة إلى المزيد من العملة الأجنبية لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات في ظل تدني حصيلة الصادرات عن تغطية الواردات بسبب ارتفاع أسعار الواردات الراجع إلى التضخم العالمي.

وكان لتلك الظروف تأثير على مستوى الأسعار المحلية إلا أن معدلاتها كانت عادية بالنسبة للتضخم الذي يسود العالم، ويعود ذلك إلى مراقبة السلطات للأسعار من جهة و تحمل عبء دعم السلع الأساسية من جهة أخرى، ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي اتجهت موريتانيا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على قروض جديدة مقابل بدء موريتانيا منذ 1985 تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل التغلب على تلك الاختلالات، طبقت موريتانيا برنامجًا تصحيحيًا شاملًا للفترة (1985-1991)، استكمل ببرنامج يغطي الفترة (1992-1996) والبرنامج الوطني لمكافحة الفقر (1998-2015).

سيتناول هذا الفصل لمحة عن الاقتصاد الموريتاني في المبحث الأول وفي المبحث الثاني السياسة النقدية في موريتانيا، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الموريتاني

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في شمال غرب إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي بطول 750 كلم وتبلغ مساحتها 1030.000 كلم²، تغطي الصحراء أكثر من ثلثها، وتشكل موريتانيا بهذا الموقع حلقة الربط بين الوطن العربي وأفريقيا السوداء، وقد نالت موريتانيا استقلالها من فرنسا في 28 نوفمبر 1960، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي 942.000 نسمة، يمثل البدو الرحل منهم حوالي 70% و 15% من سكان القرى، أما سكان الحضر فلا يتجاوزون 7%¹.

قد اعتمدت موريتانيا على أسلوب التخطيط المتوسطي ابتداء من سنة 1963، حيث عرفت البلاد أربع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من سنة 1963 إلى 1985.

¹ الشيخ ولد عبد الله، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، ص 49.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

جاءت الخطة الأولى رباعية وغطت الفترة (1963-1966) ولو أنها قد سبقت بمشروع لخطة ثلاثية تغطي الفترة (1960-1963)، ثم جاءت الخطة الثانية رباعية وشملت السنوات (1970-1973)، ثم تلت ذلك خطة الثالثة وهي خماسية وغطت الفترة (1976-1980)، والرابعة التي جاءت خماسية على غرار سابقتها وغطت الفترة (1981-1985).

ومع نهاية الخطة الرابعة كان معدل الناتج المحلي يهبط سنويا، وقد بلغ معدل الاستثمارات في نفس الفترة 32% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة وميزان المدفوعات سنة 1984 بلغ على التوالي 3.6 مليار أي ما يعادل 7.9 من الناتج المحلي الإجمالي، و12 مليار أوقية وهو ما يعادل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، كل هذا في وقت بلغ فيه مستوى المديونية حجما خطيرا حيث ارتفع حجم الدين العام من 0.083 مليار دولار سنة 1970 إلى 1.362 مليار دولار سنة 1980 ثم إلى 1.525 مليار دولار سنة 1984.

وقد وجدت موريتانيا نفسها في منتصف الثمانينات أمام أزمة حادة تمثلت في تراجع أداء معظم المؤسسات الاقتصادية، ووجود إختلالات داخلية وخارجية، ونتيجة لذلك لجأت إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، فكان ذلك بداية لتبني الإصلاحات الاقتصادية التي انتشرت الدعوة إليها خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية للدول النامية سنة 1982.

وقد تبنت موريتانيا على غرار هذه الدول في منتصف الثمانينات سياسة الإصلاح الهيكلي وذلك بعد أن سادت خيبة أمل فيما يتعلق بنتائج الخطط التنموية التي طبقت طيلة الفترة السابقة، ومن أجل مواجهة هذا الوضع السيئ شرعت الحكومة في سياسة الإصلاح الهيكلي هادفة من وراء ذلك إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ورأت بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن تتم الأمور التالية¹.

- 1- حرية الأسعار؛
- 2- عقلنة الإنفاق؛
- 3- إعادة معايرة النقود؛
- 4- إعادة هيكلة المؤسسات العامة؛
- 5- تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية.

¹Banque centrale de Mauritanie, direction de la balance de payments, résumé synthèse de programme d'ajustements structurels en Mauritanie, P7

سنقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول يتناول الموارد الطبيعية في موريتانيا ، و الثاني يتناول برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات المطبقة خلال هذه البرامج.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

1-القطاع الزراعي

1-1الوسط الطبيعي

موريتانيا بلد منبسط، رتيب المظهر وتحيمن عليه السهول والمساحات الصحراوية التي أهمها الجبابات الكبرى ، وفي الواقع فانه باستثناء كدية الجبل التي تصل اعلي نقطة فيها إلى حوالي 915م فان الارتفاعات على امتداد هذه المساحات لا تتجاوز 500متر.

وتندمج موريتانيا ضمن البنيات شبه الجافة شأنها في ذلك شأن معظم الدول الساحلية ، ويتجلى ذلك في ارتفاع درجات الحرارة، وضعف التساقطات المطرية، وعدم انتظامها ومحدودية الغطاء النباتي، ومصادر المياه سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو الجوفية، تقسم الأقاليم البيئية في موريتانيا إلى ¹.

الإقليم الصحراوي

يشمل المناطق الواقعة شمال خط المطر، بير أم قرين، والزويرات، ويتميز هذا الإقليم بندرة الأمطار، لبعده عن تأثير الرياح الموسمية، كما يتميز بمناخه الصحراوي الحار الجاف حيث يعد أكثر الأقاليم الموريتانية تعرضا لرياح الهرماتان الحارة الجافة المحملة بالأتربة والغبار، ويتميز هذا الإقليم بالفقر الشديد في نوعية وكثافة وأطوال الغطاء النباتي، وتتركز النباتات هنا في أعماق الأودية والمناطق المنخفضة بين الكثبان الرملية والتلال، ومعظم النباتات في هذا الإقليم موسمية لا تتجاوز دورة حياتها أربعة أشهر في فترة سقوط الأمطار، ولهذا فان الإبل هي الحيوانات الوحيدة القادرة على الرعي في هذه الأقاليم وإن كانت الأغنام (الماعز) تربى على نطاق ضيق في الواحات التي تعتمد على المياه الجوفية ، كما تنتشر في هذا الإقليم بعض السبخات مثل سبخة الجبل وسبخة شمشان ونمو حولها بعض النباتات المحلية ، وتعتمد كل مدن هذا الإقليم على المياه الجوفية.

الإقليم شبه الصحراوي

¹ مهدي الصحاف ، ومصطفى كاهر، دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة ، الطبعة الأولى، بغداد 1981، ص : 46.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

يشمل المناطق الواقعة بين خطي المطر (100 و 200 مم) وتمثله مدن، ولاتة، تجكجة، ويتميز هذا الإقليم بتعرضه للمؤثرات الصحراوية وأكثر من تعرضه للرياح الموسمية وهو اقل حرارة وجفافا من الإقليم الصحراوي ، حيث تزداد نسبيا كثافة الغطاء النباتي حول حافات الهضاب والأودية المحيطة بها وكذلك حول السدود بدرجة كبيرة ، وبالذات في المناطق ذات التربة الزراعية نسبيا، كما تربي الإبل والماعز في هذا الإقليم بدرجة كبيرة .

إقليم الساحل الإفريقي

يشمل المساحات الواقعة بين خطي المطر (200 و 400 مم) وتمثل هذا الإقليم، النعمة، الآق، كيفه ، لعيون، ويتأثر هذا الإقليم بصورة واضحة بالرياح الموسمية الممطرة ولهذا تنخفض درجات الحرارة فيه بسبب كثافة الغطاء النباتي وارتفاع معدلات تساقط الأمطار، ونظرا لغنى الإقليم النسبي من حيث كثافة وأنواع وأطوال النباتات فقد أصبح المجال الرئيسي للرعي موريتانيا وخصوصا في الأجزاء الوسطى والشمالية منه حيث تناسب المراعي فيها رعي الإبل والأغنام والماعز، في حين أن الأجزاء الجنوبية من هذا الإقليم تمثل مراعي مناسبة للأبقار، كما تنشط الزراعة المطرية في أجزائه الجنوبية وأهم المزروعات هي الذرة البيضاء، وتكثر السدود، كما تعتمد معظم مدن هذا الإقليم على الآبار التي تغذيها مياه الأمطار أو على المستنقعات الموسمية ويضم هذا الإقليم غالبية مراكز العمران في موريتانيا.

إقليم حوض النهر (نهر السنغال)

يشمل المساحات الواقعة ضمن وادي نهر السنغال ومع أن كمية المطر تصل إلى (350مم) غلى معظم المدن الواقعة على النهر إلا أن الجريان السطحي الدائم لنهر السنغال كاف لخلق بيئة غنية نباتيا وحيوانيا، و تنخفض درجات الحرارة بشكل ملحوظ بسبب كثافة الغطاء النباتي، وتمثل المدن الواقعة على النهر هذا الإقليم وخصوصا سيلبالي، بوقي، كيهيدي، وتنمو في هذا الإقليم غابات الطلح والمتسلقات والأشجار دائمة الخضرة، و يشكل هذا الإقليم المنطقة الزراعية الأولى في موريتانيا كما تتم تربية الأبقار بكثافة في هذا الإقليم حيث توجد أهم المشاريع الزراعية الموريتانية وخصوصا زراعات الأرز والخضروات، إضافة إلى الزراعات التقليدية (الذرة البيضاء، الدخن، البطيخ، وال فول السوداني ، ...) وتسجل في هذا الإقليم اعلي الكثافات السكانية.

إقليم السواحل المحيطة

يشمل هذا الإقليم شريطا ضيقا يتراوح عرضه بين (20-30 كلم) ويمتد من انجاتو جنوبا مع الحدود مع السنغال وحتى الرأس الأبيض شمالا على الحدود مع الصحراء الغربية ويمثل هذا الإقليم مدن انواكشوط، انوزيوا ... ويتأثر هذا الإقليم بالرياح البحرية الشمالية الغربية، وأمطار هذا الإقليم شتوية شمال انواكشوط وصيفيه جنوبه ، ويتأثر هذا الإقليم بتيار كناريا البارد حيث يلطف من درجات الحرارة، ويزيد من معدلات الضباب ويقلل من

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

فرص تساقط الأمطار بسبب تبريده للمياه مما يقلل من احتمالات التبخر، ويتميز هذا الإقليم الساحلي بتربة شديدة الملوحة، وتنتشر السبخات في هذا الإقليم (اندرامشة، انتريريت، ...) وتنمو في هذا الإقليم بعض النباتات المحلية التي تعتبر غذاء مفضلا للإبل، وتتغذى هذه النباتات على الضباب والندى وكذلك على الرطوبة الدائمة للتربة.

في هذا الإقليم توجد أهم المحميات الطبيعية في موريتانيا (الحديقة الوطنية لحوض ارقين 1976) على مساحة تقدر بـ 1200 كلم مربع ويقع جزء منها في الماء والجزء الآخر على اليابسة، وتمتد هذه المحمية على السواحل الموريتانية الواقعة بين رأس تمريس وشمال رأس اقادير، تتميز هذه المنطقة بضخالة مياهها وغناها البيولوجي حيث هي ملجأ آمن تضع فيه الأسماك بيضها وتتكاثر فيه، كما تلتقي في هذه المنطقة الأنواع الحيوانية والنباتية المختلفة ذات الأصل البارد مع الأخرى ذات الأصل الحار، كما تعد المنطقة غنية بأنواعها النباتية والحيوانية البرية إضافة إلى كونها مهجرا مفضلا لأعداد هائلة من الطيور يقدر عددها بـ (2,5 مليون طائر) ولهذا التنوع اعتبر الحوض مكن المناطق الساحلية الهامة في موريتانيا.

إذن ان - من بين عوامل أخرى - اختلاف الظروف البيئية في موريتانيا إلى تباين الظروف الاقتصادية (النشاط، العمل، الفقر ...) والظروف الاجتماعية (الأمنية، معدل الخصوبة، الوفيات، العمر المتوقع، الوعي الصحي، ظروف السكن ، ...) كما أدى أيضا إلى تعدد مصادر المياه حيث تتوفر موريتانيا على مصادر مياه سطحية هائلة ودائمة التدفق تقدر بـ 6 مليار متر مكعب في السنة نصفها من نهر السنغال والباقي هو معدل الإمكانيات لسعة تخزين السدود ونقاط المياه.

تعد المياه الجوفية المصدر الأساسي لكافة مدن البلاد - باستثناء مدينة روصو المزودة بمياه سطحية - و تتوزع المياه الجوفية بشكل متفاوت في البلاد، وتنتشر بطريقة متميزة وسط أربعة مجمعات جيولوجية مائية كبرى هي¹:

- الحوض الرسوبي الساحلي الذي ينشر على مساحة أكثر من 90 ألف كلم مربع ويشمل مناطق التارزة، جزء من لبراكنة، وجورجول، انشير، انواذيبو ويحتوي على مصادر هائلة من الماء وهي معرضة للنضوب والتأثر بمياه البحر.

- القوس الموريتاني، وهو يغطي جزئيا منطقة كيدماغة، لعصابة، تقانت، ويحتوي بعض نقاط المياه ويمتاز بارتفاع تكاليف استغلال هذه المياه نتيجة العوامل الجيولوجية.

¹ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، إستراتيجية التنمية، مرجع سابق، ص: 70.

- الحوض الرسوبي في تاوندي، والذي يغطي ثلاث أرباع أراضي موريتانيا، وتواجد المياه فيه كميا ونوعيا، مرهون بطبيعة الصخور المانعة لمجرى المياه ودرجة انشطارها وموقعها.
- الشمال الموريتاني (طية الرقيبات) وهي منطقة غير مواتية من الناحية الهيدرولوجية .

1-2 الفلاحة

تبين من دراسة المواقمات البيئية إن الظروف الطبيعية غير مشجعة لهذا القطاع في معظم أنحاء البلاد، نتيجة نقص الخبرة، وبدائية الآلات، وضعف التنظيم التعاوني، وتخلف الأساليب الزراعية، وضعف التمويل، واتساع المسافة بين مختلف النقاط وضعف وانعدام البنية التحتية، مما أدى إلى تدني الإنتاج والإنتاجية وفيما يلي أهم أنماط الزراعة في موريتانيا¹:

الزراعة المطرية

تعتمد أساسا على الأمطار المتساقطة في فصل الخريف (45 يوما) بشكل مكثف، وتتفاوت هذه المناطق ، حيث تكثر الأمطار كلما اتجهنا إلى الجنوب، الحوضين ولعصابة وكيدماغة والترازة، وقد أدى هذا التفاوت إلى تباين في المناطق من حيث، كمية المساحات الصالحة للزراعة والمزروعة، وتركز السكان، وتوجيه السياسات الزراعية للدولة المتعلقة بإقامة السدود واستصلاح الأراضي، وبرامج تثبيت الرمال المتنقلة، وتنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي: زراعة السهول، زراعة المنخفضات (الوديان)، و زراعة السدود².

إن الاعتماد الكلي لهذا النوع من الزراعة على الأمطار يجعل إنتاجها يمتاز بالتذبذب، حيث شهدت بعض السنوات معدلات تزايد سالبة، وفي سنوات الإنتاج الجيد لم يتجاوز معدل النمو السنوي 1,47%، وأهم محاصيل هذا النمط الزراعي، الذرة البيضاء والصفراء، الفاصوليا (المحاصيل التي تحتاج إلى كميات من المياه كبيرة).

الزراعة المروية

تقدر المساحة القابلة للري بمياه نهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار يستغل منها حتى الآن حوالي 25% على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER).

¹ محمد ولد اعمركت، دور الزراعة في تنمية الاقتصاد الموريتاني، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 995، ص : 137.

² محمد بن أعمر، الأمن الغذائي في موريتانيا، بحث الدبلوم في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص: 14.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

إن حضور الدولة واهتماماتها بالزراعة المروية أدى إلى محاولة تحديث أساليب الزراعة المروية، باستخدام وسائل حديثة وإنشاء مزارع نموذجية كما هو الحال في:

- سهل امبوريه، يقوم على استصلاحه فريق عمل صيني؛
 - المزرعة النموذجية في قرقول، بتمويل مشترك بين الحكومة الموريتانية وبرنامج الأمم المتحدة؛
 - المزرعة النموذجية في بوقي، بتمويل مشترك بين منظمة استثمار نهر السنغال وبرنامج الأمم المتحدة؛
 - المزرعة التجريبية، في كيهيدي بتمويل وإشراف وطنيين؛
 - يضاف إلى هذه المناطق مناطق مستغلة من طرف الخواص وبعض التعاونيات والجمعيات الزراعية التي أصبحت تتزايد وتتضاعف خبرتها في السنوات الأخيرة.
- أهم محاصيل هذا النمط الأرز، الذرة، الخضر والبطيخ ...

الزراعة الفصلية (زراعة الواحات)

تتركز في الواحات والوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع المياه بالوسائل التقليدية في الغالب - باستثناء السنوات الأخيرة وما عرفته من إدخال لوسائل لاستخراج المياه - ويزرع في هذه المناطق في فصل الشتاء محاصيل عدة منها: الذرة، الحنء، التمور، الدخن، الخضروات ...

يتركز هذا النوع من الزراعة أساسا في شمال البلاد ووسطها حيث ارتفاع درجات الحرارة - لا تقل عن 28 درجة - إلا أن هذا النشاط عرف تراجعا في بعض سنوات الجفاف، مما أدى إلى هجرة وتحول الكثيرين من المزارعين إلى أنشطة أخرى، وهذا ما تطلب قيام الدولة بإنشاء - مشروع الواحات - الهادف إلى تقديم معونات فنية ومالية إلى أصحاب الواحات للرفع من مستوى إنتاجيتهم ثم إنتاجهم.

إن الطبيعة الصحراوية المسيطرة على معظم الأراضي الموريتانية تجعلها غير مؤهلة لإنتاج كل المحاصيل وبالذات في المناطق غير النهرية فهي تنتج مثلا¹

-الذرة والدخن، يزرعان في حوض النهر وبعض المناطق المطرية، وتمثل المساحة المزروعة من هذا المحصول 45% من المساحة الكلية المزروعة ويبلغ متوسط الإنتاج والإنتاجية على التوالي 93,1 ألف طن و0,68 طن للهكتار؛

-القمح والعشير، يزرعان في مناطق السدود والأودية؛

- والواحات ويعد القمح من أهم العناصر المكونة للوجبة الوطنية الموريتانية إلا أن أهميته في المحاصيل الزراعية ما زالت قليلة، فقد بلغ إنتاج القمح في السنوات 90 و 93 ، 96 و 98 على التوالي 600،600،600،817 طن،

¹ ONS annuaire statistique 98p46

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

وفي نفس الوقت مازالت الحاجة إلى الخارج قائمة، حيث استوردت موريتانيا في السنوات 95،96،97 و 98 من القمح 26،44،55 و 7،118 ألف طن و بالنسبة للقمح 63،57،67، و 84،6 ألف طن في نفس السنوات¹.

-الأرز، يزرع في منطقة الترازو وقرقول ويزرع بأسلوب شبه حديث، وبالذات في منطقة النهر حيث الرطوبة عالية، مما يمكن من زراعة الأرز مرتين في السنة مما زاد من الكميات المنتجة وقد بلغ إنتاج الأرز في السنوات 90،93،96،98 على التوالي 31078، 7045، 40049، 61151، طن في حين مازالت الحاجة إلى الخارج هي: 46،66 و 92 ألف طن في السنوات 95،96 و 97 على التوالي

-الخضروات والتمور: يقدر عدد النخيل بحوالي مليون نخلة موزعة على ادرار، تقانت، لعصابة، حيث بلغ إنتاج الخضروات 18000 و 29625 و 59263 و 82176 طن في السنوات 90،93،96، و 98 على التوالي، في حين وصل إنتاج التمور إلى 12351 طن

الجدول (رقم 5) تطور المساحات المزروعة بمليون هكتار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	89	97	96
217	154	212	109	194	207	223	175	182	192	271

Source : ons , annuaire statistique , 1995,2005 p 41

3-1 التنمية الحيوانية

(الثروة الحيوانية) يلعب المناخ الدور البارز في تحديد نوعية المواشي التي يمكن أن تعيش في المنطقة، وموريتانيا تحكم عليها طبيعتها الصحراوية وإطالاتها على المحيط الأطلسي أن تمتلك ثروة متميزة، ففي الجنوب الممطر تعيش الأبقار والماعز (الأغنام) والإبل والخيول والحمير، أما في الوسط والشمال فتعيش الإبل والغنم نتيجة قدرة هذه الحيوانات على تحمل قساوة المناخ.

إذن تتوزع الثروة الحيوانية توزيعا يتفق مع توزيع المراعي، ففي الإقليم الشرقي (الحوضين ولعصابة) يوجد ما يزيد على 64% من الأبقار و 47% من الأغنام والماعز و 40% من الإبل، ويرجع هذا التركيز إلى الظروف المناخية المناسبة للرعي وعدم وجود أنشطة منافسة لهذا القطاع، أما إقليم النهر فهو يضم 32% من الأبقار و 45,8% من الأغنام والماعز و 21,2% من الإبل، أما بقية البلاد فتكاد تنعدم فيها الأبقار إذ تضم ولاية تاقنت 3,6% من مجموع الأبقار في حين يضم الشمال حوالي 38% من الإبل.

¹ Ministère des affaires économiques et du développement , bilan économiques social 90/98 2001 p 94

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

تعتز الشرة الحيوانية جملة من المشاكل منها، عدم وجود مشروع نموذجي (حكومي او خاص) عدم وجود نظام تسليفي (القروض)، ضعف مبادرة الخواص في الاستثمار في هذا القطاع باستثناء بعض مصانع الجلود والألبان المحصور النشاط (انواكشوط، انواذيبو مثلا) ومحصورة التخصص (لا توجد مصانع لمشتقات الألبان و الجلود) كما يعتمد القطاع على الجهود الخاصة لأصحاب الشرة الحيوانية الذين يعتمدون عليه كمصدر للرزق، ويغلب طابع البداوة والأمية على هؤلاء مما يجعلهم يهتمون بالأعداد قبل النوعيات، إضافة إلى أن الأعداد التي يبيعونها من هذه القطعان لا تتجاوز حدود احتياجاتهم المعيشية مما يقلل من دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ويزيد - مع الوقت - من الضغط على المراعي الفقيرة بأعداد لا تتحملها وهذا ما يزيد من فقرها وتصحرها (البيئة والتنمية).

إذن لا بد من وضع خطة محكمة لإعادة تأهيل هذا القطاع، وتطويره بشكل يتناسب مع دوره الهام في توفير فرص العمل ومساهمته في الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات عن طريق تحسين النظام التسويقي.

الجدول (رقم 6) تطور الماشية (بالآلاف من الرؤوس)

	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
البقر	1200	1200	1100	1111	1122	1353	1394	1434	1477
الغنم	8900	9078	9260	9441	9634	10851	11393	11961	12569
الابل	1080	1091	1102	1113	1124	1162	1185	1207	1231

Source : B.C.M. bulletin trimestriel des statistiques , mars : 2000 p 40

الجدول (رقم 7) تطور الماشية من 98 إلى 2004 بالمليون رأس

النوع	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الابقار	1448	1498	1550	1620	1686	1315	1354
الغنم	11960	12558	13384	13885	14045	14329	15900
الابل	1206	1230	1288	1329	1381	1323	1350

المصدر: التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية سنة 2005

2-القطاع الصناعي

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

يضم عادة القطاع الصناعي، الصناعات الاستخراجية (المعادن ، الصيد الصناعي) والصناعات التحويلية ، إلا أننا هنا سنركز على الموارد الطبيعية وبالذات المعادن على أن نفرد نقطة خاصة للصيد نتيجة أهميته في الاقتصاد الموريتاني¹.

كانت أهمية هذا القطاع محدودة في السنوات الأولى نتيجة حداثة الدولة وانعدام البنية اللازمة، لكن بمجرد أن بدأ استغلال مناجم الزويرات الحديدية وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 39% عام 1969، إلا أن هذه المساهمة سرعان ما انخفضت نتيجة عوامل دولية (انخفاض أسعار الحديد في العالم) و عوامل داخلية (منها حرب الصحراء) لتصل إلى حدود 23% سنة 1974.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد عرفت ازدهارا كبيرا في السبعينات نتيجة توجه الفكر الاقتصادي للدول المتخلفة في مرحلة معينة وفهمها لمفهوم التبعية والاستقلال وما ترتب على ذلك من تشجيع وخلق لصناعات وطنية، مصنع السكر، الألبان، الزيوت، تكرير البترول .. (سياسة الإحلال محل الواردات) معوضة للسلع المستوردة، وفي مرحلة لاحقة توجيه هذه الصناعات نحو التصدير (الصناعات الموجهة إلى التصدير) ورافق النهج سياسة تسهيلية للقروض من اجل خلق قطاع خاص وطني ، وهذا ما لم يسمح بالتطور الطبيعي لهذا القطاع وولادته بعملية قيصرية ترتب عليها القول اليوم، هل وصل القطاع الخاص الموريتاني درجة النضج و الوعي (غير أبوي) والتنظيم (وجود نظام محاسبي) التي تمكنه من زيادة التنمية في موريتانيا وفق متطلبات العولمة ؟

إن الأهداف المطلوبة في هذا التوجه (سياسة الإحلال محل الواردات، والصناعات الموجهة إلى التصدير) لم تتحقق نتيجة عوامل كثيرة منها الداخلي مثل، عدم وجود البنية التحتية، ضيق السوق، عدم وجود العمالة المتخصصة، عدم وجود قانون للاستثمار مشجع، قلة العملات الصعبة.

ومنها الخارجي مثل، ضعف التجارة البينية بين دول الجوار، المنافسة الدولية، الركود الاقتصادي العالمي، ارتفاع أسعار الفائدة.

2-1 المعادن

تمتلك موريتانيا موارد معدنية هامة بفضل التنوع البيولوجي للطبقة الباطنية و العدد الكبير من المؤشرات الدالة على وجود عدد من المعادن غير الحديدية ، و ضخامة مناجم الحديد فيها و الذي تتولى استغلاله والتنقيب عنه الشركة الوطنية للمناجم.

¹ محمد يسلم ولد سقان، التنمية الصناعية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 94 ص: 8.

و من بين المعادن غير الحديدية، يتواجد النحاس في منطقة قلب أم قرين، و تشير الدراسات إلى وجود آثار لهذا المعدن في الجنوب، كما تم العثور على الذهب و على عدد مكامن الجبس و الملح من جهة، ومن جهة تم العثور على مؤشرات لمكان الرصاص و الكروم و المنغنيز و اليورانيوم و الرمل الأسود و التربة النادرة في عدد من المناطق الجيولوجية المختلفة ، و أصدرت تراخيص للتنقيب عن عدد من هذه المعادن ، و فيما يتعلق بالهيدروكربونات تم العثور على بعض المؤشرات لوجود هذه المواد في بعض الأحواض الرسوبية الساحلية في منطقة تاوندي و الحوض الساحلي.

ضلت صادرات قطاع المعادن تمثل ما بين 50% و 60% من إجمالي الصادرات وحوالي 12% من الناتج المحلي ، و يساهم في الميزانية بنسبة 15% وقد عرفت سنة 2006 تراجعاً لصادرات قطاع المعادن حيث أصبحت تمثل 28% من الصادرات نتيجة البدا في تصدير النفط.

2-1-1 الحديد

من أهم المعادن المنتجة في موريتانيا ، و يتركز في شمال موريتانيا حيث يوجد أكثر من خمسين مكشفاً وقد بدأ استخراجه من 1963 ويتوزع على النحو التالي:

- المجموعة الأولى، وفيها ثلاثة أنواع توجد إلى الشرق من تزاويت ، يبلغ الاحتياطي فيها 90 مليون طن ، وفي الغرب في منطقة افديرك و يقدر الاحتياطي فيها نحو 37 مليون طن، وفي منطقة ارويسات في الوسط و يبلغ الاحتياطي فيها حوالي 125 مليون طن من أجود أنواع الحديد.

- المجموعة الثانية، والمتمثلة في بليون طن من معدن الكويرتز الذي يحتوي على نسبة من الحديد تتراوح ما بين 25% و 50% .

- المجموعة الثالثة، الموجودة في مكشف أمهاودات.

تنقل الكميات المنتجة عبر خط للسكة الحديدية يبلغ طوله 635 كلم يمتد من منطقة افديرك إلى ميناء انواذيبو على المحيط الأطلسي، وقد كانت شركة "" ميفرما "" التابعة لمكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية الفرنسي ، تقوم على استغلال هذه الثروة بالاشتراك مع شركات بريطانية وألمانية.

لقد استمرت شركة ميفرما في الإنتاج والتصدير حتى تأميمها وحلول الشركة الوطنية للصناعة والمناجم S.N.I.M محلها، وهي الآن أهم مؤسسة في البلاد والمستخدم الثاني للعمالة بعد الدولة (الوظيفة العمومية) حيث يزيد عمالها على 4000 (عامل) أغلبيتهم من العمالة الموريتانية¹.

¹ initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005 , p9

الجدول (رقم: 8) تطور قيمة وحجم صادرات الحديد

السنة	حجم الصادرات بمليون طن	قيمة الصادرات بمليون دولار
2000	11,069	183,6
2001	10,093	178,5
2002	10,460	183,8
2003	9,627	175,3
2004	11,003	246,8
2005	10,639	389,4

Source: initiative sur la transparence des industries extractives, rapport national 2005, p8

2-1-2 النحاس

أنتج لأول مرة سنة 1971 بكمية قدرها 240 طنا ثم ارتفع ليصل إلى 21,8 ألف طن، ليتوقف إنتاجها وتصديره سنة 1978 نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية، مما كان له الأثر الواضح على حجم وقيمة الصادرات الموريتانية، وفي سنة 1992 بدأ إنتاج الذهب من النحاس في مكن قلب أم قرين على بعد 4 كلم من مدينة اكجوجت وذلك بعد إنشاء شركة سامين ومن بعدها شركة مراك للقيام بهذه المهمة.

تقدر الاحتياطات النحاسية في موريتانيا بحوالي 3,2 مليون طن من خام الأكسيد وملوط الأكسيد والكبريتيد ويبلغ معدل النحاس فيها 1,73% ومعدل الذهب 1,3 غرام في الطن ومعدل تواجد الفضة 1,2 غرام في الطن، أما خام الكبريتيد فيتراوح احتياطه بين 35 و39 مليون طن وتبلغ نسبة النحاس فيه 1,41% ونسبة الذهب 0,82 غرام في الطن و نسبة الفضة 0,79 غرام في الطن كما توجد بعض المؤشرات عي وجود النحاس في مناطق متفرقة من البلاد، وقد بدأ إنتاج النحاس من 2007/2006 ب 120000 طن من النحاس المركز و 2 طن من الذهب¹ وقد وصل الإنتاج سنة 2006 حوالي 1300 طن من النحاس و 2520 اونصة من الذهب، أي حوالي 7,2 مليون دولار منها 1,6 مليون دولار من الذهب².

الجدول (رقم 9) النشاط المنجمي في موريتانيا

الفترة	إنتاج الذهب بالاونصة	إنتاج الجبس بالطن	الحديد بالآلف طن
83			7402

¹ initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005 , p8

² BCM : rapport annuel 2006 , p25

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

8999			84
9203			85
9261	12642		86
8914	19422		87
10170	6033		88
11263	6849		89
11545	3599		90
10246	2839		91
9110	3323	21755	92
9362	3600	39260	93
11060	3506	53884	94
11305	4300	38473	95
11891	5810		96
12634			97
12252	0		98
11120			99
11458	16433		2000

3-1-2 الجبس

أشرفت سنيم (SNIM) على إنتاجها في الفترة 1978-73 بمعدل إنتاج سنوي يتراوح ما بين 10-12 ألف طن ومنذ 1984 بدأت ساميا باستغلاله من سبخة اندرامشة على بعد 45 كلم من العاصمة انواكشوط - طول السبخة 60 كلم وعرضها 5 كلم - ويقدر الاحتياطي بأكثر من 15 مليون طن وتبلغ نسبة كبريتات الكالسيوم المائية في هذه الاحتياطات حوالي 92%، وقد شهد إنتاج الجبس تذبذبا في سنوات السبعينات نتيجة تدهور العلاقات الموريتانية السنغالية (أزمة 1989) .

4-1-2 الملح

يستخرج بطرق تقليدية من سبخة الجل في تيرس ويبلغ احتياطيه من الملح حوالي 1,5 مليون طن، وتوجد هذه السبخة بالقرب من خط حديد (الزويرات -انواذيبو) مما يسهل نقله إلى مصانع السمك في انواذيبو التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الملح ، كذلك تعد انتيرت من أهم السباخ في افطوط الساحلي ، إن البدائية في إنتاج استخراج الملح في موريتانيا تجعل الإنتاج موجه إلى تغطية الطلب المحلي.

5-1-2 النفط

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

منذ سنوات قليلة - وبالذات 2000 و 2001- بدأت مؤشرات وجود النفط تظهر في مناطق متفرقة من موريتانيا، وعقدت عدة اتفاقيات تنقيب مع شركات أجنبية، وقد أفادت النتائج الأولية عن وجود كميات من النفط تختلف باختلاف المناطق من حيث الكم والنوع.

منحت أول رخصة استغلال في مايو 2004 لشركة ودايد woodside وشحنت أول كمية يوم 23 مارس 2006، والثانية 4 أبريل 2006، ويوجد في المناطق المتوقع وجود النفط فيها حوالي 20 شركة دولية، وقد وصل حجم الإنتاج اليومي من بئر شنقيط حوالي 37000 برميل يوميا في المتوسط بدلا من 75000 كانت مبرمجة، وقد شكلت الصادرات النفطية حوالي 59% من إجمالي الصادرات، وقد وصلت قيمة الصادرات النفطية إلى 701 مليون دولار.

يشرف على اكتشاف واستغلال الثروة النفطية الموريتانية مجموعة من الشركات منها:

-الشركات الاسترالية (ZODSSIDE / HARDMAN/ RCOIL/ FUSIONOIL/ DANA) / والايطالية (AGIP) والصينية سي أن بي سي / والفرنسية TOTAL والبريطانية british gaz sterling energie وشركات اماراتية مثل / دالابتروليوم al thani corporation والالمانية petrona والاسبانية ...repsol.

لقد أسفرت عمليات التنقيب عن جملة من النتائج منها:

-بئر شنقيط: يبعد 80 كلم من العاصمة انواكشوط، عمره 15 سنة ويقدر احتياطه 142 مليون برميل، وبلغ انتاجه اليومي حوالي 37000 برميل يوميا بدلا من 75000 برميل كانت مقدرة.

-BANDA: يقدر احتياطه من البترول حوالي 80-100 مليون برميل و5 مليار متر مكعب من الغاز

-بئر TOIFI: يقدر احتياطه ب 300 مليون برميل من النفط واكتشف سنة 2004 .

- TIOFT WEST ، 400 مليون كاحتياطي، واكتشف سنة 2004/12/21.

-حوض تاودني: الذي تبين مؤشراتته على احتوائه على كميات كبيرة أو هامة

2-1-6 الفوسفات

اكتشف في مثلث كيهيدي، وبوقي، الاق، ومن المنتظر البدا في استغلاله بعد إنشاء خط للسكك الحديدية من بوقي الى ميناء نواكشوط.

2-1-7 الكبريت

اكتشف على طريق الكجوجت، وهو غير مستغل

2-1-8 التربة النادرة

توجد في منطقة قلب أم قرين

2-1-9 لكروم والنيكل

اكتشف في منطقة أمساقه غرب إطار ومنطقة تازيازت

2-1-10 المنجنيز :

اكتشف في ظهر الرقيبات، وسلسلة الموريتانيد.

2-2 قطاع الصيد:

يقسم عادة هذا القطاع إلى قسمين، الصيد التقليدي وهو يتبع للقطاع الريفي، والصيد الصناعي أو الحديث وهو تابع للقطاع الصناعي إلا أننا فضلنا أفراد كقطاع واحد، وتجاوز التقسيم أوالتبويب المتعارف عليه، لإعطاء هذا القطاع تميزه اللائق في الاقتصاد الموريتاني من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة للإحصاءات الصادرة في الغالب والتي تعطي الأرقام بشكلها الإجمالي دون التفصيلي، (صيد صناعي، صيد تقليدي).

تمتد المصائد الموريتانية على طول الساحل الموريتاني البالغ حوالي 600 كلم أما العرض فهو المنظم من قبل القانون البحري، ويفسر غنى المصائد الموريتانية البحرية بحدوث وتوسع عمليات انبثاق المياه العميقة المصاحبة لتيار كناريا البارد الذي يمر عبر السواحل الموريتانية، هذا بالإضافة إلى شكل الساحل، والإنتاجية البيولوجية العالية للمياه ووجود مناطق الخلجان والجزر واتساع الرصيف القاري (30 ميلا بحريا) قرب تيمريس و(80 ميلا بحريا) قرب خليج انواذيبو، وتزداد إمكانية والاستفادة من هذه الثروة السمكية مع توفر ظروف مناخية مناسبة في اغلب شهور السنة لعملية الصيد حيث ترتفع درجة الحرارة وتقل سرعة الرياح، مما يزيد من طول فصل الصيد¹.

تعرضت الثروة السمكية الموريتانية لنهب استعماري منذ 1923 منذ تأسيس الشركة الصناعية للصيد الكبير والمؤسسة العامة الأطلسية 1947 والشركة الموريتانية للصيد الاقتصادي 1957، ومنذ 1960 بدأت محاولات تنشيط هذا القطاع بالرفع مكن مستوى الاستثمار فيه، وزيادة عدد الأساطيل البحرية المرخص لها بالصيد في المياه الإقليمية، حيث وصلت الاستثمارات إلى حوالي 811 مليون أوقية في الفترة من 60- 1970 .

¹ سيد محمد ولد محمد الأمين، مصائد الأعماق في الشواطئ الأطلسية الموريتانية، المجلة الجغرافية الموريتانية، العدد 1، نواكشوط 92، ص : 8.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

إن الفوضوية في منح التراخيص وضعف وسائل المراقبة وانعدام البنية التحتية ... كل هذا أدى إلى ضعف مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الموريتاني¹.

في بداية الثمانينات واثّر الصعوبات الاقتصادية التي عانت منها البلاد بسبب ضغط الجفاف، وتوقف انتاج النحاس والجبس، وتذبذب إنتاج الحديد، بدأ الاهتمام بهذا القطاع يتزايد مع مرور الزمن باعتباره يشكل موردا هاما للعملة الصعبة، ولذلك قررت الحكومة الموريتانية إلغاء نظام الرخص، وإنشاء قانون جديد ينظم عمليات الصيد، ووضعت سياسة جديدة للقطاع، وأرغمت البواخر على تفريغ حمولتها في انواذيبو - للتعريف علمطابقة الحمولة والنوعية للرخصة الممنوحة - لتتولى الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية، عملية تصديره كما قامت الدولة بتشجيع وحدات تصنيع السمك وزادت من إمكانيات التخزين في ميناء الصيد الرئيسي ، وحسنت من مستوى المراقبة، ومستوى التكوين المهني، واتبعت سياسة جمركية لتشجيع هذا القطاع، وقد أثمرت هذه الجهود الرفع من مساهمة هذا القطاع من 0,9% من الناتج الداخلي الخام إلى 13% سنة 1984.

أما بالنسبة للصيد التقليدي فان أهميته كانت محدودة نتيجة استخدامه للآلات التقليدية، وتركزه في النهر والسدود الكبيرة وبعض المناطق في المحيط الأطلسي وهو موجه بالأساس إلى السوق المحلي.

الجدول (رقم: 10) تطور رقم الإنتاج السمكي بالطن

السنة	الصيد الصناعي	التقليدي	الإنتاج الكلي
86	475200	16000	491286
87	542891	19851	562829
88	490767	22025	491286
89	789239	14183	803511
90	436405	10427	446922
91	473280	12098	485378
92	440349	15441	455790
93	462751	17173	479924
94	291006	15328	306334
1995	407240	17257	424497

Source, ministère des pêches et de l'économie maritime , rapport annuel 1995 p30

الجدول (رقم: 11) إنتاج قطاع الصيد بالطن (مصدر آخر)

¹محمد يسلم ولد سقان (مرجع سابق) ص :17.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

	1995	96	97	98	99	2000	01	02	03	04	2005	
الصيد التقليدي	20978	22236	15827	18043	14527	19456	22139	26131	23899	28179	35386	
الصيد الحديث	48186	65706	85089	62689	57725	52546	62014	64651	61515	79207	64286	
	5	9	7	9	3	9	6	2	4	8	3	

Source :ONS, annuaire statistique 95/2005, DEC 2006 , p44

دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد الطبيعية في أي بلد يظهر من خلال تأثير استغلال هذه الموارد على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وهذا ما ينعكس بشكل مباشر على مستويات معيشة المواطنين من خلال توزيع مكاسب التنمية (التشغيل مثلا، خدمات الصحة والتعليم، الكهرباء، القضاء على الفقر ...)، ومن جهة أخرى وضع الآليات اللازمة لاستدامة التنمية (تشديد البنية التحتية، توفير الأمن، المناخ الاقتصادي ...).

والأسئلة المطروحة هي:

- ما هو أثر سعي الدولة الموريتانية إلى تحقيق هذا الهدف على الموارد الطبيعية؟
- ما هي المدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف (العلاقة بين الهدف والزمن) ؟
- هل الغاية تبرر الوسيلة؟
- الموارد الطبيعية لبلد معين منة حق من، الجيل المكتشف أم كل الأجيال ؟
- ما مدى مساهمة الموارد الطبيعية الموريتانية في تحقيق التنمية المستدامة؟

1-معدل النمو:

إن الاعتماد الكبير لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني على القطاع الأولي (الفلاحة والماشية) وعلى القطاع الاستخراجي (الحديد والسمك، النفط حديثا ..) يؤدي بنا إلى القول أن العامل الخارجي (الطلب العالمي، الأسعار) - الغير متحكم فيه - يعتبر هاما في القطاع الاستخراجي، كما أن العامل غير الإرادي (التساقطات المطرية، الأمراض، الحرائق، الآفات، الأوبئة،) - غير المتحكم فيه أيضا - يعتبر هاما هو الآخر في القطاع الزراعي.

أدت هذه العوامل وعوامل أخرى منها: حرب الصحراء، وضعف القدرات البحثية الوطنية، ومحدودية الوسائل، إلى تذبذب قطاع الإنتاج الزراعي والاستخراجي مما اثر على معدلات نمو الناتج، حيث وصل في الستينات إلى أكثر من 6% وفي السبعينات إلى اقل من 2% وقبل 1985 إلى 0,9%.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

في الفترة ما بعد 1985 دخلت موريتانيا في مرحلة الإصلاح الاقتصادي (بمراحله المختلفة ، برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 85-88، برنامج الدعم والدفع 89-91، وثيقة إطار السياسة الاقتصادية 42-94-98/99، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، 99-2004-2010-2015) التي استهدفت فيها موريتانيا تحقيق معدلات نمو تتراوح ما بين 3,5% و 5% و 7% و في سنة 2006 إلى 14% نتيجة البدا في إنتاج النفط ، إلا أن تحقيق هذا الهدف ظل صعبا نتيجة عدم تحكم الدولة الموريتانية في العامل الخارجي، (الأمطار بالنسبة للقطاع الريفي، والطلب العالمي بالنسبة للصادرات، الحديد والسمك) سيتم التركيز على السنوات 2004 و 2005 و 2006¹.

أخذا في الاعتبار مكمشا للأسعار يصل 19,3% ارتفاع الناتج من 395268 مليون أوقية سنة 2004 إلى 497002 مليون أوقية 2005 في محيط دولي تضخمي بسبب ارتفاع أسعار البترول وتذبذب أسعار الدولار.

وصل معدل نمو الناتج سنة 2005 بالأسعار الثابتة لسنة 1998 إلى 5,4% ساهم فيها القطاع الأولي بنسبة 18,3% ويعتبر خريف 2005-2006 من أحسن المواسم في القطاع الفلاحي نتيجة الظروف المناخية وتزايد المساحات المزروعة (+20,3%) مما أدى إلى محصول إلى 198 ألف طن ، أي زيادة تقدر ب 68% بالمقارنة مع السنة السابقة.

وبالنسبة لقطاع الماشية - الذي تنقص الإحصاءات عنه - فقد ظل المسير نتيجة تشغيله ل 54 % إلى 64% من سكان الريف إلا أن الإحصاءات المتوفرة تقدر نسبة مشاركة هذا القطاع ب 8%.

وبالنسبة للقطاع الاستخراجي توجد 300 مؤشر للمعادن القاعدية (الحديد، النحاس، الجبس، الملح، الزنك، المانجنيز، الاورانيوم، الفوسفات، الذهب، البترول .. - الشكل رقم 2-) ، ويحتل هذا القطاع أهمية خاصة من حيث توفير فرص العمل، والمرتبة الأولى كمصدر للعملة الصعبة، والمرتبة الأولى في الصادرات، ومازال الحديد في المرتبة الأولى في هذا القطاع حتى بعد اكتشاف النفط، الذهب والفوسفات، وقد زادت العائدات نتيجة تزايد أسعار الحديد (63,2%) في الأسواق العالمية، ووصل إنتاج الحديد سنة 2006 إلى 11,4 مليون طن بمعدل نمو سنوي 0,8% وهو اقل من المتوقع، وهذا ما يرجع إلى التأخر في بعض الاستثمارات ووصلت صادرات الحديد إلى 467 مليون دولار سنة 2006 ، بنسبة زيادة تقدر ب 20% عن السنة السابقة.

بالنسبة لإنتاج البترول فقد وصل إلى 11,2 مليون برميل اقل من المتوقع نتيجة الصعوبات الفنية ووقف سقف الإنتاج اليومي إلى 75000 برميل مرة واحدة، وظل في حدود 36042 برميل، ووصلت إيرادات الدولة من البترول حوالي 230,4 مليون دولار منها 89 مليون كنصيب من تقاسم الإنتاج و 34 مليون كإيرادات ضريبية و 107 مليون كهبة.

¹ محمد ولد أعمر، اثر سياسات الثبوت والتكيف على التنمية في موريتانيا، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة وهران الجزائر، 2003، صفحات متفرقة .

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

بدا إنتاج النحاس والذهب في الفصل الأخير من سنة 2006 في منطقة اكجوجت ووصلت الكمية المستخلصة 500 طن من النحاس و10000 اونصة ذهب.

2-الميزانية العامة

تأثرت الميزانية العامة الموريتانية في السنوات ما قبل 1985 نتيجة الكثير من العوامل منها، حرب الصحراء، وتزايد النفقات العسكرية، الجفاف، وتدني إيرادات الدولة من قطاع التصدير .. خذا بالإضافة إلى التنامي الكبير للنفقات العامة نتيجة عوامل عدة منها الخطط الطموحة المرسومة وضعف الموارد الذاتية، وهذا ما أدى إلى وصول عجز الميزانية العامة للدولة إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي تخفيف العجز وفي بعض السنوات تحقيق الفائض، حيث وصل عجز الميزانية العامة سنة 2005 إلى 45,3 مليون أوقية أي حوالي 9,1% من الناتج المحلي الإجمالي، مول هذا العجز من المصادر الداخلية بنسبة 58%، ووصل إجمالي الإيرادات العامة إلى حوالي 131,4 مليار أوقية بمعدل يصل إلى 0,7% عن السنة السابقة، مثلت المصدر الداخلي 92% والهبات 8 ، ومثلت الإيرادات الضريبية 62,8%.

ووصلت نسبة التزايد السنوي للنفقات العامة سنة 2005 إلى 11,5%، وزادت النفقات الجارية بنسبة 31% نتيجة الأجور وخدمة الدين.

وفي سنة 2006 زادت الإيرادات ب 325,5 مليار أوقية متحصلة من:

- 26,7 مليار أوقية woodside (مراجعة الملحقات)
- 27,5 مليار أوقية من بيع رخصة الجوال (الثالثة)
- 240,9 مليار أوقية من تخفيف الديون (IADM)
- 30,4 مليار أوقية من إتاوات قطاع الصيد.

أدت هذه الظروف إلى وصول الرصيد الإجمالي - باستثناء المنح - إلى فائض يقدر ب 7,6 مليار أوقية، أي ما يمثل 1,4% من الناتج المحلي بدون بترول، بدلا من 45,3 مليار أوقية سنة 2005 كعجز وهو يمثل 9,1% من الناتج.

يتوزع هيكل الواردات - باستثناء المنح - سنة 2006، الإيرادات الضريبية 45,4% (بدلا من 62,8%) سنة 2005 الإيرادات الغير ضريبية 26,4% (بدلا من 37,25 سنة 2005) الإيرادات البترولية 28,2% (بدلا من صفر سنة 2005).

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

أما بالنسبة للنفقات العامة فقد وصلت إلى 206 مليار أوقية بزيادة وصلت إلى 24,1% مقارنة مع 2005 ، مثلت النفقات الجارية منها حوالي 77% والنفقات الرأسمالية 23%.

3- ميزان المدفوعات

إن حساسية وضع ميزان المدفوعات الموريتاني كان من أهم العوائق التنموية للاقتصاد الموريتاني، وقد اعتمد هذا الضعف على المطلب الكبير على السلع الأجنبية، وعلى الاختلال الهيكلي للاقتصاد الموريتاني، وضعف مصادر التمويل المحلية، وصل عجز الحساب الجاري إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات (الفترة ما قبل 1985) لقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي بمراحله المختلفة تخفيض العجز إلى 9% من الناتج وفي بعض البرامج 14,7%، إلا أن تحقيق هذا الهدف ظل صعبا نتيجة حساسية ميزان المدفوعات الموريتاني (تزايد أسعار البترول، وتناقص أسعار الصادرات، وخدمة الديون - زيادة أوقية - وحركة الاستثمارات الأجنبية أو سلبا).

تحسنت العمليات الخارجية سنة 2005 بدلا من 2004 حيث انخفض بنسبة 32% مقارنة مع 2004 ووصل ميزان العمليات الجارية إلى 7% سنة 2005 بدلا من 12% سنة 2004، ووصل عجز الحساب الجاري إلى 47% سنة 2005 (235 مليار أوقية)، بدلا من 35% سنة 2004 (147 مليار أوقية)، وانخفض هذا الناتج إلى 1,4% من الناتج سنة 2006 (9,6 مليار أوقية)، ويرجع التحسن في ميزان المدفوعات إلى عمليات الإعفاء التي حصلت عليها موريتانيا سنة 2006 (241 مليار أوقية)، وعلى بيع رخصة الجوال 27,6 مليار أوقية و26,9 مليار أوقية woodside.

4- الديون الخارجية

مثلت المديونية الخارجية سنة 1975 حوالي 13,2% من الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى 153,4% و184,2% في السنوات 82-83-84 على التوالي.

إن التزايد المذهل في حجم المديونية الخارجية الموريتانية كان بفعل عوامل عدة منها الداخلي (كالاقتصاد المتزايد على العالم الخارجي، والفساد الإداري، وهروب رأس المال الوطني إلى الخارج، وسوء إدارة القروض) ومنها الخارجي (الركود الاقتصادي العالمي، ارتفاع أسعار الفائدة، تزايد أسعار البترول) مما أدى إلى تزايد حجم ديون موريتانيا ليلعب متوسط معدل النمو السنوي للديون حوالي 21%.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

إن تطبيق موريتانيا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي منذ 1985 كان يهدف - من بين أهداف أخرى - تخفيض المديونية الخارجية الموريتانية ، و من خلال تخفيض حجم الدين (الإعفاء)، وتخفيض الخدمة السنوية (الإعفاء والجدولة - 85-86-87-89-95-2006 - ومراجعة هيكلية الدين - الرسمية 71% من إجمالي الدين).

وصل إجمالي الديون الخارجية سنة 2004 2005 حوالي 2057 مليون دولار و 2081 مليون دولار على التوالي أي حوالي 138% و 113% من الناتج في نفس السنوات، ووصلت خدمة الدين إلى حوالي 32% و 24% في نفس السنوات على التوالي، ووصلت خدمة الدين إلى 9,6 % و 7,9% في السنوات 2004-2005 على التوالي من الصادرات.

ووصل إجمالي الدين سنة 2006 إلى 2,3 مليار دولار أي حوالي 85% من الناتج بعد أن كانت 3,1 مليار دولار سنة 2005.

تتوزع الديون الخارجية الموريتانية على عدة عملات من أهمها الدولار 52% والدينار الكويتي 18% وحقوق السحب الخاصة 13% واليورو 3,6% .

5- الأسعار

وصل معدل التضخم في الفترة 2001-2005 حوالي 12,13% بعد أن كان 5% ووصل مؤشر الأسعار حوالي 127,9% سنة 2005 بدلا من 114% سنة 2004، وفي نفس الوقت تزايد مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 20% سنة 2005 وتزايد مؤشر الخدمات الصحية بنسبة 17% مقارنة مع 2004، ووصل معدل التضخم المعلن - تحتفظ - سنة 2006 إلى 6,2 ، وتساهم المواد الغذائية بنسبة 45,6% في سلة المواد.

6- البطالة

يرجع الخلل في سوق العمل الموريتاني إلى:

-ارتفاع معدلات نمو السكان (2,9%) والتركيز النوعي والعمرى (يمثل النساء 52% وتمثل فئة 15-59 سنة أكثر من 52%)

-ضعف المستوى التعليمي نتيجة ضعف التحصيل العلمي، وعدم ملائمة التكوين مع متطلبات السوق

-ضعف معدلات نمو الاقتصاد مما قلل من القدرات التشغيلية

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

ارتفاع مستويات التحضر حيث بلغت نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان 60% سنة 2002 بدلا من 9% سنة 1965.

-تقلص فرص الهجرة نتيجة القوانين الحادة للهجرة.

تظهر الإحصاءات الوطنية أن معدلات البطالة وصلت سنة 1998 إلى 12 % و في سنة 2000 إلى 19%، ووصلت البطالة في صفوف النساء إلى 27%.

مع تحفظنا الكبير على هذه الأرقام - فهي اقل من الواقع - فان العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة هي:

- انخفاض الأجور الحقيقية؛
- تدني المستويات التعليمية و المهارات؛
- انخفاض معدل الاستثمارات العمومية؛
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي؛
- تدني الإنتاجية؛
- تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (كوصفة من عند البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دون اخذ خصوصية موريتانيا في الاعتبار).

المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي بموريتانيا والسياسات المطبقة خلال هذه البرامج

تعتبر موريتانيا دولة غنية من حيث الموارد الطبيعية (خامات، الحديد، الثروة المعدنية، الثروة الحيوانية)، إلا أن افتقارها إلى الإطار البشري الكفء والتسيير الحسن لهذه الموارد، وكونها دولة ناشئة، كل هذه الأمور وغيرها جعلت موريتانيا تقف عاجزة عن مواصلة المسير في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهكذا انصاعت موريتانيا إلى التوجه إلى صندوق النقد الدولي بغية الحصول على المساعدة، وهو ما استلزم منها (مقابل ذلك) القيام بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية يحدد محاورها الأساسية صندوق النقد والبنك الدوليين ومازالت فعاليتها متواصلة حتى الساعة.

أولا: برنامج التقييم الاقتصادي والمالي: 1985-1988

يعتبر برنامج التقييم الاقتصادي المالي أول برنامج مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية أملت فيها الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني، والتي بلغت درجة من التعقيد جعلت من الضروري البحث عن الحلول الملائمة لها فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يهبط سنويا

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

بنسبة 0,6، وذلك خلال الفترة (1980-1984)، وكان معدل الاستثمارات قد بلغ في نفس الفترة 32% من الناتج المحل الإجمالي، والمديونية الخارجة بلغت ضعف هذا الناتج، ووصل معدل خدمة الدين إلى مبالغ جعلت معظم عائدات صادرات الدولة تصرف لسداد أقساط الدون المستحقة .

وقد عمل هذا البرنامج على تحقيق أهداف طموحة، وإتباع سياسات اقتصادية كلية من اجل الوصول إلى هذه الأهداف، وإيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعرقل مسيرة النمو.

1- الأهداف والسياسات الاقتصادية للبرنامج

سعى البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية تسعى إلى الحد من الطلب والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

الأهداف الاقتصادية للبرنامج

عمل برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تحقيق حزمة من الأهداف الماكرو اقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 988 ، و تتمثل تلك الأهداف في النقاط التالية¹:

- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 4% والحفاظ عليه طيلة فترة البرنامج، وهذه النسبة سيكون معدل النمو الاقتصاد قد غطي النمو الديموغرافي البالغ 2,7% سنويا.

- تخفيض معدل التضخم من 15% سنة 1985 إلى 5% بحلول 1988.

- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات من 29% من الناتج المحلي إلى 10% سنة 1988 م.

-القضاء على العجز في الميزانية العامة والذي بلغ 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1984 وتحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام 1986، إضافة إلى تحقيق ادخار عمومي يبلغ 15% من الاستثمار العمومي مع نهاية البرنامج.

السياسة الاقتصادية للبرنامج

تهدف السياسات الاقتصادية المتبعة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية والمالية المتردية التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة السابقة، وتنطلق هذه السياسات من فلسفة المؤسسات النقدية والمالية.

السياسة المالية

¹ Ministère du plan , programme de redressement économique et financier , p r e f , Nouakchott .1985 p , 31

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

تهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن في ميزانية الدولة في سنة 1986، وتحقيق فائض بين الميزانية العامة بمثل 20% من الإيرادات سنة 1988، وفي الآتي السياسات المتبعة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة.

الإيرادات العامة

لقد استهدفت سياسة الإيرادات العامة في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي زيادة حصيلته إيرادات ميزانية الدولة دون زيادة الضغط الجبائي، وقد ركزت السنوات الأولى للبرنامج على ضرورة وضع نظام ضريبي أكثر فائدة بحيث يعزز قدرات أجهزة التحصيل، كما شملت إجراءات إصلاح النظام الضريبي بالإضافة إلى ذلك قد تم تحسين الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل رسوم الطوابع، وقد تمثلت أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإيرادات العامة في فترة البرنامج في النقاط التالية¹:

-إجراء دراسات على الضريبة في قطاع المعادن وقطاع الصيد وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القطاعات التي تحظى بأولوية كبيرة ضمن الإستراتيجية التنموية للبرنامج نتيجة لما تتمتع به من قدرات على النمو كما أنها في نفس الوقت هي أهم القطاعات التي تساهم في تمويل إيرادات الخزينة العامة للدولة، وبالتالي فإن إصلاح الضريبة الخاصة بهذه القطاعات يجب أن ينطلق من المصدرين المذكورين أيضاً، بحيث يكون هذا الإصلاح قادراً على الموازنة بين تشجيع تلك القطاعات وفي نفس الوقت الحصول منها على أكبر إيراد للميزانية.

- إصلاح نظام الضريبة على الدخل وعلى أرباح المؤسسات؛
- إعداد دراسة على تبسيط هيكل التعريفات الجمركية وتوحيد معايير الحماية؛
- تعديل نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية ونظام الضرائب على قطاعات التصدير؛
- إصلاح الضريبة على الشركات.

النفقات العامة

تم اتخاذ جملة من الإجراءات تستهدف الضغط على النفقات العمومية وتقليصها، ومن بين هذه الإجراءات مايلي:

- تجميد الاكتتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من سنة 1986 باستثناء قطاعي الصحة والتعليم، وضع حد أقصى لنمو كتلة الدخول والمرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج؛
- مراقبة تطور النفقات المدنية والعسكرية رقابة صارمة؛

¹ الصوفي ولد الشيباني، مصدر سابق، ص: 62 .

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

- تعليق الإعانات الموجهة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
 - السعي إلى عادة جدولة الديون وتكوين لجنة لإدارة تلك الديون؛
 - مراجعة هيكل الرواتب والعمل بنظام الجزاءات؛
- كانت هذه أهم الإجراءات المتبعة لتقليص النفقات في البرنامج، إلا أن الإصلاحات المالية لم تقتصر على هذا بل تجاوزته من أجل رفع مستوى الإيرادات العامة.

السياسة النقدية

ستتبع الحكومة سياسة نقدية تعمل على محاربة التضخم وتشجيع الادخار الخاص، كما ستتخذ الحكومة إجراءات تقليصية وانتقائية للقروض تعطى فيها الأولوية للقطاعات المنتجة (الصيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الري)، ويتم خلالها تقليص التوسع في منح القروض إلى حدود 5% سنويا، هذا بالإضافة إلى توقيف القروض الممنوحة للحكومة تناسباً مع الوضعية المالية المنتظرة لإجراء الجدولة وحالة التضخم وزيادة أسعار الفائدة المدينة والدائمة بنسبة 2% سنة 1985.¹

كما شملت الإجراءات المقام بها هذا المجال دراسة النظام البنكي وتنظيمه حتى يتمكن من مسايرة الإصلاح الاقتصادي وقد تطلب ذلك ما يلي:

- مراقبة قروض الاقتصاد ووضع سقوف على الائتمان الممنوحة للحكومة؛
- وضع سياسة قرض ائتمانية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة على النمو، وذلك من خلال منحها النصيب الأكبر من القروض الداخلية.
- رفع أسعار الفائدة على الودائع لأجل بنسبة 2%، وتخفيضها على الودائع تحت الطلب، وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والمساهمة في امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع

تقييم برنامج التقويم الاقتصادي والمالي

¹ ملاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 - 2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

إن تقييمنا لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي والبرامج الأخرى اللاحقة، سينطلق أساسا من تبيان مدى تحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج، وبعبارة أخرى، مقارنة النتائج المتوصل إليها من طرف تلك البرامج مع الأهداف التي رسمتها لنفسها وخاصة المتعلقة بالجانب النقدي والمالي.¹

فبالنسبة للهدف المتعلق بالمالية العامة تمكن البرنامج من القضاء على عجز الموازنة العامة، حيث أدى توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز جهود التحصيل إلى ارتفاع قيمة الإيرادات من 12451 مليون أوقية سنة 1985 إلى 16665 مليون أوقية سنة 1988، أي بمعدل نمو قدره 34% خلال فترة البرنامج، في حين كانت النفقات لسنة 1985 تبلغ 12844 مليون أوقية لترتفع إلى 14471 مليون أوقية سنة 1988، أي أنها ارتفعت بمعدل سنوي قدره 12%، ويوضح الجدول التالي تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة البرنامج

الجدول رقم (12) : تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (1985-1988)

السنوات	1985	1986	1987	1988
الإيرادات العامة	12451	14186	15370	16665
النفقات العامة	12844	13578	13975	14471
الرصيد	393-	608	1395	2194

المصدر: ملاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 - 2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 75.

أما ما يتعلق بالسياسة النقدية فقد انخفض معدل التضخم من 15% سنة 1984 إلى 10,6% سنة 1986 ليصل سنة 1988 إلى معدل يتراوح بين 4-5% وهذا ما يتفق مع ما كان البرنامج يسعى إليه

ثانيا: برنامج الدعم والدفع (1989-1991)

ما إن انتهت الفترة المحددة لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي حتى سارعت الحكومة الموريتانية إلى التفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي بغية دعم جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت ومواصلتها، وهكذا نص برنامج الدعم والدفع الذي يغطي الفترة (1989-1991) في مقدمته على إن الدولة ستتابع وتعزز الجهود التي بذلت إبان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، والتي هدفها تصحيح الاختلال الاقتصادي والمالي العميق والمتراكم على مدى الفترات السابقة، والشروع في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية.²

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص: 80.

² Ministre du plan , programme de consolidation et de relance , PCR , (1989-1991) Nouakchott , P , 02

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

1- الأهداف والسياسات الاقتصادية للبرنامج

أ- الأهداف الاقتصادية للبرنامج

- سعت الحكومة الموريتانية من خلال برنامج الدعم والدفع إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية تعتبر امتدادا للأهداف التي وضعت في البرنامج السابق، وقد تمثلت هذه الأهداف فيما يلي
- تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3,5% خلال فترة البرنامج.
 - تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات العمومية.
 - *تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية، وتحقيق مستوى للاستثمار العام في حدود 16,6% من الناتج المعدل الإجمالي.
 - تخفيض العجز في الحساب الجاري (من دون التحويلات الرسمية) إلى ما دون 9,8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عند نهاية البرنامج.
 - الوصول بمعدلات خدمة الدين إلى وضع تتناسب فيه مع قدرات الاقتصاد على الدفع، ويمكن حصر هذا المعدل بين 20% و 25% من حصيلة عائدات الصادرات في سنة 1991.
 - غية الوصول إلى الأهداف المسطرة أعلاه، اتبعت الحكومة الموريتانية حزمة من السياسات.

2-السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج

لقد شملت السياسات المنتهجة لتحقيق أهداف برنامج الدعم والدفع مزيجا من السياسات سنختصر على السياسة المالية والسياسة النقدية.

أ-السياسة المالية

تعتبر سياسة الضرائب وترشيد الإنفاق أهم السياسات التي اتبعتها برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف الحد من حجم الطلب الكلي وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية أخرى.

أ-1-الإيرادات العامة

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

اتبع برنامج الدعم والدفع عدة إجراءات تتعلق بإصلاح النظام الضريبي من اجل زيادة حصيله إيرادات الموازنة العامة وتمثل هذه الإجراءات في

- زيادة حصيله الضريبة الصغرى التقديرية، بتحويلها إلى رسوم على رقم الأعمال بنسبة قدرها 4% من رقم أعمال المؤسسات الخاضعة لنظام الأرباح التجارية والصناعية، ويندرج تحويل الضريبة الصغرى الجزافية إلى ضريبة على رقم الأعمال في إطار التركيز على الضريبة على رقم الأعمال وتقليص الضرائب على الأرباح التجاري والصناعية بهدف تشجيع الإنتاج.

- تحسين نظام الضرائب في قطاع التشييد، سواء تعلق الأمر بالضرائب على الرواتب والأجور، أو بالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، أو الضريبة على أداء الخدمات.

سوف يتم التركيز على تنمية حصيله الإيرادات من الضريبة على أداء الخدمات بفضل وضع سياسة صارمة في مجال المراقبة والتحصيل.

- إجراء تغييرات في نظام الإعفاءات الجمركية واختصارها على الاستثمارات التي تحظى بالأولوية في إطار السياسة الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات في قانون الجمارك بشكل يضمن زيادة الحصيله الضريبية دون زيادة الضغط الضريبي.

- وضع سياسة صارمة للمراقبة، عن طريق تطبيق نظام محدد لمراجعة الحسابات وتقويم الرقابة الجمركية، وتعزيز إجراءات التحصيل بشكل عام من خلال القضاء على التهرب الضريبي والتأخر في دفع الضرائب.

من خلال تطبيق الإجراءات السابقة يتوقع البرنامج زيادة حصيله إيرادات الموازنة بمعدل قدره 11,7 في المتوسط خلال سنوات البرنامج¹.

أ-2- النفقات العامة

تابع برنامج الدعم والدفع العمل على التقليص التدريجي للنفقات العمومية بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص، وفي هذا الإطار ركز البرنامج على تخفيض عدد المستخدمين الحكوميين والذين كانوا يشكلون في السابق عمالة زائدة، والعمل على رفع كفاءة وتحسين مهارات البقية الباقية من هؤلاء المستخدمين حتى يصبحوا قادرين على منافسة نظرائهم في القطاع الخاص.

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص: 86.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

في نفس الوقت واصل البرنامج الدعم الموجه للقطاعات ذات الأولوية من اجل تقويتها ، وزيادة قروض الميزانية الموجهة لصيانة التجهيزات والأثاث، كما تم على مستوى آخر عقلنة نفقات التعليم بمساعدة من البنك الدولي، وجعل رفع نسبة التمدرس، ومسايرة مناهج التعليم لمتطلبات سوق العمل على قائمة أولوياته.

يتوقع البرنامج من خلال هذه الإجراءات تخفيض النفقات العامة حي تل إلى 17,3 مليار أوقية سنة 1989 (باستثناء مدفوعات الدين)، أي نسبة زيادة قدرها 14,85% مقارنة بسنة 1989، وإلى 17,9 مليار أوقية سنة 1990 بنسبة نمو قدرها 3% مقارنة بسنة 1989، وفي سنة 1991 من المتوقع أن يصل حجم النفقات العامة إلى 18,7 مليار أوقية بنسبة نمو قدرها 4%.

أما بالنسبة لخدمة الدين، فانه من المتوقع أن ترتفع الفوائد المدرجة في النفقات الجارية في المتوسط إلى 2,35 مليار أوقية سنويا خلال نفس الفترة، وسينمو مجموع خدمة الدين بنسبة متزايدة قدرها 3,61% و 14,2% ، 17,3% خلال سنوات أعباء خدمة الدين إلى آثار عمليات إعادة الجدولة التي تمت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد¹.

من هنا يتضح أن عملية إعادة جدولة الديون وإن كانت تهدف إلى تقليل حجم مدفوعات خدمة هدف الديون في الأجل القصير، وخلال فترة محدودة هي فترة تجميد الدين إلا أن هذه العملية يتمخض عنها زيادة واضحة في هذه المدفوعات في الأجل القصير نظرا للتكلفة الإضافية التي يتحملها البلد المدين من جراء هذا التأجيل والتي تتمثل في فرض سعر فائدة مرتفع على المبالغ المؤجل دفعها، ومن هنا يتزايد عبء الدين الخارجي في المستقبل.

ب-السياسة النقدية

واصل برنامج الدعم والدفع إتباع سياسة نقدية صارمة تهدف إلى التحكم في عرض النقود في المجتمع، وذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات الطلب، ولتحقيق ذلك اعتمد البرنامج على الوسائل التالية

- المراقبة الدقيقة نمو قروض الاقتصاد، وتوجيه هذه القروض إلى القطاعات ذات الأولوية والبالغة للنمو، وتوجيه القروض الصافية للدولة .

- مواصلة إصلاح القطاع المصرفي، بواسطة تدعيم وتعميق إجراءات إعادة تنظيم وإصلاح البنوك التجارية، وتقوية رقابة البنك المركزي عليها حتى تلتزم بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة لها.

¹ Ministère du plan , PCR , OP , P 11

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

- العمل على إبقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة لأهداف الحد من العجز. في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.

- اتباع سعر فائدة حقيقي موجب من اجل تعبئة المدخرات المحلية.

تقييم برنامج الدعم والدفع

بالنسبة للهدف المتمثل في تحقيق ادخار عمومي قدره 6% من الناتج المحلي الإجمالي، فلم تتمكن السياسة المطبقة خلال فترة البرنامج من الوصول الى حيث بلغت الادخارات العمومية 2,8 مليار أوقية كمعدل سنوي خلال فترة البرنامج وهو ما يعادل 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت التغيرات التي حدثت على مستوى الموازنة كما يلي

-الإيرادات العامة

زادت الإيرادات العامة في الفترة 1989-1991 بنسبة 4,6% سنويا وترجع هذه الزيادة الضعيفة إلى المشاكل الجمة التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، والمحيط الدولي غير الملائم (الأزمة الموريتانية السنغالية، وحرب الخليج)، حيث اثر ذلك سلبا على النتائج المحققة رغم الإجراءات المتخذة في مجال توسيع الوعاء الضريبي وتقوية أجهزة التحصيل الضريبي، وقد شكلت الإيرادات الضريبية النسبة العظمى من الإيرادات الجارية حيث بلغت 82% كونت منها الرسوم على التجارة الخارجية حوالي 33% وساهمت الإيرادات غير الضريبية ب 16% في المتوسط.

-النفقات العامة

زادت النفقات الجارية في المتوسط ب 8,5% سنويا، وهو معدل يفوق نظيره بالنسبة إلى الإيرادات الجارية، وقد عرف معدل الأجور تزايد تراوح بين 5% و 6% طوال فترة البرنامج.

أما النفقات الرأسمالية فقد زادت سنة 1989 ، 1990 قبل أن تنخفض في سنة 1991، ومثلت النفقات الجارية نسبة 88% في المتوسط من الإنفاق الكلي و 12% كانت نفقات رأسمالية، في حين مثلت الأجور والمرتببات نسبة 34,6% و 32,7% في السنتين 1989، 1991 على التوالي من النفقات الجارية، وزادت النفقات على التجهيز من 14,4 إلى 17,2 في نفس الفترة، وكذلك ارتفعت نسبة الفوائد المدفوعة من 10,2% إلى 12,5% ما بين 1989 - 1991 .

ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994)

من اجل إنقاذ الاقتصاد الوطن من الانهيار اتفقت الحكومة الموريتانية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وضع برنامج يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا من البرامج السابقة ويعمل على مواصلة مجهودات التصحيح الماكرو اقتصادية والإصلاحات البنيوية بغية الوصول إلى تنمية مستدامة.

1-الأهداف الاقتصادية للبرنامج

ركزت الأهداف الأساسية للبرنامج على تحقيق نمو مستدام في جو من العدالة، بحيث يتضمن ذلك تحسين الدخل الفردي واستقرار الأسعار بالإضافة إلى تقوية وتعزيز الوضعية الخارجية للدولة وتنحصر هذه الأهداف في¹.

- تحقيق معدل التضخم السنوي إلى 3,6% بحلول سنة 1994.

- تخفيض العجز في الحساب الجاري (بدون التحويلات الرسمية) إلى 10,4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

هذه الأهداف يتطلب تحقيقها (كما جاء في الوثيقة) ما يلي

- تخفيض قيمة العملة الوطنية (الأوقية نسبة 27% في أكتوبر 1992، مما سيمكن من زيادة القدرة التنافسية للصادرات الموريتانية.

- تخفيض العجز في الموازنة العامة من 8,2 من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1992-1993 إلى 3,3% سنة 1994.

- تطبيق سياسة نقدية حذرة مع إعادة تسديد الدولة للقروض الموجهة للقطاع الخاص.

2- السياسات الاقتصادية للبرنامج

من بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة نذكر

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص : 102.

أ-السياسة المالية

سيعمل برنامج التصحيح الهيكلي المطبق من قبل الحكومة الموريتانية على مواصلة السياسة المالية الهادفة إلى دعم ميزانية الدولة بشكل يضمن السيطرة على النفقات المالية غير المرتبطة بالتنمية، وهذا ما يسمح بتوفير موارد لصالح القطاعات الاجتماعية وزيادة مساهمة الدولة في النفقات الاستثمارية.

إن مثل هذا الدعم يستوجب، حسب ما يرى البرنامج، تحاشي المتأخرات الداخلية التي يمكن أن تعرقل نشاط القطاع الخاص وتساهم في التوسع الفاحش للقروض، كما يستوجب أيضا تقليص الالتزامات الصافية اتجاه القطاع المصرفي مع تثبيت نمو السيولة المحلية بوتيرة تتماشى والأهداف المسطرة في ميدان النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات.¹

من وراء هذه الإجراءات المذكورة أعلاه، يتوقع أن ترتفع إيرادات الموازنة العامة إلى 23 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 ومن ثم إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

في نفس الوقت تستعمل الحكومة على مواصلة سياسة الصرامة في مجال النفقات العمومية، ويتوقع معدوا هذا البرنامج أن تنخفض النفقات الجارية من 18,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 17,4% سنة 993 ، وتصل في سنة 1994 إلى 16,2%.

كما يتوقع زيادة فائض عمليات الخزينة العامة ليصل إلى 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993.

وستعمل الحكومة على مراجعة انعكاسات نشاطات الخزينة سنويا حتى تتمكن من إبراز التقدم الحاصل في معالجة الاختلالات المالية وإمكانية التمويل الخارجي.

السياسة النقدية

ستقوم الحكومة الموريتانية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي بتطبيق سياسة نقدية تمكن من تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج، حيث ركزت السياسة الاقراضية للبرنامج على توجيه القروض للقطاعات الإنتاجية وبشكل خاص القطاع الزراعي، وقطاع الصيد، والصناعات الصغيرة، وكذلك تشجيع منح الروض للقطاع الخاص من اجل أن يلعب دورا محوريا وأن يعوض التقليل المتوقع لدور الدولة.

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص : 103.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

في نفس السياق سيتبع البنك المركزي سياسة تقوم على الرقابة غير المباشرة للتأثير على مختلف قوى السوق وذلك من خلال الأدوات الكمية والنوعية المألوفة، وقد تم في هذا المجال تبني إجراءات تتعلق بالقروض والنقود و هي

- إلغاء السوق الائتمانية للقطاعات.

- تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي، مع احتفاظ السلطات بحقها في الإبقاء على سعر ادني يستخدم لصالح دفاتر الادخار من اجل حماية مصالح المدخرين الصغار، وسعر اعلي القروض لتفادي النسب العالية الأكثر من اللازم، وستراجع هذه النسب دوريا من اجل أن تتطابق مع الأهداف المرسومة ونسبة التضخم.

-توحيد سعر الخصم وإلغاء العمل بمعدل سعر الخصم التفصيلي الذي كان معمولاً به قبل 1992.

- تطبيق نظام الاحتياطات الإلزامية، وتحدد هذه الاحتياطات كنسبة لجميع الودائع ويراجع معدلها دوريا حسب تقدير السلطات النقدية، وتفرض غرامة اعلي من النسب المحددة كسقف للحسابات المدينة على المصارف التي لا تحترمها.

- تطبيق سعر فائدة مساو لمعدل إعادة الخصم على قروض الحكومة على أن يتقرر إحلال سوق لادونات الخزينة يتم بواسطة تمويل حاجات الخزينة دون اللجوء إلى البنك المركزي من اجل إعادة التمويل.

1-تقييم برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994):

بخصوص الهدف المتعلق بتخفيض معدل التضخم السنوي إلى 3,6%، فلم تتمكن السياسات المتبعة من الوصول إليه بالرغم من أن هذا المعدل ظل في انخفاض دائم طيلة سنوات البرنامج الثلاثة، إلا انه بقي دون الهدف المنشود، فقد شهدت سنة 1992 معدل تضخم قدره 10,1% ليهبط بعد ذلك في السنة الموالية بالضبط إلى 9,3%، وفي السنة الأخيرة بلغ هذا المعدل حوالي 4,1%¹

أما بالنسبة للمالية العامة، فقد شهدت ميزانية والدولة طيلة فترة البرنامج فائضا معتبرا، وذلك بفضل السياسة المالية المتبعة والمهادفة إلى التحكم في حجم النفقات الجارية من جهة، وزيادة حصيلة الإيرادات من جهة أخرى ، وهو ما تحقق بالفعل والجدول يوضح ذلك

¹ ملاي ولد أب ، المرجع السابق ،ص: 112.

الجدول رقم: (13) يبين فائض الموازنة العامة خلال فترة البرنامج (1992-1994)

الوحدة : مليون أوقية

السنة	1992	1993	1994
البيان			
النفقات العامة	18513	20447	22375
الإيرادات العامة	21076	27360	29156
الفائض	2563	6913	6781

Source : ONS, agrégats de la comptabilité nationale indicateurs socio-economique, Nouakchutt, 1996. P-P : 24-25.

رابعا: برنامج التصحيح الهيكلي (1995 – 1997)

عقدت الحكومة الموريتانية العزم على مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في تنفيذها منذ بعض الوقت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي هذا الصدد جاءت الوثيقة الإطارية السادسة التي ترسم ملامح السياسة الاقتصادية لموريتانيا خلال الفترة من 1995 إلى 1997، هذه الوثيقة وضعت من طرف السلطات الموريتانية والمصالح المختصة في الهيئتين السابقتين.

1-الأهداف الاقتصادية للبرنامج

يعمل هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية على مدى السنوات الثلاثة تمثلت في

-تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 4,6% في المتوسط، مما سيمكن من تحسين دخل الأفراد، وبالتالي استهلاكهم.

-الحفاظ على معدلات التضخم لا تتجاوز 3% سنويا.

-تخفيض العجز في الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) من 13,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 5,9% سنة 1997، والعمل على زيادة احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة.

2-السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

اتبعت الحكومة الموريتانية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1997 جملة من السياسات الماكرواقتصادية شبيهة بتلك التي طبقتها في البرامج السابقة، ومن ابرز تلك السياسات

أ-السياسة المالية

شكلت السياسة المالية الانكماشية عنصرا رئيسيا من اجل المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف، ولكي تعزز النتائج التي توصلت لها البرامج السابقة واصلت الحكومة جهودها من اجل ضمان استمرار التوازن على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1995-1997.

هكذا سيعمل الإصلاح الهيكلي المقام به على تثبيت الإيرادات عند حد أدناه 26% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

كما ستخفض النفقات العامة نتيجة توقيف أو تقليص (على الأقل) النفقات التي كانت توجه في السابق لإعادة هيكلة البنوك التجارية والمؤسسات العمومية.

لقد شهد الإصلاح الجبائي تقدما ملحوظا نتيجة المساعدة الفنية التي تحصلت عليها موريتانيا، وتتطلع لتحقيق المزيد، وكان هدف البرنامج خلال هذه الفترة هو العمل على تثبيت الإيرادات عند الحد المذكور أعلاه، وذلك بتوسيع وتنويع الوعاء الضريبي من جهة، وتخفيض الرسوم المفروضة على التجارة الدولية والإنتاج من جهة أخرى.

وقد تضمنت الإستراتيجية المعمول بها في مجال الإيرادات العامة عدة عناصر نذكر منها:

- استحداث الضريبة على القيمة المضافة (TVA) في 1995/01/01 والتي قدرت ب 14% قابلة للتخفيض بنسبة 5% على بعض الأنشطة المعينة.

- تدعيم قدرات إدارة الضرائب من اجل تمكينها من زيادة عدد الخاضعين للضريبة وبصفة خاصة، أولئك الذين ليسوا خاضعين للنظام الجزائي.

- بدء تنفيذ برنامج عمل تحت عنوان المالية لسنة 1995 من اجل عقلنة تقليص الإعفاءات الضريبية¹

¹ R.I.M , office de statique , agrégat de la comptabilité nationale et indicatent (Socio-économique) 1995 , Nouakchott ;mais 1997 , p9

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية من جهة، والسيطرة على مستواها من جهة ثانية، بحيث يتم تشجيع الادخار العمومي الداخلي، وتقليص حجم القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني، وستعمل الحكومة خلال كل سنة ضريبية على مراجعة كتلة الأجور والرواتب، وكذلك الضريبة المفروضة على هذه الأجور.

أ-السياسة النقدية

واصلت الحكومة تطبيق سياسة نقدية تقوم على الرقابة غير المباشرة من خلال الأدوات الكمية والنوعية التي تمكن البنك المركزي من التحكم والسيطرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية بشكل يضمن حرية التعاملات الاقتصادية، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة في نفس الوقت.

من ابرز هذه الأدوات، عمليات السوق المفتوحة، أي شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بدفعه مقابل هذه الأوراق شيكات محسوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وعندما تفية هذه الشيكات، فسوف يقوم البنك المركزي بزيادة ودائع البنوك التجارية لديه بقيمتها، وبذلك يخلق احتياطات إضافية للبنوك التجارية ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية بهدف تقليص عرض النقود.

1-تقييم برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1997)

إن الفشل الذريع من حيث تحقيق الأهداف الأساسية، تجلى في عدم التمكن من لجم التضخم والذي شهدت معدلاته تذبذبا نحو الارتفاع، حيث كان ادني نسبة وصل إليها التضخم هي 8,4% سنة 1995، ليرتفع إلى 6,1% سنة 996، ثم ينخفض في السنة الموالية ليصل إلى 5,4%، وهذا بالرغم من تحكم السلطات في تطور الكتلة النقدية (M2) والتي كانت تقدر سنة 1995 ب 26019 مليون أوقية لترتفع في السنة الموالية إلى 26680 مليون أوقية، إلا أن هذا الارتفاع في معدلات التضخم الذي عرفته موريتانيا لا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنامي الكتلة النقدية بقدر ما يعود إلى علاقات موريتانيا بالخارج، حيث تؤدي هذه العلاقة إلى نقل التضخم إليها من الدول المتقدمة وتلك التي تتعامل معها بصفة خاصة وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد، ويعبر هذا التضخم عن طريق عدة قنوات من أبرزها ارتفاع الميل للاستيراد وطبيعة هيكل الواردات.

وعلى مستوى الموازنة العامة للدولة، فقد شهدت هي الأخرى تحسنا ملحوظا بداية من عام 996، حيث عرفت النفقات العمومية ارتفاعا طفيفا خلال سنوات البرنامج مما يدل على أن السياسات التقشفية قد أعطت أكلها، وبالنسبة للإيرادات العامة فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال سنة 1996 تبلغ 34,6% مقارنة ب 1995 ، و2,25% سنة 1997 مقارنة ب 1996.

خامسا: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر(2001-2015)

بدأ التفكير حول مسألة النمو على المنهج الليبرالي سنة 1985 وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي هذا الإطار قامت الدولة بالتخلي عن بعض المؤسسات لصالح القطاع الخاص وفتح رؤوس الأموال أمام الأموال الخصوصية وفتح باب المنافسة، لكن ذلك أدى إلى رفع نسبة الفقر مما دفع إلى التفكير في ضبط السياسات الاقتصادية بشكل يضمن التوازن الاقتصادي، ومكافحة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية لان البلدان النامية رأت السياسات المنتهجة سابقا لم تمكن من تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي، بل ساهمت في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء بسبب عدم قدرة هذه الدول على السيطرة على حرية السوق بسبب فشل السياسات الماضية حيث وضع في سنة 2000 الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر للفترة 2001-2015 التي بنيت على قانون توجيهي لمكافحة الفقر من اجل تخفيض أعداد الفقراء وذلك من خلال العمل على برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة وطويلة الأجل.

يتم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر من خلال خطط عمل:

- الأولى لمدة أربع سنوات في الفترة 2001-2004.
 - الثانية مدتها خمس سنوات تغطي الفترة 2006-2010.
 - الثالثة وهي الآن قيد التنفيذ تغطي الفترة 2011-2015.
- للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر أهداف عامة من أهمها:
- تخفيض الفقر؛

-دفع عجلة النمو الاقتصادي؛

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- كان من المهم الحفاظ على نسبة معقولة من التضخم والسيطرة عليه وبالتالي كان الهدف هو المحافظة على نسبة تضخم تصل إلى 3,3% سنة 2000 و 4,1% سنة 2004 و 3,5% في نهاية خطة العمل الثانية والثالثة.
- تحسين المستوى الإجمالي للتعليم؛
- تحسين الحالة الصحية العامة؛
- زيادة النفاذ إلى ماء الشروب؛
- زيادة الدخل وتحسين ظروف المعاش في الوسط الريفي؛
- زيادة الدخل وتحسين ظروف المعاش في المدن الكبيرة والثانوية هذه هي الأهداف العامة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.
- تقوم إستراتيجية مكافحة الفقر على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيها بينها من اجل تحقيق الأهداف المحددة لهذه الإستراتيجية.
- يرمي المحور الأول إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية.
- يرمي المحور الثاني إلى تثمين قدرات النمو والإنتاجية لدى الفقراء ويتعلق الأمر بترقية القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة وكذلك مناطق تركزهم .
- يرمي المحور الثالث إلى تنمية الموارد البشرية والنفاذ إلى الخدمات الأساسية.
- وأخيرا فان المحور الرابع يرمي إلى ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الرشيد وإلى المشاركة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر (دعم القدرات المؤسسية والحكم الرشيد).

1- الخطة الأولى: (2001-2004)

تتمثل الأهداف الرئيسية عند اكتمال تنفيذ خطة العمل 2001-2004 في:

- تحقيق معدل نمو سنوي يتجه إلى 7% بحلول عام 2004؛
- تخفيض نسبة اثر الفقر إلى 38,6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21,8%؛
- الحفاظ على نسبة التضخم لا تتجاوز 2,4% سنة 2004؛

- تحقيق معدل استثمار يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي.¹

*السياسات الكلية للإستراتيجية على المدى المتوسط

تهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى ضمان تعبئة كاملة للموارد الداخلية وتثبيت النفقات الجارية من جهة أوزيادة المداخيل من جهة أخرى، وتتوقع الإستراتيجية من خلال الإصلاحات المقام بها تقدما سريعا لمداخيل الميزانية طيلة الفترة، وتعرف المداخيل من الضرائب تقدما أسرع من الناتج الداخلي الخام، وذلك بفعل الإصلاحات المقام بها على مستوى النظام الضريبي المباشر، الذي سعى إلى تحقيق هدف ثلاثي الجوانب يتمثل في تبسيط وتوسيع الوعاء، وتوفير مزيد من العدالة الضريبية، مما سيكون له الأثر الكبير على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير وتنويع القطاع الخاص (تبسيط وتخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الكميات المحصلة على مستوى المؤسسات الكبيرة والقطاع التجاري).

كما سيسهم هذا الإصلاح في توزيع أفضل للثروات الداخلية بفعل رسم الضرائب الأكثر قيمة على الأصول غير المنتجة.

وقد تم تنفيذ إصلاح الضرائب المباشرة من فاتح يناير 2000 وهكذا ارتفع خصم الضريبة الدنيا الجرافية من ضريبة الأربع الصناعية والتجارية سنة 2000 إلى 50% بدل 25% سابقا، ونص قانون المالية لسنة 2001 على ارتفاع ذلك الخصم إلى 75% وانخفاض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية من 40% إلى 35%.

وعلى مستوى النفقات العمومية، ستظل هذه السياسة تتميز بالتحكم في نمو النفقات الجارية وعلى الرغم من إن تطور الموازنة على المدى المتوسط يظهر إتجاها نحو ارتفاع العجز، حيث سيرتفع من 1,5% من الناتج الداخلي للخام سنة 2000 الى نسبة 3% سنة 2004 (كما هو متوقع).

السياسة النقدية

ستتابع الإستراتيجية على المدى المتوسط تطبيق السياسة النقدية الصارمة من اجل دعم سياسة أسعار الصرف، والتي تسعى إلى تثبيت معدل سعر الرف الحقيقي والفعلي في مستوى مطابق لهدف حساب الجاري والمحافظة على معدلات تضخم في حدود قريبة من المستوى الملاحظ في البلدان الشريكة المرتكزة على قوى السوق من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة لتسيير السيولة وتطوير سوق سندات الخزينة.

3- تقييم خطة العمل الأولى: 2001-2004

¹ المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص : 03.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

* لم يكن تنفيذ المرحلة أولى من إستراتيجية الحد من الفقر مرضيا نظرا لعدم تنفيذ أكثر من ثلث الإجراءات بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لم تساهم في الحد من الفقر¹.

*تم ملاحظة متوسط نمو دون المتوقع (4,6) كمتوسط للفترة مقارنة مع 6% متوقعة) معدل تضخم عال رابع لسياسات مالية ونقدية وتوسعية، غير صائبة نظرا لاعتمادها على بيانات إحصائية غير دقيقة.

*أدت السياسات الاقتصادية إلى عجز يناهز 10% من الناتج المحلي الإجمالي وانحياز الاحتياطي الرسمي (تتراوح بين 0,4 إلى 1,3 شهر من الواردات غير النفطية) وزيادة غير مسبقة في العروض من النقد.

*أما الهدف المتعلق بتخفيض معدلات التضخم، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال على امتداد الفترة 2001-2004 وكان ادبي معدل تم تحقيقه خلال هذه الفترة هو 3,9% سنة 2002 (كما يوضح الجدول التالي)، أما في السنوات الأخرى فكانت معدلات التضخم على النحو التالي 4,7% سنة 2001، 6,13% سنة 2003 ، 6,35% سنة 2004.

الجدول رقم (14): معدلات التضخم خلال فترة الخطة

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدلات التضخم	4,7	3,9	6,13	6,35

Source : ONS, agrégats de la comptabilité nationale , op cit p.07

ONS, élément de conjoncture 2002, op cit p18.

ONS, Publication Décembre et Janvier 2004.

خطة العمل الثانية 2005-2010

من أهداف هذه الفترة

- خفض معدل الفقر إلى اقل من 35% على المستوى الوطني و45% في المناطق الريفية، واقل من 15% في المناطق الحضرية.

- تحقيق مستوى نمو سنوي بمعدل 10% على مدة الفترة؛

- ضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي؛

- خفض أمية البالغين إلى اقل من 20%؛

¹ المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، ص : 2

زيادة معدلات تغطية الرعاية الصحية.

- زيادة معدل الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى 48% في الحضر وإلى 62% في المناطق الريفية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا

إن وضع السياسة النقدية والعمل بها يتسمان بالتشاور، في إطار ضيق بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، ويساعدهما في هذه المهمة أقرب معاونيهما. وخصوصا لجنة السياسة النقدية والمالية المنشأة والمخصصة لهذا الغرض، وتعمل هذه اللجنة بتوجيهات من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، وتعد اجتماعات دورية، كما تقدم إليهما النتائج التي توصلت إليها، ذلك على وجه استشاري أما اختيار الوسائل للوصول بهذه السياسة إلى المكانة المرضية فيوقف في المقام الأول على تعريفها وكذا تحديد أهدافها.⁽²⁾

وفي منتصف الثمانينات وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي عرفتها البلاد قام البنك المركزي الموريتاني بإصلاح سياسته النقدية والائتمانية والتي ترجمت في تخليه بشكل تدريجي عن الرقابة المباشرة والانتقال إلى العمل بوسائل الرقابة غير المباشرة التي تعتمد على ميكانزمات السوق وتجدر الإشارة إلى أن الجهود التي بذلت لإعادة هيكلة النظام المصرفي ساهمت في تطوير الإطار المؤسسي ووضع نظام للرقابة غير المباشرة منذ 1992.⁽¹⁾

وقد ارتأينا تناول السياسة النقدية الموريتانية قبل وبعد برامج الإصلاح من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة النقدية الموريتانية قبل برامج الإصلاح الاقتصادي

يجب التمييز عند الحديث عن السياسة النقدية في موريتانيا قبل برامج الإصلاح الاقتصادي بين مرحلتين متباينتين هما

(2) عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سابق، ص: 121.

(1) البنك المركزي الموريتاني، النظام المالي الموريتاني: عصرته وتحولاته الحديثة، مارس 1998، ص: 9.

أولاً: المرحلة الأولى (1960-1973)

امتازت هذه المرحلة بعدم وجود مؤسسة نقدية مركزية وإنما كانت هناك تابعة لمؤسسات أجنبية لارتباط البلاد آنذاك بإتحاد نقدي أجنبي (منطقة الفرنك الغرب إفريقي) وهو ما يعني عدم وجود سياسة نقدية ومصرفية وطنية، كما أن غياب سياسة عامة واضحة المعالم للدولة الناشئة وكذا الارتجالية في اتخاذ القرارات قد ساهما في وضع اقتصادها تحت رحمة الاقتصاديات الأقوى في المنطقة النقدية، حيث يتم إصدار العملة وتصديرها، من بنك الإصدار المركزي الأجنبي (BCEAO) حسب الاحتياجات النقدية للنمو في الدخل القومي على مستوى المنطقة كلها.

نتيجة لاختلاف عوامل النمو داخل المنطقة فإنه يترتب على ذلك أيضا اختلاف معدلات النمو، مما ينجم عنه تسرب الإصدار النقدي إلى بعض هذه الدول، بدرجة أكبر من معدل النمو المتحقق في الدخل لديها، ويعمل على استيراد التضخم، وبالتالي يسهم في تفاقم مشكلاتها الاقتصادية وفي طليعة هذه الدول موريتانيا.

وبالرغم من أن القانون الذي بموجبه أنشأ المصرف المذكور، نص على قيامه بكافة مهام السلطات النقدية من رقابة وإشراف وتنسيق فيما يتعلق بالتدفقات النقدية بين الدول الأعضاء إلا أنه لم يهتم إبان ممارسته لأعماله، إلا بتوفير السيولة اللازمة كهدف أساسي، على حساب أهداف السياسة النقدية، التي تعمل على تحقيق التوظيف والاستقرار الاقتصادي حيث أعقبت الودائع الآجلة من نسبة الاحتياطي القانوني، وتم اعتماد الفائدة الرخيصة تحجيماً للمدخرات إذ لم يتجاوز الحد الأعلى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية 4.5 % بالإضافة إلى إتباع سياسة سعر إعادة الخصم في صالح البنوك التجارية - حيث ظل ثابتاً عند مستوى 3.5 % - تشجيعاً لها على التوسع في الائتمان ومن هنا يمكننا القول، إن المصرف كان يقوم أساساً بدور الممول المشارك للمصارف التجارية.

ثانياً: المرحلة الثانية (1973-1985)

لقد تميزت هذه المرحلة بإنشاء البنك المركزي الموريتاني، الذي هو السلطة المسؤولة عن تنظيم واستخدام أدوات السياسة النقدية بهدف التحكم في النقد والائتمان كما نص على ذلك قانون المصارف لعام 1974 والذي يضم ما يلي⁽¹⁾:

1. تنظيم الائتمان من أجل مواجهة المتطلبات المالية للقطاعات الإنتاجية المختلفة خدمة لأهداف التنمية.
2. مواجهة تقلبات المالية والنقدية سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية.
3. ضمان سلامة المراكز المالية للجهاز المصرفي عن طريق فرض رقابة على الوحدات وحماية ودائع الجمهور.

(1) عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985-1997)، مرجع سابق، ص: 122.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

وجدير بالذكر أن هذه المرحلة طبعها سيطرة الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وقد طبقت ثلاث أدوات رئيسية هي: (2)

الرقابة المباشرة بواسطة تحديد سقفوف الائتمان ونظام الرخص المسبقة، والرقابة غير المباشرة بواسطة إعادة التمويل تحت السقف المحددة، وأخيرا الرقابة على تكاليف الائتمان.

- **الرقابة المباشرة:** يتعلق الأمر بالمزج بين الرقابة العامة والفردية على الائتمان الممنوح من طرف المصارف وذلك من خلال:

- **تأطير القروض:** بواسطة تحديث سقفوف الائتمان بالنسبة لكل قطاع وذلك بالنسبة لكل مصرف.
- **نظام الرخص المسبقة للبنك المركزي:** وهي مطلوبة للقروض التي تزيد مدتها على سنتين وكذلك بالنسبة للقروض قصيرة الأجل والتي يتعدى مبلغها مليوني أوقية.
- **الرقابة غير المباشرة:** وتعتمد الرقابة غير المباشرة على إعادة التمويل الممنوحة للبنوك في إطار السقفوف الكلية والفردية المصادق عليها سنويا من طرف البنك المركزي الموريتاني.
- **الرقابة على تكاليف الائتمان:** لقد كان البنك المركزي الموريتاني حتى سنة 1992 يطبق معدلات للفائدة تعتمد على نظام لمعدلات إعادة الخصم تفرق بين قطاعات النشاط الاقتصادي، بطريقة توجيه الائتمان باتجاه القطاعات ذات الأسبقية بالنسبة للسلطة العمومية.

وقد طبقت المصارف معدلات تفضيلية على القروض القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (15): معدلات الفائدة المصرفية الاسمية المطبقة قبل برامج التصحيح، السعر المدين كنسبة مئوية (%).

على القروض قصيرة الأجل :	
- القابلة منها لإعادة الخصم	
* القطاعات ذات الأولوية	= 10
* قطاعات أخرى	= 13
- الغير قابلة منها لإعادة الخصم	= 17

(2) Ministère du plan, cheikh El Kebirould chbih et Mohamed Lemineould Raghani, Etude : La politique de crédit et ses effets sur L'investissement prive, Janvier 1995, P 1-2.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

على القروض ذات الأجل المتوسط :

- القابلة منها لإعادة الخصم
- * القطاعات ذات الأولية = 9
- * القطاعات الأخرى = 12
- الغير قابلة منها لإعادة الخصم = 17

Source: minstér du plan, la politique de credit et ses effetes sur linvestissement privé, op-cit ,p2

وقد كانت المعدلات المدينة عظمى ومحددة إما كمساو لمعدلات إعادة الخصم العادية (10 %) أو معدلات تفضيلية زائدا حدا أعظميا.

وبما أن القروض الأساسية كانت معتمدة من طرف البنك المركزي فإن معدلات الفائدة كانت نسبيا منخفضة ولم تعكس التكلفة الحقيقية للنقود، ومن جهة أخرى فإن المعدلات الدائنة كانت سالبة، ولذا فإن تعبئة الموارد الثابتة على شكل ادخار كانت متواضعة مما أدى إلى ضعف الوساطة المالية من طرف البنوك.⁽¹⁾

كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (16): معدلات الفائدة المصرفية الاسمية المطبقة قبل برامج التصحيح، المعدلات الدائنة كنسب مئوية (%).

الودائع تحت الطلب:

- الودائع الادخارية

- * المسحوب قبل 12 شهرا = 8
- * المسحوب قبل 18 شهرا = 9.5
- * المسحوب قبل 24 شهرا = 10.25
- * المسحوب بعد 24 شهرا = 11.5

- الودائع لأجل

- * من 3 إلى 6 أشهر = 5
- * من 6 إلى 12 شهرا = 7.5

⁽¹⁾ Ministère du plan : op-cit. P 2.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

* أكثر من 12 شهرا على الأقل = 8

Source : Ministère du plan, op-cit, P 2.

وجدير بالذكر أنه في إطار برنامج التثبيت الذي انتهجته الحكومة الموريتانية ابتداء من سنة 1980 ذلك في إطار الخطة الخماسية الأخيرة فإن جهود الحكومة انصبت حول وضع سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على سعر فائدة موجب من أجل تشجيع تعبئة الموارد الداخلية، الشيء الذي قاد إلى تطبيق نظام للرقابة المباشرة طبع بمجموعة من الإجراءات القسرية وقفت كعوائق معتبرة أمام تطور المنافسة ما بين المصارف وهذه الإجراءات هي التي سبق تعرضنا لها.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات قامت السلطات النقدية بانتهاج سياسة الكتلة النقدية طيلة الفترة (1980-1985) الشيء الذي ترتب عنه نتائج خطيرة جدا على الاقتصاد الموريتاني.

وقد كانت هذه السياسة المنتهجة من طرف السلطات النقدية تستهدف في أغلب الأحيان مراقبة الكتلة النقدية عن طريق مراقبة الائتمان وذلك بتحديد معايير لنمو الكتلة النقدية عن طريق سقف الائتمان.

وتحت تأثير أفكار النقديين في سنوات الثمانينات اتجه البنك الموريتاني (BCM) إلى وضع السياسات المعيارية كسياسة الكتلة النقدية (monetary targetting) موضع التنفيذ.

ومن الناحية المبدئية فإن السلطات النقدية في إطار تحديدها لهدف النمو تجعل من النمو المحقق في الدخل الوطني الحقيقي أو الناتج الداخلي الخام موجهها لها بطريقة تمكن من تلافي التأثير إلا أن المشكل المهم الذي يواجه السلطات النقدية عند انتهاج هذه السياسة (سياسة الكتلة النقدية) هو في اختيار المجاميع النقدية التي تريد السلطات النقدية تسييرها، وفي البداية يجب أن تكون لها علاقة مع الدخل الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تكون نتائج المتبعة والمتعلقة بالمجاميع المختارة قابلة للتوقع، الشيء الذي لا يمكن حصوله نظرا للفارق الخاص ما بين السياسة النقدية المتبعة وتصرف البنوك الأولية من حيث تطور المخاطر واحترام توجيهات البنك المركزي الموريتاني ومبدأ سمو الأهداف، كل هذه العوامل من الطبيعي أخذها كسبب لفعالية ومصدقية سياسات النمو النقدي.

ولقد تمحّض عن تطبيق سياسة الكتلة النقدية في موريتانيا نتائج أكثرها بروزا هو عدم التوازن في نظامها الاقتصادي : وضع سيولة كبيرة في متناول الوكلاء الاقتصاديين بدون أن تكون لها علاقة بنمو الإنتاج مما أدى إلى وصول معدل التضخم إلى حوالي (15-17 %).⁽¹⁾

⁽¹⁾ EL HASSEN OULD Ahmed, L'analyse de L'offre de monnaie par le système bancaire Mauritanien, mémoire de magister, université de Annaba 1998, P 97.

ومن جهة أخرى فإن تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بطريقة مركزية أدت إلى أن يظلا منخفضين جدا لفترة طويلة، الشيء الذي نجم عنه استثمارات تفضيلية سيئة (تمويل مشاريع غير ذات مردودية). كما أن أيضا أسعار الفائدة ظلت ولفترة طويلة سالبة.

وهذا ما قاد البلاد إلى وضعية الكبح المالي والذي تمثل في سعر فائدة دائن منخفض يشبط الادخار مصحوبا بارتفاع حجم الاستثمار وهبوط الاستثمارات ذات الجودة داخل اقتصاد غير قادر على النمو، وبالضبط فإن ظاهرة الكبح المالي هذه كانت هي الأصل لزيادة عبء مديونية البلد حيث أنه تم إهمال الموارد الداخلية لصالح الموارد الخارجية وذلك في إطار تلبية احتياجات تمويل الاقتصاد.

وأيضا فإن الاختلال الذي يحدثه الاقتصاد المديوني المتسم بالمبالغة في خلق النقود والتضخم القوي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، والمديونية المتزايدة ومعدل النمو المنخفض جدا، قد شكل الإطار الخاص للاقتصاد الموريتاني.

وقد قادت صدمة سياسة الكتلة النقدية السلطات العامة في سنة 1985 إلى اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي وتوجيه السياسة النقدية نحو سياسة القاعدة النقدية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج التصحيح الهيكلي (1985- 97)

ومن أجل بحث تطور السياسة النقدية خلال هذه الفترة يمكننا التمييز بين مرحلتين هما

أولا: سياسة القاعدة النقدية (1985- 1991):

ارتكزت هذه السياسة على القاعدة النقدية التي تعتبر أن عرض النقود هو نتيجة من جهة لتطور القاعدة النقدية، ومن جهة أخرى لمضاعف القاعدة النقدية.

والحقيقة أنه علاوة على مضاعفات المقاييس الموجودة والتي تخرج عن نطاق مراقبة السلطات النقدية (النقود خارج التداول، الاحتياطات الحرة للمصارف) وعوامل أخرى للسيولة (الموجودات الخارجية، والقروض إلى الدول)، كلها متغيرات تجعل تدخلات البنك المركزي ضعيفة جدا.

ويقودنا تحليل القاعدة النقدية كوسيلة للتسيير إلى أنها لم تعرف نجاحا في اقتصادنا الوطني وهذا انطلاقا من دوافع مختلفة تتركز على العلاقة بين القاعدة النقدية والكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى إلى كون البنك

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

المركزي الموريتاني غير قادر على السيطرة على حصته من النقود المركزية. وهذا ما قاد السلطات النقدية إلى استخدام سياسة الرقابة النقدية غير المباشرة.⁽¹⁾

ثانيا: سياسة الرقابة النقدية غير المباشرة (1992-1997):

في سنة 1992 وفي إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول ما يعرف بالتسهيلات للإصلاحات الهيكلية المعززة بدأت السلطات النقدية تتوجه نحو سياسة نقدية تتبنى وسائل الرقابة غير المباشرة وذلك تماشيا مع التوجه الليبرالي الذي تم اختياره في إطار الوثيقة الأساسية الجديدة للسياسة الاقتصادية، وتجدد الإشارة إلى أن الصعوبة التي أدت إلى هذه الاتفاقيات كانت مترتبة على عجز المدفوعات الخارجية وإن المعالجة الأفضل لهذه الصعوبات تكمن في الملائمة بين المفهوم النقدي لميزان المدفوعات ومفهوم الامتصاص حيث يتم تعزيز هذين المفهومين بتطبيق سياسة للصرف أكثر واقعية وحيوية وذلك من أجل التأثير بسرعة وفعالية على العجز الملاحظ على مستوى الحساب الجاري.

فالأمر كان يتعلق بالتأثير على الطلب الإجمالي الداخلي مع ترك قوى السوق تعمل بثقة. ومن أجل التوافق بين ضرورة السيطرة على الكتلة النقدية وإنعاش المنافسة ما بين البنوك التجارية اعتمدت السلطات النقدية نمطا للرقابة مبنيا على استعمال الوسائل غير المباشرة ولذلك قام البنك المركزي الموريتاني بتوحيد سعر الخصم وحررت أسعار الفائدة تدريجيا. إلا أن السلطات النقدية ظلت تتمسك دائما بالحق في تحديد سعر أدنى لفائدة دفاتر التوفير - لحماية مصالح صغار المودعين وسعر أعلى للقروض لتجنب النسب الربوية الفاحشة. وتتم مراجعة أسعار الفائدة دوريا وتأخذ في الحسبان معدل التضخم، وقد أُلغيت السقوف على الائتمان، إلا أن البنك المركزي لا يزال يلجأ من وقت لآخر إلى فرض سقوف شاملة لضرورات السياسة النقدية وهو إجراء تبرره الحاجة إلى صيانة توازنات المصارف التي لا تزال في مرحلة النقاهاة، وللإبقاء على مستوى طلب داخلي ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية.

ومن أهم الوسائل غير المباشرة المستخدمة بعد الإصلاحات ما يلي:⁽¹⁾

1- معدل الاحتياطي الإجباري

اعتمد البنك المركزي الموريتاني نظام الاحتياط الإجباري - كوسيلة لتنظيم السيولة المصرفية- سنة 1992 وهو يحتسب كنسبة من مجموع الإيداعات، ويتم مراجعة معدلها دوريا حسب تقييم السلطات النقدية وتفرض غرامة تفوق السقف المحدد للفوائد على الأرصدة المدينة على المصارف التي لا تحترم هذه النسبة. ومن خلال هذه

⁽¹⁾ EL HASSEN OULD AHMED, op-cit, P 100.

⁽¹⁾ البنك المركزي الموريتاني، النظام المالي الموريتاني : عصرته وتحولاته الحديثة، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

النسبة يستطيع البنك المركزي التأثير على خلق النقود، وقد انتقل هذا المعدل من 3.5 % إلى 4.5 % في نهاية شهر مارس سنة 1997.

2- سياسة إعادة الخصم

يفترض على السلطات النقدية في ظل الرقابة النقدية غير المباشرة استخدام سياسة إعادة الخصم كوسيلة للتأثير على عرض النقود المركزية ويخلق سعر إعادة الخصم أثرين الأول نوعي على السعر (سياسة سعر الفائدة) والثاني كمي (حجم الأثر المقبول لإعادة الخصم)، وفي إطار إصلاح السياسة النقدية منذ 1992 تمت زيادة سعر الخصم من 11 % سنة 1993 ليصل إلى 15 % سنة 1997.

3- السوق النقدية فيما بين المصارف

تم إدخال السوق النقدية ما بين المصارف سنة 1990 ومهمتها هي تحقيق التوازن بين عرض وطلب السيولة وتحديد سعر توازني والذي هو سعر سوق ما بين المصارف، ومن أجل جعلها نواة لقيام السوق النقدية من جهة، ومن جهة أخرى أداة لإتمام الآليات التقليدية لإعادة تمويل النظام المصرفي، وكمجال يمكن أن يتدخل فيه البنك المركزي لاحقاً، إما كعارض أو طالب للنقود بغرض التأثير على حجم السيولة المصرفية ومن ثمة حجم العرض النقدي ويتم في إطار هذه السوق النقاش المباشر بين البنوك والاتفاق على ظروف العمليات ومن ثمة تطلب من البنك المركزي تسجيل هذه العمليات. وخلال سنة 1997 تمت في هذه السوق 127 عملية، كان المقرضان الأساسيان فيها هما : البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI) بمبلغ يتراوح ما بين 0.6 و 1 مليار أوقية، يليه في المرتبة الثانية بنك شنقيط (Chinguittg Bank) بمبلغ يتراوح ما بين 100 و 400 مليون أوقية.⁽¹⁾

إلا أن هذه السوق لم تستغل في الواقع بعد، نتيجة التعود على اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل من جهة وبسبب المنافسة الحادة بين المصارف والتي هي ثمرة لتضارب المصالح التي تقف ورائها من جهة أخرى.

4- سوق أذونات الخزينة

أقرت سوق أذونات الخزينة في يوليو 1994 وهي تستقبل كل الفاعلين الاقتصاديين.

- السوق الأولية لأذونات الخزينة

⁽¹⁾ Banque Centrale de Mauritanie, Rapport Annuel 1997, P 43.

على أساس التوقعات المعدة من طرف البنك المركزي حول السيولة المصرفية وبدلالة احتياجات التمويل للخرينة على المدى القصير، يتم دوريا بواسطة الصحافة إعلان عن عرض لأذونات الخزنة، ويحق للمصارف وكذلك المؤسسات غير المصرفية المقبولة في السوق النقدية الاكتتاب لمثل هذه الأذونات حسب أسعار الفائدة المعمول بها، وعادة ما تكون هذه الأسعار منخفضة.

- السوق الثانية لأذونات الخزنة

يمكن لأذونات الخزنة المتداولة أن تكون محل خصم عند البنك المركزي وتم فتح كشك في البنك المركزي لهذا الغرض.⁽¹⁾

وجدير بالذكر أنه في إطار الإصلاحات التي كانت السياسة النقدية موضعها تم استحداث البرجة النقدية على أساس قاعدة أسبوعية وتأخذي في الاعتبار تطور العوامل المستقلة للسيولة وتقوم بتحديد مستوى هذه الأخيرة وتحديد الجدول الزمني للتدخل المحتمل.

وعلى هذا الأساس تقوم اللجنة المكلفة بالسياسة النقدية والمالية بتحديد مبالغ مناقصات أذونات الخزنة وجدولتها الزمنية وتقدم كذلك اقتراحاتها للسلطات المعنية ويعمل هذا النظام بصفة جيدة. كما أن السلطات النقدية تتابع بحذر تطور المؤشرات المهمة (سعر الصرف، الأسعار، الالتزامات الخارجية، القروض الموزعة، مستوى الإيداع، تطور الحسابات الجارية للمصارف). وتقوم من خلال هذه المؤشرات بتقييم درجة نجاح السياسة المتبعة وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.⁽²⁾

❖ تنسيق السياسة النقدية والمالية

إن انسجام الإطار الشامل والكللي للاقتصاد، الذي تتبلور فيه مختلف التطورات قصيرة ومتوسطة الأجل، يستوجب تنسيق أنواع النشاطات التي يجب القيام بها على مستوى مختلف الإدارات المكلفة بتسيير الاقتصاد الوطني. هذا التعاون يبدو مميزا بين وزارة المالية و البنك المركزي الموريتاني، وهي قطاعات تنظيم السياسات النقدية والمالية.

ويتم إعداد مالية الحكومة بخطوات متعددة، فانطلقا من التوقعات السنوية لميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي، نستنتج الإيرادات باعتبار المسلكيات الحديثة لمختلف الأبواب، وحسب إمكانية إدخال إيرادات جديدة. ويحدد مستوى النفقات العامة طبقا لمتطلبات الإنفاق الجاري (من ضمنها المدفوعات باسم المديونية

⁽¹⁾ Ministère du Plan, cheikh El kebir ould chbih et Mohamed Lemine ould Raghani, op-cit, P 5.

⁽²⁾ عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 146.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

الخارجية)، والاستثماري (ويكتسي هذا الأخير مكانة هامة للبلدان النامية حيث البنية التحتية لا تزال ناقصة)، مع الأخذ في الاعتبار التنبؤات في معدل النمو والتراكمات الاقتصادية الكلية الأخرى.

وتكون المعرفة دقيقة للتمويلات الخارجية المرتقبة لأجل مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية ضرورية عند هذا المستوى نظرا لأن جزءا هاما من برنامج الاستثمار العمومي السنوي يتحقق على الموارد الخارجية وذلك من أجل تحديد التمويل الذاتي المطلوب الذي تغطية المساعدة الخارجية أو يمول على الموارد الداخلية.

إن تمويل العجز المأخوذ من الوصف الأنف قد يكون مصدره خارجيا (تراكم المتأخرات، الجدولة، إسقاط) أو داخليا (الجهاز المصرفي، السلف المحلية) وتدمج السلطة النقدية تلك الحاجات في برمجتها وتتبع سير التنفيذ المالي للوصول إلى التقديرات المناسبة.

ويصبح السيناريو أكثر وضوحا والتنسيق أكثر بيانا في ظل إصلاح بنيوي كذلك الذي نعيشه منذ عدة سنوات. وفي هذه الظروف، يكون التوازن الخارجي أولوية مطلقة لبرنامج التقويم. وحيث أن تطور الائتمان المحلي يؤدي إلى تطور مماثل في عجز الحساب الجاري، وبما أن الكتلة النقدية (عرض النقود) تعتبر مستقلة عن البرمجة، ومحددة من قبل السلطات النقدية عند مستوى منسجم مع توقعات التضخم والنمو، وخصوصا الاستيعاب الداخلي المتناسق مع هدف الحساب الخارجي الجاري. وإذا كان من الضروري أن يكون العجز الحالي المتوقع هو أقل ما يمكن، ويدعو إلى التلاشي التام، فإنه ينبغي على الدولة أن تنفق طبقا لإمكاناتها، في إطار سياسة نقدية ومالية صارمة ورشيدة.⁽¹⁾

وعلى العموم فإن أهداف السياسة النقدية والمالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي وهي أهداف للسياسة الاقتصادية تتمحور حول الأهداف التالية: ⁽²⁾

- بعث النمو الاقتصادي الذي يستلزم الاستثمارات الكبيرة في التجهيز والتكوين الخ
- رفع معدلات الادخار وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية مثل (الصيد والزراعة).
- تلاؤم الادخار الموجه والاستثمار الموجه إليه من ناحية الشكل والطبيعة والمدة.
- السيطرة على توازن ميزان المدفوعات وكذلك السيطرة على المديونية الخارجية.
- السيطرة على التضخم وهذه تفترض السيطرة على تمويل الاقتصاد.

(1) سيدي ولد الزين وعبد الله ولد حرمة الله، السياسة النقدية في موريتانيا، مؤلف جماعي: السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد 2، نشر مؤسسة أكسيرتس للطباعة، أبوظبي 1996، ص 514 - 515.

(2) Ministère du Plan, op-cit, P 8.

ومن أجل تنفيذ أهداف السياسة النقدية بفعالية يحتاج البنك المركزي إلى أن يكون مستقلا بحيث يتمتع بالحرية التامة في تحركاته وهو ما سنتناوله في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر خلال خطة العمل الثانية 2005-2010:

في سياق يطبعه تزايد النفقات العمومية وفائض السيولة المصرفية، واصل البنك المركزي على مدى عام 2006 سياسته النقدية الرامية إلى التحكم في التضخم. ولهذا الغرض، أبقى البنك المركزي الموريتاني على نسبة الخصم وعلى شروط الاحتياطي الإلزامي من الأرصدة بالأوقية. كما استحدث خلال العام المنصرم احتياطا إلزاميا بالنسبة لودائع العملات الأجنبية.

وكان تطور السيولة المصرفية طوال العام المنصرم ، موضع متابعة منتظمة من لدن البنك المركزي، وقد جرى تنظيم هذه المناقصات بوتيرة أسبوعية ، غالبا ، وبالتعاون مع الخزنة العامة، لمواجهة فائض السيولة المصرفية وعند الاقتضاء، لسد احتياجات الخزنة العامة.

وفي عام 2006، تبين أن عمليات استرجاع السيولة كانت أقل شأنًا مقارنة بعام 2005. رغم زيادة نفقات الميزانية وتسوية جزء هام من المتأخرات . وهكذا ، كان جاري سندات الخزينة يساوي 40 مليار أوقية عام 2006، مقابل 55.4 مليار في العام السابق. وتأتي هذا التطور أساسا من القيود المفروضة على السيولة المصرفية، من خلال سداد خطوط القرض المخصصة لاستيراد المحروقات من جهة، وتوسع حركة النقود الورقية والمعدنية في نهاية العام، من أجل تمويل مختلف الحملات الانتخابية، من جهة ثانية.

ومن جانب آخر ، تعين على البنك المركزي في كثير من الأحيان أن يقوم بإعادة تمويل البنوك التجارية من خلال عمليات شراء سندات الخزينة. وبلغ عدد هذه العمليات 195 عملية بمبلغ إجمالي قدره 69 مليار أوقية، ويرتبط تكثيف لجوء البنوك على إعادة التمويل من قبل البنك المركزي بضرورة التقيد بالاحتياطي الإلزامي مع مواجهة طلبات السحب الكبيرة التي ترتبت على الحملات الانتخابية وخصوصا في الفصل الأخير من العام.

ومع ذلك، وفي غياب أدوات لاستيعاب السيولة لدى البنك المركزي، فإن هذا الأخير بقي مرهونا في مجال سياسته النقدية بإصدار سندات الخزينة. وقد نجحت السياسة نسبيا لحد الساعة لكون ضرورة استيعاب السيولة المصرفية الفائضة تتزامن في الغالب مع احتياجات الخزينة للتمويل. غلا أن هذه الوضعية يمكن ان تتغير في المستقبل القريب، حيث ان آفاق الإيرادات النفطية من شأنها أن تؤدي على استغناء الخزينة العامة عن غصدار سندات على المدى البعيد، في الوقت الذي تقود نفقات الميزانية المترتبة على هذه الموارد الجديدة على وجود فائض في السيولة. ولمواجهة هذه الوضعية وحرصا على استقلالية السياسة إزاء سياسة الميزانية ، فإن النظام الأساسي

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

الجديد للبنك المركزي الذي تم اعتماده عام 2006، يسمح من الآن فصاعدا لهيئة الاصدار باستحداث سندات خاصة بها لأغراض سياستها النقدية . وهناك نية بتحويل جزء من ديون البنك المستحقة على الدولة إلى سندات في إطار هذه السياسة.

ومهما يكن من أمر، فإن التأثير المالي للسياسة النقدية على الوضع المالي للبنك المركزي يجب تقييمه مسبقا وأخذ بعين الاعتبار في الميزانية السنوية للبنك.

أولا: تطور المجاميع النقدية:

لقد انعكس تحسن أوضاع ميزان المدفوعات والمالية العامة على الحالة النقدية خلال عام 2006. وكان تطور الكتلة النقدية مرتبطا إلى حد كبير بزيادة العوائد الخارجية الصافية بحدود 100% من سنة لأخرى إضافة إلى زيادة متواضعة للقروض لصالح الاقتصاد وانخفاض ملحوظ في مديونية الدولة.

وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) 177.9 مليار أوقية عام 2006 أي بزيادة 15.7% مقارنة بعام 2005، وهو ما يتماشى مع الأهداف المرسومة في بداية العام أي 15%.

وقد انعكست هذه الزيادة في اتساع حركة النقود الورقية والمعدنية (35.3%) بشكل أكثر تسارعا من نسبة 15% المسجلة في سنة 2005 وكذلك بتزايد معتدل للودائع (6.5%).

كما أن حصة النقود الورقية والمعدنية قياسا إلى الكتلة النقدية الإجمالية المتاحة مثلت 37.3% عام 2006 مقابل 31.9% عام 2005. ونتج هذا التطور في زيادة حركة النقود الورقية والمعدنية عن تطور الطلب لتمويل مختلف الحملات الانتخابية نظرا إلى ضعف انتشار البنوك في الاقتصاد الموريتاني.

وفيما يتعلق بمجموع M1 وهو عبارة عن حركة النقود الورقية والمعدنية والودائع تحت الطلب فقد بلغ 148.7 مليار أوقية بزيادة 16% مقارنة مع 2005 . وهي وتيرة تكاد تشبه النسبة المسجلة في العام السابق. وقد تطورت بنية هذه الكتلة تماشيا مع زيادة حصة حركة النقود الورقية والمعدنية من 38.4% إلى 44.7% من مجموع هذه الكتلة وكذلك مع انخفاض الودائع تحت الطلب من 61.7% إلى 55.3%.

جدول رقم 17 بنية الكتلة النقدية (مليار أوقية)

التغير %	2006	2005
----------	------	------

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

النقود بالمعنى الواسع	153.8	177.92	15.68
حركة النقود الورقية والمعدنية	49.1	66.43	35.30
ودائع تحت الطلب	97.17	82.31	3.97
ودائع لأجل ومدخرات	25.52	29.17	14.30

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية (مارس 2005)

وبلغها 29.2 مليار أوقية فإن الودائع لأجل تكون قد ارتفعت بنسبة 14.3% مقارنة بمعام 2005.

1-الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية

الموجودات الخارجية الصافية

سجلت الموجودات الخارجية الصافية التي كان رصيدها سالبا بمبلغ 71 مليار أوقية في دجبر 2005، زيادة بنسبة 101% لتصل 0.7 مليار أوقية في دجبر 2006. ويتيح هذا التطور النوعي عن تحسن في الموجودات الخارجية للبنك المركزي زيادة بنسبة 111.8% لتصل 4.6 مليار أوقية. ويعود السبب في هذه الزيادة إلى تضافر عدة عوامل من بينها الانخفاض في الالتزامات الخارجية للبنك المركزي بعد غلغاء المديونية تجاه صندوق النقد الدولي، وزيادة الاحتياطيات الإجمالية بفعل العائدات النفطية، ودفع غتاوة الصيد من قبل الاتحاد الأوروبي، وبيع رخصة ثالثة للهاتف النقال وإعادة جزء أكبر من مداخل صادرات الحديد. ويجدر التنويه بأن أصول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لم تؤخذ في الاعتبار لاحتساب العوائد الخارجية للبنك المركزي الموريتاني.

تطور الموجودات الخارجية الإجمالية للبنك المركزي الموريتاني

اتسمت الموجودات الخارجية للبنك المركزي الموريتاني بتطور ملحوظ حيث ارتفعت من 8.4 مليار أوقية عام 2003 إلى 52.29 مليار عام 2006. ويعود السبب في هذا التحسن على دخول العملات الصعبة المتأتية من القطاع النفطي ودفع إتاوة الصيد في إطار الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وبيع رخصة ثالثة للهاتف النقال وإعادة إيرادات صادرات القطاعات التقليدية (الحديد والأسماك) وخصوصا بعد ارتفاع أسعار الحديد في السنوات القليلة الماضية. وإذا ما قيس بأشهر استيراد البضائع والخدمات فإن العائدات الخارجية للبنك المركزي بلغت 2.6 شهرا من الواردات عام 2066 مقابل 1.1 شهرا فقط عام 2005.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

اما الموجودات الخارجية للبنوك التجارية فقد شهدت زيادة قدرها 13.6 مليار أوقية ، لتصل إلى 30.1 مليار بتاريخ 31 دجبر 2006. ويعود هذا الارتفاع إلى الوضعية الجديدة لصادرات الأسماك وإلى تكثيف بيع العملات الصعبة من قبل البنك المركزي.

وينتج كذلك عن انخفاض التزامات البنوك التي تراجعت من 48.6 مليار أوقية في نهاية 2005 إلى 34 مليار في السنة الموالية أي بانخفاض 30% نتيجة سداد خطوط القرض المخصصة لتمويل الواردات النفطية.

جدول رقم: 18 تطور الموجودات الخارجية للنظام المصرفي (مليار أوقية)

تغير %	2006	2005	
176.1	52.2	18.9	الموجودات الخارجية للبنك المركزي
18.3-	47.6-	58.3-	الالتزامات الخارجية للبنك المركزي
11.8	4.6	39.4-	الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي
82.2	30.1	16.5	الموجودات الخارجية للبنوك
30.0-	34.0-	48.6-	الالتزامات الخارجية للبنوك
87.9	3.9-	32-	الموجودات الخارجية الصافية للبنوك
101.0	0.7	71.4-	الأصول الصافي

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية (2006)

ثانيا: القروض الداخلية

في عام 2006، انخفضت القروض الداخلية بنسبة 12.2% لتفسير بمستوى 266.2 مليار أوقية. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تقلص القروض الصافية للدولة حيث تراجعت بنسبة 29.7% بعد السداد الجزئي لديون الخزنة العامة سواء تجاه البنك المركزي أو تجاه البنوك التجارية. وقد أمكن هذا السداد بفضل زيادة استثنائية لموارد الدولة عام 2006 نتيجة الإيرادات المتأتية من قطاعات النفط والمواصلات والصيد البحري.

الديون الصافية على الدولة

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

بلغ صافي الديون على الدولة 112.3 مليار أوقية عام 2006 مقابل 159.7 مليار أوقية عام 2005. ونتج هذا الوضع خصوصا عن زيادة ملحوظة في ودائع الإيرادات المركزية لدى هيئة الإصدار (107.4% مقارنة بعام 2005) نتيجة تراجع عمليات الاكتتاب في سندات الخزينة من 52.26 مليار أوقية عام 2005 إلى 32.3 مليار أوقية عام 2006.

جدول رقم 19 تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)

تغير %	2006	2005	
29.7-	112.3	159.7	قروض صافية إلى الدولة
7.3	153.9	143.5	قروض صافية إلى الاقتصاد
14.3	88.9-	77.8-	بنود صافية أخرى
12.2-	266.2	303.1	قروض داخلية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، نفس المرجع السابق.

قروض الاقتصاد

سجلت القروض لصالح الاقتصاد زيادة معتدلة قدرها 7.3% في حين أن القيمة النسبية لحصتها مقارنة بمجموع القروض الداخلية تراجعت إلى 42% مقابل 47% عام 2005. وانخفضت نسبة القروض لصالح الاقتصاد/الناتج الداخلي بعد استبعاد النفط من 45.5% عام 2005 إلى 41.6% عام 2006 وهو ما يفسر جزئيا تباطؤ الناتج الداخلي الخام غير النفطي.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي

لا شك أن الاقتصاد الموريتاني كما مر معنا يعاني من اختلالات هيكلية والتصدي لمثل هذه الاختلالات هو من أهم برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي ارتكزت على مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها الاعتماد على

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

جهاز السوق لتحريك النشاط الاقتصادي وبما أن كل من السياسة المالية والنقدية تعتبر من أهم الأدوات للتأثير في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي هيكل جهاز الأسعار بصفة خاصة فان تلك البرامج عمدت الى تنشيط وتفعيل دور كل منهما بما يخدم توجهاتها الانكماشية للحد من الطلب الكلي عن طريق الحد من الانفاق في الأولى وتبنى أسلوب السقوف الائتمانية و تحرير أسعار الفائدة والصر في الثانية.

حتى يمكن التغلب على العجز القائم والحد في ميزان المدفوعات وموازنة الدولة والإفلات من مصيدة التضخم في الوقت الذي تسعى فيه لزيادة الإنتاج والاستثمارات وتوفير فرص العمل أن القضاء على فجوة الموارد المحلية إن تحقق لا يكفي لوحده وانما يحتاج الامر الى التوجيه الكمي ولنوعي لتدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية التي يفوق دخلها وانفاقها نحو الوحدات الاقتصادية التي يفوق انفاقها دخلها ويعتبر ذلك من أصعب المهام التي يواجهها النظام النقدي عموما والسياسة النقدية في ظل مراعاة التوازن بين التضخم والانكماش و الرفع من معدل النمو الاقتصادي والحفاظ عليه عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة¹.

ويتطلب تحقيق ذلك وجود مؤسسات مالية على درجة عالية من التطور تمكنها من العمل على تعبئة المدخرات و إعادة توجيهها نحو أكثر القطاعات انتاجية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ومن هنا انصبت برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا الى محاولة إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتدعيم وتقوية رقابة البنك المركزي عن طريق تحويل نصيبه في رؤوس اموال البنوك التجارية الى الدولة تفاديا للاخطاء التي حدثت في الماضي نتيجة للتوسع في عرض النقود.

وتشمل إعادة الهيكلة تلك دعم وحدات الجهاز المصرفي وذلك بإعادة النظر في احجام بعضها واتخاذ قرارات بالدمج لبعضها ووضع ضوابط لوظائف وسياسات وحجوم ومستويات تشغيل الوحدات وخلق منافسة بينها.

على ضوء تلك الإصلاحات فإننا سنعيد النظر في السياسة النقدية في فترات الإصلاح الاقتصادي بعد الإدراك الكامل لمؤشرات أداء الاقتصاد القومي من خلال مبحثين يتعلق الأول بدورها في إدارة الطلب الكلي اما الثاني فيناقش دورها في ادارة العرض الكلي للاقتصاد.

المطلب الاول: دور السياسة النقدية في ادارة الطلب الكلي

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

انطلاقاً من التفسير الذي يرى بان ازمة المديونية للدول النامية ما هي بالواقع الا ازمة افراط الطلب تعاني منها هذه البلدان، مصدره زيادة عرض الاصول النقدية في المجتمع عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات والذي يمثل دائماً حالة من عدم التوازن تعكس نفسها بوجود اختلالين واضحين

اولهما داخلي يتمثل في زيادة الاستثمار عن الادخار والثاني خارجي بسبب زيادة الواردات عن الصادرات ولا يمكن تجاوزهما الا بالاستدانة من العالم الخارجي ويرى انصار هذا الرأي انه لا يمكن القضاء على هذه الاختلالات الا بالتغلب على فائض الطلب وتلك هي الرؤية التي تسليح بها صندوق النقد الدولي لادارته لتنمية البلدان النامية، وتنطوي تلك البرامج التي يدعمها على ضرورة الحد من الطلب بوسائل متعددة اهمها تلك التي تهمنا هنا و المتمثلة في السياسة النقدية.

اولاً: الائتمان المصرفي

لقد مر معنا سابقاً انه حدث افراط في منح الائتمان كما هو مبين في الجدول 3/1 لذلك جاءت الاجراءات العملية للسياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة الموريتانية منذ منتصف الثمانينات لتقييد و مراقبة نمو الكتلة النقدية حتى يتم امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع والجدول التالي يوضح لنا حركة الائتمان المصرفي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وما بعدها.

الجدول 20 تطور معدل نمو مكونات المتلة النقدية (نسبة المئوية)

السنة	معدل نمو السيولة المحلية	نسبة الموجودات النقدية الى اجمالي الكتلة	معدل نمو الموجودات النقدية	معدل نمو الائتمان المحلي	معدل نمو ديون الدولة	معدل نمو ديون الاقتصاد	معدل نمو صافي الموجودات الاجنبية
1984	12,3	85,1	19,2	8,9	11,8	8,1	25,7-
1985	22,3	88	26,2	2,6	24,4-	11,1	2-
1986	7,3	76,6	6,4-	6	11,4	4,9	19,4-
1987	18,7	75,9	17,5	10	9,8	10,1	6,3
1988	2,5	77,9	4,7	6	4,4-	8,5	11,2-
1989	16,5	81,2	21,3	61,5	111,4	51,6	3,6-
1990	11,5	75,3	3,5	11,3	3,6	13,4	29-
1991	9,2	75,8	9,9	9,8	4,8	11	52,5-
1992	7,2	79,5	4,2	0,5	6,4-	2,1	36,3-
1993	0,7	75,9	3,6	6,7	24,6	0,4	4,6

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة للدراسات.

يتضح من خلال الجدول ان الكتلة النقدية عرفت تراجعا ابتداء من سنة 1985 اما اذا جزئنا الفترة حسب معيار البرامج فنلاحظ انها (اي الكتلة النقدية) قد حققت معدل نمو خلال فترة برامج التقويم الاقتصادي والمالي بلغ في المتوسط 12.6% في حين حققت معدل نمو وسطي حوالي 12.4 % خلال فترة برنامج الدعم والدفع مع فارق بسيط يتمثل في استمرار النمو في التراجع المنتظم ابتداء من 1989 حتى وصل الى قيمة سالبة (-0.5) سنة 1994 بينما شهدت الفترة التي قبلها حدوث ازات عنيفة في نمو الكتلة النقدية خصوصا في عام 1987 ويفسر ذلك بوجود قدر كبير نسبيا من التحكم في نمو الكتلة النقدية.

كما يتبين من خلال الجدول أيضا ان نسبة الموجودات النقدية المتاحة الى اجمالي الكتلة النقدية قد شهدت هي الأخرى تراجعها من 88 % سنة 1985 الى 72.2% عام 1994 اما على مستوى البرامج فقد سجلت في المتوسط 79.6 ، 77.3 على التوالي وفي المقابل تزايدت أشباه النقود باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

كما يلاحظ ان الموجودات النقدية المتاحة ظلت تنمو بمعدل بلغ في المتوسط السنوي 7.9 على كامل الفترة بينما بلغ 5،10،6،11 في المتوسط خلال فترة البرامج على التوالي:

اما فيما يتعلق بمقالات الكتلة النقدية فيلاحظ ان القروض الداخلية (الائتمان المحلي) قد سجلت معدل نمو بلغ في المتوسط 15،6،5،72، على التوالي خلال البرنامجين بينما عرفت معدل نمو وسطي على كامل الفترة بلغ 11، 35 مسجلة بذلك معدل سالب سنة 1994 بلغ (-9، 0) بعد ان كان في حدود 9،8 سنة 1984 وبالنسبة للديون الصافية على الدولة فإنها ظلت تنمو بمعدلات سالبة بلغت في المتوسط -2 خلال فترة البرنامج الاول كما يلاحظ انها سجلت تراجعا حادا سنة 1985 حين بلغت (-26، 2) مقارنة بسنة 1984.

اما خلال فترة البرنامج الثاني فقد سجلت معدلات نمو بلغت في المتوسط 40% ثم استأنفت في التناقص في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى الأحداث التي شهدتها الدولة مع جارتها السنغالية في ابريل 1989 والتي فرضت علي الحكومة نفقات كبرى لإعادة دمج المواطنين المسافرين ولتغطيتها لجأت الي الائتمان من الجهاز المصرفي بنسبة 4،111% عما كان عليها قبل تلك السنة

اما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد فقد عرفت نموا بلغ في المتوسط 6،8 خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و25،2 خلال فترة برنامج الدعم والدفع وترجع تلك النسبة المرتفعة للظروف التي مرت بها البلاد عام 1989 والذي نمت فيه القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 51،2% ثم استأنفت طريقها في الانخفاض حيث سجلت 13،4 و3،3 في عام 1990، 1994 على التوالي وعليه يمكننا القول بان سياسة الحد من الائتمان قد حققت نجاحا كبيرا الى ما استثنينا عام 1989 والذي يرجع الى ظروف استثنائية، حيث يشير تراجع حجم

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

القروض الداخلية الموجهة للدولة الى عدول هذه الاخيرة عن اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز او ما يعرف بالاصدار النقدي الجديد الذي كانت تلجأ اليه في اي وقت شاءت كما يشير تزايد الائتمان الموجه للقطاع الخاص الى تشجيعه بغية تهيئة الظروف للاخذ بنظام السوق وتقليص الدور الاقتصادي للدولة.

اما فيما يتعلق بالموجودات الخارجية الصافية فيلاحظ انها قد عرفت نموا سالبا بلغ في المتوسط -6,6 خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، في حين بلغ ذلك المعدل - 28,4 في المتوسط خلال برنامج الدعم والدفع ويعزى ذلك الى انخفاض في المرحلة الاولى الى حصول الدولة على فترة سماح عن طريق اعادة الجدولة، اما في المرحلة الثانية فتزايدت اعباء الدين (الاقساط + الفوائد) المستحقة التسديد الفوري لكل من البنك المركزي و البنوك التجارية على حد سواء .

ثانيا: اسعار الفائدة

بما ان السياسة النقدية حلقة متكاملة فان كمية النقود الموجهة للائتمان مصدرها ودائع تحمل سعر فائدة، ومن هنا تأتي اهمية اسعار الفائدة كأداة من ادوات سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة في الونة الاخيرة

ومن خلال سعر الفائدة يمكن التأثير في السيولة النقدية ومن ثم التأثير ليس فقط بالسلوك الاستهلاكي ولكن ايضا في السلوك الاستثماري، ولذلك لا بد من تبني سياسات متطورة تكون قادرة على جذب مزيد من المدخرات وفي نفس الوقت قادرة على خلق أنشطة استثمارية اخذة بالحسبان القوى التضخمية.

لقد حدد البرنامج التقويم الاقتصادي بعض الاجراءات من ضمنها رفع اسعار الفائدة على الودائع الاجلة بنسبة 2% وترك سعر الفائدة لاداع تحت الطلب لعوامل العرض والطلب بهدف الاسهام في تحقيق التوازن النقدي مع الدخل والوصول الى معدلات فائدة حقيقية موجبة من اجل تشجيع تعبأة الموارد المحلية.

وعلى العموم ظلت اسعار فائدة الايداع والاقتراض تتحرك بمجالات ضيقة طيلة الفترة 1980-1990 حيث تراوح سعر الفائدة المترتب على الادخار بين ادنى قيمة له (8,1) وبين اعلى قيمة له (17) وتجدر الاشارة هنا الى ان اسعار الفائدة هذه سواء المدينة منها والدائنة تتحدد من طرف البنوك الاولى وتراجع سنويا من طرف البنك المركزي او بامر منه حفاظا على تحقيق قيم حقيقية ولذلك انعكاسه الايجابي على عمليات الاستثمار بعد توجيه الجزء الاكبر من الائتمان المحلي الى المجالات الاستثمارية عن طريق قناة القطاع الخاص اما سعر فائدة الإعانة فقد بلغ خلال الفترة حدود 12,5 كما تم تحديد سعر اعادة الخصم بحوالي 10% على ضوء التغيرات

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

الممكن حدوثها في أسعار الفائدة¹ ويلاحظ ان هذا المعدل يخدم توجه السياسة النقدية فهو وان كان يشجع البنوك على اقتراض والخصم من البنك المركزي في بعض الأحيان عندما تكون الفائدة في أعلى مستوياتها الا انه يجد من توجهها للبنك المركزي عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة.

وابتداء من سنة 1993 عرفت أسعار الفائدة ارتفاعا حيث أصبحت تتراوح بين 9% كادنى سعر فائدة على المدخرات و20% كأعلى سعر فائدة وفي المقابل ارتفع سعر الخصم الى 11% بينما ظلت أسعار الفائدة الاعانية (فائدة القروض المقدمة في شكل معونات نسبية على ما هي عليه سنة 1992² وتهدف هذه الزيادة في معدل الفائدة الى المزيد من تشجيع الادخار الذي يتسم بالمحدودية بسبب انخفاض مستوى الدخل في موريتانيا بالإضافة الى ضعف الوعي الادخاري وانتشار العادات الاستهلاكية الترفية وفي هذا الصدد وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة بهدف جعل الاقتصاد الوطني يتجه نحو التوازن فان فجوة الموارد ظلت في تزايد مستمر خلال الفترة 1985-1992 حيث تشير الإحصائيات الى ان اجمالي الانفاق المحلي بلغ 1348 مليون دولار سنة 1992 في الوقت الذي وصل فيه الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 1992 الى 989 مليون دولار وجدر الإشارة الى انه توجد علاقة وطيدة بين كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم حيث يؤدي تخفيض الاول بدرجة اقل من الثاني السائد في البلاد الى دفع المقترض الى زيادة الاقتراض ولو لغير ضرورة ملحة لأنه في الواقع يقوم بسداد مبالغ اقل من قيمة ما اقترضه وهو ما يتعارض مع أهداف السياسة الائتمانية التي مرت معنا سابقا وهذا ما يدفعنا لإعطاء فكرة عن معدلات التضخم في الاقتصاد الموريتاني حتى نتمكن من معرفة أسعار الفائدة الحقيقية.

ثالثا: معدلات التضخم

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة والمفاجئة في المستوى العام للأسعار اما بسبب زيادة مفاجئة في الطلب بشكل يفوق قدرة المجتمع الحقيقية لإنتاج السلع والخدمات أو بسبب ارتفاع نفقات عناصر الانتاج والمشكلة التي تعاني منها الدول النامية هنا تمكن في الكيفية التي تستطيع من خلالها المواءمة بين الأهداف قصيرة المدى (التوازن الداخلي والخارجي) وتلك الطويلة المدى (النمو الاقتصادي والتطور النقدي والمالي) أو بمعنى آخر الحفاظ على متطلبات التشغيل الكامل من جهة وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار من جهة أخرى بسبب العلاقة العكسية بين كل من التضخم من جهة والبطالة وعجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

¹ البنك المركزي الموريتاني نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1994 ص

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

في موريتانيا عرف الاقتصاد موجة تضخيمية حادة تراوحت معدلاتها ما بين 10 % - 20 % وهو ما يعتبر اعلي من أسعار الفائدة التي تكلمنا عنها قبل قليل والتي تراوحت ما بين 5،8-17% ويعني ذلك ضمينا ان أسعار الفائدة تحقق قيم سالبة في الفترة التي مهدت لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ولذلك استهدف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تخفيض معدلات التضخم الي 5% سنة 1988 بعد ما كان في حدوده 15 % سنة 1985 ثم واصل برنامج الدعم والدفع خطواته لتحقيق نفس الهدف

على الرغم من ان سياسة تقييد الائتمان ورفع استعار الفائدة كأداة انكماشية لا تصلح أساسا إلا في العالم الصناعي المتقدم الذي وصل بطاقاته الإنتاجية الى حدودها القصوى وحقق حجما وفيرا من الإنتاج يمكن معه لقوي العرض والطلب ان تلعب دورا هاما في تحديد أسعار السلع والخدمات إلا انه يمكننا القول انها قد أحرزت بعض التقدم في تخفيض فائض الطلب في الاقتصاد الموريتاني بصرف النظر عن الأسباب التي ترجع في أغلبيتها الى الفوضى النقدية التي حدثت في الفترة السابقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ومع ذلك تظل فاعليتها كأداة في زيادة الإنتاج امراً مشكوكا فيه مع اختلاف ظروف المشروعات في موريتانيا بحيث يوجد بعضها تحت التنفيذ و أخرى مستمرة في الإنتاج ولم تستغل بعد طاقتها القصوى وثالثة بها طاقات غير مستغلة بسبب عدم توافر مستلزمات الإنتاج ورابعة على وشك الانتهاء وهذا ما سنناقشه في المبحث اللاحق.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في إدارة العرض الكلي

يظهر من خلال التشخيص الذي تبنته مؤسسات التمويل الدولية ان التغلب على الشبهات التي تعاني منها الدول النامية يتطلب حلين: احدهما تقليص الطلب الكلي، والثاني زيادة العرض الكلي وقد اتخذت تلك المؤسسات بعض الإجراءات والسياسات التي تهدف الى التأثير على توزيع وتخصيص الموارد بما يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي.

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهداف السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيقها ان لم يكن هدفها الاول خاصة في البلدان التي تتميز بانخفاض مستوى التطور الاقتصادي حيث يصبح التوسع النقدي شرطا لا غنى عنه من اجل تحريك حالة الجمود التي يسببها عدم كفاية الادخارات المتراكمة وفي هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي ان أفضل وسيلة لزيادة الإنتاج تتمثل في التركيز على المشروعات قليلة الانفاق الاستثماري وسريعة العائد وتقليل الاعتماد على تلك التي تحتاج الى فترات انشاء طويلة نسبيا ومن هنا تأتي أيضا أهمية السياسة النقدية كأداة لتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات الأكثر مردودية من غيرها وفق ما يخدم خطة التنمية الاقتصادية.

أولاً: توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية

لقد مر معنا سابقا انه في فترة ما قبل برامج الإصلاح الاقتصادي كانت مساهمة قطاعات الإنتاج غير المادي تساوي تقريبا مساهمة قطاعات الإنتاج المادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولذلك ركزت برامج الإصلاح الاقتصادي على ضرورة زيادة الاستثمارات الإنتاجية وتحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية حتي يتحقق مستوى عام للاستثمار في حدود 2،12% من الناتج المحلي الإجمالي الذي يراد له الآخر تحقيق معدل نمو سنوي على طول الفترة بحوالي 3،5% في المتوسط كما تري ضرورة تقليص الدور الاقتصادي للدولة.

إلا ان تحقيق ذلك يتطلب اتخاذ بعض الاجراءات التمييزية لتوزيع قروض الاقتصاد تكون في صالح القطاعات الرائدة على شكل حوافز للقطاع الخاص تمكنه من استثمار امواله في المجالات الانتاجية ذات الأولوية و الجدول التالي يمكننا من معرفة توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الموريتاني .

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح
الاقتصادي

الجدول (22) توزيع القروض حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1985-1994) بالاسعار الجارية و
بالنسبة المئوية

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	البيان / السنة
39.4	38.1	39.4	37.3	35.1	28.3	20.8	19.3	14	12.8	1-فلاحة- تربية ماشية صيد بحري
4	1.4	1.6	1.6	1.4	1.3	1	0.7	0.4	0.3	فلاحة
0.9	0.9	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.3	0.5	0.5	تربية الماشية
34.5	35.7	36.9	35.9	32.8	25.1	19.1	18.6	13.1	12.5	صيد بحري
8.6	8.7	9.1	10.9	10.9	16.9	17.7	16.2	21.1	30.3	20-الصناعة
0.5	0.4	0.7	0.6	0.3	1	2.5	1.8	1.7	9.4	مناجم
0.4	0.4	0.3	0.8	0.5	1.6	0.7	0.4	0.4	1.2	طاقة
5	5.5	5.3	6.4	6.8	8.5	9	8.9	12.3	11.1	صناعة تحويلية
2.7	2.4	2.7	3	3.2	3.2	5.5	5.1	6.7	8.6	بناء و أشغال عامة
35.5	37.9	34.5	35.1	37.6	38.8	43.3	46.1	46.1	41	3 خدمات
28.3	31	28.3	28.2	29.5	31.2	34.1	37.2	36.4	33.1	تجارة
0.1	0.1	0.1	0.3	0.4	0.6	0.8	1	1.3	1.3	تنظيم عقاري
0.5	0.9	0.5	0.5	0.5	0.6	0.9	0.7	1.1	0.4	نقل
1.3	1.1	1.3	1.6	1.5	1.8	1.9	2.9	2.3	2	عبور
5.3	4.7	4.3	4.3	5.4	4.2	5.7	4.3	5	4.2	خدمات أخرى-مواصلات
8.4	8.6	7.6	7.7	7.6	7.4	7.4	7.4	7.5	8.2	4 متنوعات أخرى
92	93.3	91.8	92	76.4	90.6	86.4	90.2	7.79	91.4	مجموع القروض المسجلة
7	6.8	7.3	7	9.6	13.6	9.7	9.7	10.2	7.6	قروض غير مسجلة
45074	4307	4024	3978	3561	20933	2601	2253	1585	20741	مجموع القروض
4.5	3	4	3	5	17.9	0	9	1	10.5	معدل النمو السنوي الإجمالي القروض
	6	2.2	11.7	15.1		15.4	14.1	5.20		

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية.

1-البنك المركزي الموريتاني نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1194 ص 25

يتضح من خلال الجدول (3/3) ان مجموع القروض الممنوحة قد تزايدت من 20841 مليون أوقية عام 1985 الى 45024 مليون أوقية 1994 وقد بلغت قيمتها في المتوسط 32421 مليون أوقية علي مدار الفترة (1985-1994)

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

بلغت نسبة القطاع الريفي منها حوالي 44.82% في المتوسط سنويا منها 62,38 % (اي نسبة 85. 92 % من حصة القطاع الريفي ككل في المتوسط لقطاع الصيد الذي يأتي علي قمة النشاطات التي تحظى بأولوية الحكومة ابتداء من بداية عقد الثمانينات عند ما تراجع قطاع التعدين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

اما بالنسبة للقطاع الصناعي فيلاحظ ان حصته من القروض قد شهدت تراجعا حيث بلغت نسبتها 65.8% عام 1994 بعدما كانت في حدود 20,3% عام 1985 بينما بلغت في المتوسط حوالي 14,64 % من اجمالي القروض تمثل منها الصناعة التحويلية في المتوسط 7,78% ويرجع ذلك الي الأهمية التي توليها الدولة لتعظيم القيمة المضافة في الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة كما مثلت نسبته البناء والإشغال العامة في المتوسط السنوي حوالي 31,4% (اي نسبة 43,29 % من حصة الصناعة على طول الفترة ويرجع ذلك الي إنشاء بعض مشروبات القاعدة الهيكلية وتكملة أخرى وصيانة البعض الآخر.

فيما يتعلق بقطاع الخدمات فيلاحظ انه الآخر استمر في التزايد علي مدار الفترة حيث بلغت نسبته في المتوسط من الإجمالي القروض 53,39% وان كانت قد تناقصت من 41 % سنة 1980 الي 15969 مليون أوقية عام 1994 بلغت حصة قطاع التجارة منها حوالي 31.76% اي نسبة 80.34 % من حصة قطاع الخدمات ويرجع ذلك إلي سرعة جني الأرباح في هذا القطاع من جهة والي تكيف الفرد الموريتاني بطبيعته مع النشاط التجاري من جهة أخرى اما عن تحليلنا لنتائج الجدول على مستوى البرامج منفردة فيكفي ان نشير الي ان المجالات الانتاجية التي حظيت بأولوية في إطار السياسة الائتمانية للدولة في البرنامج الأول تختلف عن الثاني حيث ركز الأول في بدايته على النشاط الصناعي في حين ركز الثاني على عملية إعادة توجيهه للقروض في صالح النشاطات الريفية

وللوقوف على انعكاس ذلك على تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه نتبع الجدول التالي:

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح
الاقتصادي

الجدول (23) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1985-1994))
بالأسعار الثابتة لعام 1985 (نسب مئوية):

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	البيان
قطاع التنمية الريفية	20	20.7	21.3	21.7	21	19.7	20.1	20.1	21	21	
الصناعة الاستخراجية	10.8	11.5	10.3	10.3	14.2	12	12.2	9.6	10.8	10.6	
الصناعة التحويلية	11.4	11.5	10.9	10.7	10.2	9	90.5	10.4	10.4	9.5	
القطاعات الخدمية و التوزيعية	32.4	20.1	30.3	30.9	29.5	33.2	31.5	33.4	31.9	33.3	
مجموع القطاعات التجارية	74.7	74.4	72.8	73.7	74.7	74	73.3	73.5	74.2	74.4	
قطاعات غير تجارية	14.2	12.2	17.6	16.8	16.3	17.1	17.5	16.3	16.3	15.5	
الناتج المحلي الاجمالي بسعر	88.9	90.6	90.4	90.4	91	91.1	90.9	90.7	90.5	90	
عوامل الانتاج											
صافي الضرائب غير المباشر و											
الإعانات	11.1	9.4	9.6	90.6	9	8.9	9.1	9.2	9.5	10	
الناتج المحلي بأسعار السوق											
1985											
معدل النمو الاقتصادي	52665	55138	56533	57260	59535	60698	60944	61983	65805	18810	
	5.6	4.7	6.5	1.3	4	6	0.4	1.7	6.1	4.5	

المصدر:

Source 1 –office national deal statistique annuaire statistique deal Mauritanie Anne 1991 ahou
Banque centrale de Mauritanie- direction des études économiques bulletin trimestriel de statistique –mois de
septembre 1995

وحدة الحساب مليون أوقية

يتضح من خلال الجدول (3/4) ان مساهمة القطاع الريفي ظلت تتراوح في حدود 6.20 % من إجمالي
الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 – 1994) ولقد ارتفعت كل من حصة الزراعة وتربية الماشية والصيد
التقليدي من (443- 2980- 128 مليون أوقية) على التوالي عام 1984 إلى حوالي (443-2980-128 مليون

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

أوقية) اي مع نهاية مخطط الدعم و الدفع و يرجع ذلك الى الأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع من خلال توزيع القروض.

كما يتضح أيضا ان الصناعة التحويلية قد ظلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح في حدود 3،10 % خلال الفترة بينما ارتفعت حصة كل من صناعة الصيد والصناعات التحويلية الأخرى من (779 - 803 مليون أوقية) على التوالي عام 1984 الي حوالي (3496 - 2362 مليون أوقية) عام 1991 و يرجع ذلك كما بينا سلفا الى القروض التي وجهت للصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى محاولة ترقية قطاع الصيد اثر تراجع خامات الحديد في حين مثلت الصناعة الاستخراجية حوالي 8،10 من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1985-1994) بعدما كانت تشكل نسبة حوالي 5،12 خلال عام 1983 ويعزي ذلك الى تراجع مركزها بسبب الظرفية العالمية للحديد.

أما عن معدل النمو الاقتصادي الذي كان مستهدفا لكل من البرنامجين بحوالي 4 % 5، 3 % على التوالي فيتبين ان البرنامج الأول حقق معدل نمو وسطي في حدود 6،3 و هو كان قريبا من النمو المستهدف أما البرنامج الثاني فقد حقق معدل نمو وسطي في حدود 1،2 % سنويا ويرجع ذلك الى مجموعة عوامل أهمها الأزمة الموريتانية السنغالية وانعكاس حرب الخليج الثانية على البلاد وعلي العموم يتضح لنا من هذا التحليل الكلي لإحصائيات الجدول (3/3) ان نصيب النشاطات الخدمية ظل دائما يقترب من اجمالي نصيب قطاعات الإنتاج المادي (الريفي و الصناعي) حيث بلغ 5،38 % في المتوسط بينما بلغت نسبة التنمية الريفية والصناعية حوالي 42 % في المتوسط اما النسبة المتبقية فهي من نصيب المتنوعات الاخرى وهذا ان دل على شيء انما يدل على التضخم القطاع الخدمات وسيطرته على توجيه الاقتصاد وعجز الحكومة عن تحقيق سياستها الهادفة الى الحد من تعاظمه.

واذا كان ذلك يعود في جزء منه الى ضعف الوسائل التوجيهية للسياسة الائتمانية فان الجزء الأكبر في نظرنا يعود أساسا الى الآثار الجانبية للانفتاح المعتمد على منظومة الاقتصاد الرأسمالي والمتمثلة في صعوبة قيام المشروعات الانتاجية لما ستواجهه من منافسة مدمرة بالاضافة الى ضيق السوق الذي يستحيل معه تحقيق وفورات النطاق والتكامل الإنتاجي.

ثانيا: مراجعة السياسات السعرية وتعويم أسعار الصرف

1-مراجعة السياسة السعرية

يعتبر تدخل الدولة المباشر في تحديد أسعار السلع والخدمات بأقل من قيمتها سواء تلك التي تنتجها من اجل الاحتفاظ بالمشروعات العامة الخاسرة أو تلك تقديم لها لأهميتها بالنسبة للمستهلكين من اهم العوامل المؤثرة

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

في تشوه هيكل النشاط الاقتصادي لما قد يؤدي اليه من تراجع الإنتاج بسبب عدم امكانية مسايرة القطاع الخاص للأسعار التي تقدمها الحكومة والتي لا تعكس في الغالب النفقة الحقيقية لعوامل الانتاج.

وقد لعبت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها موريتانيا دورا كبيرا في تحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولية تحريك التنمية في ظل هشاشة القطاع الخاص انذاك وضعف القوة الشرائية للمواطنين بسبب انخفاض مستوى الدخل ولذلك اعتمدت نظاما سعريا لتحديد أسعار السلع والخدمات على أساس اهميتها الاقتصادية والاجتماعية أغلبيتها تحدد إجباريا والباقي يتم تحديده بناء على آلية السوق.

ومن هنا ركزت برامج الإصلاح الاقتصادي على ضرورة تغيير سياسات ونظم التسعير الإجبارية والاقتراب من النظام غير المقيد لقوي العرض والطلب حتى تعكس الأسعار النفقة الفعلية للمنتجات وبالفعل قد ساهمت أدوات السياسة النقدية الرامية الي تشجيع القطاع الخاص عن طريق اعادة توزيع القروض لصالحه وتقليص دور الدولة بالمقابل في إخضاع الأسعار لقانون العرض والطلب فيما عدا بعض الأسعار الخاصة ببعض السلع والخدمات المحددة مثل الماء والكهرباء والبريد والاتصالات وخدمات الميناء والوقود اما في الحالات الاستثنائية فقط أي في حالة وجود مشاكل تنموية فانه يتم تحديد الأسعار من طرف وزير التجارة بشكل مؤقت بناء على رأي اللجنة الاستشارية لرقابة السوق على المستوى الوطني¹.

وتشير الإحصائيات الي انه حصل نمو في الرقم القياسي للأسعار حيث وصل الى 5,8 % في المتوسط خلال الفترة (1986-1992) اذا استبعدنا عام 1988 بعد ان كان في حدود 6,3 عام 1985.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990 ص: 284.

المبحث الرابع: السياسة المالية في موريتانيا خلال الفترة 2006-2007

تواصل إصلاح المالية العمومية خلال سنة 2006 بفضل تعزيز إطار إعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية الدولة، ونجح عن ذلك التخلي عن بعض الممارسات التي كثيرا ما يلجأ إليها في السنوات الأخيرة مثل النفقات الخارجة عن الميزانية.

وفضلا عن ذلك، تم إدخال بعض الإصلاحات الهامة في مجال المالية العمومية، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بما يلي

- تحويل سلطة الأمر بالصرف ووضع مراقبين لدى القطاعات الوزارية؛
- عصنة سلسلة النفقات العمومية مع استحداث نظام "رشاد" الذي تمت غقامته في ثلاث وزارات نموذجية؛
- إنشاء شبكة من المحصلين لدى الإدارات المالية؛
- إنشاء المعرف الضريبي الوحيد؛
- دعم رقابة القيمة في الجمارك؛
- إدراج المفتشية العامة للدولة في مسار الرقابة.

وقد جاء اعتماد القانون التصحيحي للمالية في شهر يوليو 2006، من اجل تخصيص إيرادات إضافية هامة لم تكن متوقعة عند اعتماد قانون المالية الأصلي، وتبلغ هذه الإيرادات مجتمعة 325,5 مليار أوقية حاصلة من:

- دفع شركة وود سايد مبلغا يقارب 26,7 مليار أوقية إثر تسوية الخلاف الذي كان قائما بينها وبين الدولة؛
- بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال بمبلغ يزيد عن 27,5 مليار أوقية؛
- تخفيف الدين الخارجي في غطار مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف والبالغ 240,0 مليار أوقية.
- دفع مبلغ 30,4 مليار أوقية تمثل إتاوة الصيد في أعقاب إبرام اتفاق جديد للصيد مع الاتحاد الأوروبي.

لقد كانت هذه المصادر هي السبب في الأداءات الاستثنائية المسجلة سنة 2006 من قبل المالية العمومية كما يستشف من تطور الأرصدة الإجمالية.

ويظهر تحليل وضعية المالية العمومية أن الرصيد الإجمالي (باستبعاد الهبات) قد أنتج فائضا قدره 7,6 مليار أوقية يمثل 1,4% من الناتج الداخلي الخام غير البترولي مقابل عجز قدره 45,3 مليار أوقية يمثل 9,2% من

الناتج الداخلي الخام، ويفسر هذا التطور بزيادة الهبات التي انتقلت من 10,3 مليار أوقية عام 2005 إلى 252,5 مليار سنة 2006 في أعقاب إلغاء الدين الخارجي المتعدد الأطراف ضمن إطار مبادرة الحد من الدين المتعدد الأطراف.

المطلب الاول: إيرادات الميزانية

في سنة 2006، بلغت إيرادات الميزانية (باستبعاد الهبات) 214 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 76,9 % مقارنة بالسنة السابقة، ويعود سبب هذا التطور الهام إلى ظهور الإيرادات البترولية مع بدء إنتاج المحروقات، انطلاقا من حقل شنقيط وتسديد شركة اسنيم لمقسوم الأرباح، كما يعود للأداءات المسجلة على مستوى تحصيل الضرائب.

لقد كانت بنية إيرادات الميزانية (باستبعاد الهبات) على النحو التالي سنة 2006: الإيرادات الضريبية: 45,4 % (مقابل 62,8 % سنة 2005) والإيرادات غير الضريبية: 26,4 % (مقابل 37,2 % سنة 2005) والإيرادات البترولية : 28,2 % (مقابل 0 % سنة 2005).

أولا: الإيرادات الضريبية

تظهر عمليات الخزينة تحسنا ملحوظا في تحصيل الضرائب تجسد في زيادة لموسة في الإيرادات التي وصلت 97,1 مليار أوقية سنة 2006، أي بزيادة قدرها 27,8 % مقارنة بالسنة المالية السابقة، ويعود السبب في هذه الزيادة أساسا إلى الرسوم على السلع والخدمات والرسوم على التجارة الدولية التي ازدادت على التوالي بمبلغ 31,6 % و 49,1 %.

وتعود هذه التطورات أساسا إلى تغير الوعاء الضريبي عند الاستيراد بسبب الجمركة على اساس القيمة الجزافية المستخدمة قبل سنة 2006 ، أما الضرائب على الدخول والأرباح فقد شهدت شبه جمود بسبب انخفاض طفيف لضريبة الربح الصناعي والتجاري.

وفي سنة 2006، مثلت الاقتطاعات الضريبية 17,4 % من الناتج الداخلي الخام غير النفطي وهي نسبة أعلى من النسبة المسجلة في السنة السابقة أي 15,4 %.

ثانيا: الإيرادات غير الضريبية

زادت الإيرادات غير الضريبية (باستبعاد الهبات والمحروقات) ب 25,3 % مقارنة بسنة 2005 لتبلغ 56,8 مليار أوقية. ويعود سبب هذه الزيادة أساسا إلى مقسوم الأرباح الذي دفعته شركة اسنيم والبالغ 8,3 مليار أوقية، وغلى زيادة التعويض المالي المدفوع من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الصيد، والبالغ حوالي 3 مليارات

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

تقابل زيادة في قيمة الصرف إثر ارتفاع قيمة اليورو مقابل الأوقية، إذ لم يتغير مبلغ الإتاوة باليورو بل ظل يساوي 86 مليون يورو.

الهبات

ازداد مبلغ الهبات¹ بصفة معتبرة سنة 2006، حيث وصل 252,5 مليار أوقية مقابل 10,3 مليار أوقية كان يطالب بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة البنك الإفريقي للتنمية، ويمثل مبلغ وفورات هذا الإلغاء المحقق سنة 2006 ما قيمته 4,5 مليار أوقية.

ثالثا: الإيرادات البترولية

تميزت سنة 2006 بالبداية في استغلال البترول، انطلاقا من حقل شنقيط في عرض البحر وعلى الرغم من إنتاج يومي متوسط يناهز 36042 برميل/اليوم (وهو مستوى أقل بكثير من التوقعات التي كانت تقدر ب 75000 برميل في اليوم) فقد ساهم القطاع البترولي في ميزانية الدولة بإيرادات معتبرة، وقد تأتت هذه المساهمة التي تقدر ب 60 مليار أوقية بفضل زيادة الأسعار الدولية للمحروقات من جهة، ودفع شركة وود سايد للخزينة العمومية علاوة استثنائية بلغت 26,7 مليار من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة مداخيل الدولة من استغلال البترول تدفع في حساب مفتوح لهذا الغرض (الصندوق الوطني لعائدات المحروقات) تسهila لضمان تسيير شفاف وفعال للأموال الحاصلة من قطاع البترول.

المطلب الثاني: نفقات الميزانية

بلغت نفقات ميزانية الدولة في سنة 2006 في مجموعها 206,4 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 24,1 مقارنة بسنة 2005. وتشمل هذه الزيادة، في نفس الوقت، النفقات الجارية (24,6%) ونفقات رأس المال (21,8%) وبقيت البنية الإجمالية للنفقات ما هي مقارنة بما كان عليه الحال سنة 2005: النفقات الجارية (77%) ونفقات رأس المال (23%).

وبلغت النفقات الجارية 157.9 مليار أوقية مقابل 126,7 مليار سنة 2005 مسجلة بذلك زيادة قدرها 24,6%. ويعود سبب هذه الزيادة أساس إلى النفقات المرتبطة بالسلسلة الديمقراطية وكذا بزيادة الأجور والمرتبات التي قررتا السلطات العمومية في شهر يناير 2006 لصالح وكلاء الوظيفة العمومية.

1 التقرير السنوي للبنك المركزي المغربي 2006، ص: 27

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

وقد استقرت نفقات الاستثمار والقروض الصافية عند 48,4 مليار أوقية منها 27,7 على شكل تمويل ذاتي و20,7 مليار من التمويل الخارجي.

واستقرت فوائد الدين العمومي عند 13,5 مليار أوقية بدل 16,1 مليار أوقية سنة 2005 نتيجة لتخفيف الدين المتعدد الأطراف من جهة ، وتخفيف جاري الدين الداخلي من جهة أخرى.

وبلغت الإيرادات البترولية التي دخلت الخزينة العمومية سنة 2006 ، 60,5 مليار أوقية منها 47,4 مليار تم استخدامها لتمويل ميزانية الدولة ، مما أنتج رصيда دائما للصندوق الوطني لعائدات المحروقات بمبلغ 13,1 مليار أوقية.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي فإن المبالغ المعبأة لتمويل ميزانية استثمار الدولة الصافية من التسديدات الجارية الخاصة بالدين قد بلغت 6,4 مليار أوقية مقابل -3,8 مليار سنة 2005.

أما التمويل الاستثنائي فقد بلغ 10,7 مليار أوقية حاصلة من إعادة جدولة الدين والمتأخرات المتراكمة اتجاه الدائنين الثنائيين الذين لم يقبلوا بعد تخفيف الدين بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون¹.

¹ وزارة المالية الخزينة العمومية الموريتانية.

جدول(24) العمليات المالية للدولة 2004-2006 بمليارات الأوقية ، ما لم يذكر غير ذلك)

2006	2005	2004	
406,0	131,3	130,4	الإيرادات الإجمالية والهبات
153,5	121,0	1179	الإيرادات الإجمالية خارج الهبات
97,1	76,0	59,2	الإيرادات الضريبية
56,4	45,0	58,7	منها: تعويض الاتحاد الأوروبي بموجب الصيد /3
30,4	27,4	29,2	ومنها: أرباح الأسهم العائدة لشركة أسنيم
252,5	10,3	12,5	الهبات
5,7	7,6	8,2	منها مساعدة الدول عالية المديونية
240,9	...	...	ومنها عمليات التخزين IRDM
206,4	166,2	149,6	النفقات والقروض الصافية
157,9	126,7	106,3	النفقات التجارية /4
52,8	38,9	33,7	الأجور والمرتببات
71.6	65.6	51.8	السلع والخدمات
15.1	5.0	6.4	تحويلات جارية /5
13.5	16.6	12.0	فوائد الدين العمومي
5.0	8.3	7.3	الخارجي
8.5	7.8	4.7	الداخلي
4.8	1.1	2.4	الحسابات الخاصة
44.6	36.6	43.1	نفقات التجهيزات والقروض الصافية
20.7	15.2	18.5	الاستثمارات الممولة من قبل الخروج/6
23.9	21.4	24.6	الاستثمارات الممولة من المصادر الداخلية
3.8	2.9	0.2	إعادة الهيكلة والقروض الصافية
52.9- 199.6	45.2- 34.9-	31.7- 19.2-	الرصيد خارج البترول دون الهبات (عجز) الرصيد خارج البترول مع الهبات (عجز)

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

24.4-	...	...	الرصيد القاعدي دون البترول : تحديد البرنامج (عجز)
60.5	0.0	0.0	الإيرادات البترولية (الصافية)
7.6	45.2-	31.7-	الرصيد الإجمالي دون الهبات (عجز)
260.01	34.9-	19.2-	الرصيد الإجمالي مع الهبات
260.1-	34.9	19.3	التمويل
266.6-	20.5	5.2-	التمويل الداخلي
275.6-	33.0	4.0-	النظام المصرفي
255.2-	6.3-	6.3-	البنك المركزي
27.3-	6.3-	6.3-	دون IRDM
227.9-	0.0	0.0	IRDM
20.3-	39.3	2.2	البنوك التجارية
4.6	2.9	0.2	التمويل غير المصرفي
22.2	...	...	الخصوصية وغيرها؟/
17.8-	15.4-	1.4-	التغيرات المتأخرة الداخلية
3.7	...	...	الملفات العالقة على مستوى الخزينة
21.5-	...	...	غيرها
4.0	11.1	13.5	التمويل الخارجي
13.1-	...	...	الحساب البترولي (الصافي)
60.5-	...	...	المداخيل البترولية(الصافية)
47.4	...	...	المساهمة في الحساب البترولي
47.4	...	...	الميزانية العامة
...	...	...	الإصلاح الهيكلي/البترول
17.1	11.1	13.5	غير ذلك (المبالغ الصافية)
6.4	3.8-	0.1-	القروض الخارجية (الصافية)
10.7	14.9	13.6	التمويل الخارجي الاستثنائي

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

2.5	3.3	10.9	الخطأ والسهو
-----	-----	------	--------------

المصادر: المعطيات والتوقعات المقدمة من قبل السلطات الموريتانية ، تقديرات وتوقعات مصالح صندوق النقد الدولي.

- 1- على أساس صندوق معدل بالمصروفات خارج الميزانية لغاية 2004، وعلى أساس أمر بصرف؛
- 2- أظهر التقدم سنة 2006 وقع التخفيف بموجب مبادرة الحد من الدين؛
- 3- باستثناء تسديد ثمن الرخص مباشرة من قبل شركات الصيد الأروبي؛
- 4- تصنيف جديد قامت به السلطات وهو أقرب لمعايير إحصائيات المالية العمومية؛
- 5- بما في ذلك التمويلات التي تتم باتجاه مؤسسات عمومية خارجا عن الحكومة المركزية؛
- 6- اعتبارا من سنة 2006 بما في ذلك الاستثمار العمومي للمؤسسات العمومية الممول بالتمويل الخارجي الذي حصلت عليه الحكومة؛
- 7- بما في ذلك الإيرادات من بيع رخصة الاتصالات بمبلغ 103 مليون دولار أمريكي.

لقد قاد التغيير الحكومي في شهر أبريل 2007 وما آل إليه من إعادة تنظيم القطاعات الوزارية إلى تعليق تنفيذ الأمر القانوني المتضمن قانون المالية الأصلي لعام 2007، وقد تم إصدار مرسوم سلفة في مرحلة أولية قبل إعداد قانون المالية المعدل وإحالاته في شهر سبتمبر 2008 إلى البرلمان الجديد المنبثق عن الانتخابات للمصادقة عليه.

وقد سمح قانون المالية المعدل بمراعاة الانخفاض الكبير في عائدات النفط وكذلك النفقات الإضافية البالغة 10 مليار أوقية، وتعادل تلك النفقات تسيير المؤسسات الديمقراطية المنتخبة حديثا إضافة إلى التكاليف المترتبة على إعادة رسم مهام بعض القطاعات الوزارية ومواجهة بعض النفقات ذات الأولوية.

ورغم انخفاض العائدات النفطية التي كانت متوقعة وزيادة الإنفاق في إطار قانون المالية المعدل، فقد أبقى قانون المالية الجديد على عجز الميزانية الذي سبق أن أقره قانون المالية الأصلي، وعليه كان يلزم بذل مجهود إضافي في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية (8 مليار أوقية) ومتابعة الإيرادات غير الضريبية بشكل أفضل (3.7 مليار أوقية) وتخفيض الإنفاق على السلع والخدمات بمبلغ 2 مليار أوقية وتأجيل تنفيذ نفقات الاستثمار بما يعادل 2 مليار، وقد تواكب مجهود تعبئة الإيرادات مع عدد من الإصلاحات منها إدخال رقم خاص بكل من المكلفين بالضرائب وكذلك تقليص الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة والحقوق التعريفية لبعض المواد الأساسية¹.

¹ وزارة المالية الخزينة العمومية الموريتانية.

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

وكان دمج وزارة المالية مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ضمن وزارة الاقتصاد والمالية من أبرز الإصلاحات التي عرفها قطاع المالية العامة سنة 2007، ويدخل هذا الإصلاح في إطار وحدة الميزانية التي أصبحت مطلبا أساسيا في محيط ديمقراطي ومع استكمال إسناد الأمر بالصرف إلى عموم الوزارات، وقد تصاحب مع اللامركزية تعميم النظام المعلوماتي المسمى "رشاد" الذي زود ببرنامج للدفع يوجد لدى الخزنة العامة مما أدى إلى استكمال سلسلة الإنفاق وربط حسابات الدولة بواسطة نظام آلي.

وقد تم إعداد إطار للميزانية على المدى المتوسط حيث مثل أساس للتفاوض مع الهيئات المانحة في إطار المجموعة الاستشارية التي اجتمعت في باريس في شهر دجبر 2008 وأكد شركاء التنمية بهذه المناسبة التزامهم بتمويل برنامج الحكومة بمحدود 2.1 مليار دولار للفترة 2008 – 2010.

أما فيما يخص تنفيذ الميزانية لعام 2008، فقد كانت عموما متطابقة مع التوقعات، وقد تم الإبقاء على عجز الميزانية بمحدود 2.3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدون النفط طبقا لقانون المالية المعدل، وقد تمت تسوية متأخرات 2006. أما الديون قيد السداد لغاية 31 دجبر 2008 فكانت بمستوى ضعيف (أقل من 500 مليون أوقية)

موارد الميزانية

بلغت موارد الميزانية (بدون الهبات) 189 مليار أوقية أي أنها تقل بـ 11.7% عن 2006 بفعل هبوط العائدات النفطية التي تراجعت من 60.5 مليار عام 2006 إلى 19.9 مليار فقط عام 2008.

الإيرادات الضريبية

تزايدت العائدات الضريبية للدولة بنسبة 10.1% عام 2007 حيث بلغت 106.9 مليار أوقية. وكانت هذه الزيادة من الأهمية بحيث جاءت بعد زيادة 28.7% المسجلة في العام السابق. ورغم زيادة الموارد الضريبية، فقد تراجع الضغط الجبائي عام 2007 إلى 15.9% بعد أن كان 17.2 في العام السابق.

وبالرغم من تخفيض نسبة الضريبة الجزافية الدنيا من 4 إلى 3.5% فقد تزايدت الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل بـ 23.1% حيث بلغت 32.9 مليار أوقية، ويأتي هذا الأداء نتيجة الإصلاح الذي أدخله في نهاية 2006 على النظام العام للمحاسبة العمومية، وتجسد ذلك في غسناد مسؤوليات أوسع إلى الإدارة العامة للضرائب في مجال التحصيل وإخضاع ضرائب كانت تابعة للإدارة العامة للخزنة إليها.

بعد طفرة بنسبة 31.6 عام 2006 تعود إلى الانتقال إلى التخليص الجمركي اعتمادا على القيمة التعاملية، ثم من جديد توسيع الرسوم على السلع والخدمات بنسبة 18.3% عام 2007 لتبلغ 52.7 مليار أوقية ، ويصدق

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

الشيء ذاته على رسوم التجارة الولية التي عرفت زيادة أما ايرادات الضريبة الأخرى، فقد تقلصت بأكثر من 80% مقارنة مع مستواها عام 2006 حيث كانت تشمل التحصيل على متأخرات المؤسسات العمومية البالغة 6.1 مليار أوقية.

ومن جانبها، بلغت الإيرادات غير الضريبة 62.2 مليار أوقية أي بزيادة 10.3% حيث يعود ذلك جزئيا إلى زيادة 5.1% الإيرادات المتأتية من قطاع الصيد التي بلغت 38.7 مليار أوقية.¹ ولم يسجل مقسوم أرباح المؤسسات العمومية التي تمثل حصة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم منها 90%، أي تطور يذكر في مجملها 91 مليار أوقية بدل 9 مليار عام 2006.

وبخصوص الإيرادات الرأسمالية ، فقد ارتفعت من 0.2 مليار عام 2006 إلى 2.2 مليار عام 2007 نتيجة بيع القطع الأرضية ، أما الإيرادات غير الضريبة الأخرى فقد عرفت زيادة 16% وهي تعود في الأساس على إيرادات حساب التحويل الخاص الناتجة جزئيا عن التمويلات الخارجية.

الهبات:

في عام 2007، بلغت الهبات 16.3 مليار أوقية بدل 252.6 مليار عام 2006، ويعود اتساع الهبات عام 2006 إلى إلغاء المديونية بما يعادل 640.9 مليار أوقية. وباستثناء إلغاء الديون، فإن الهبات بلغت 14 مليار أوقية بدل 5.9 مليار عام 2006 أي بزيادة 8.1 مليار كنتيجة للهبات المقدمة إلى المشاريع في إطار تمويل ميزانية الاستثمار المدعمة من جهة والمنحة غير المعوضة التي قدمتها دولة الكويت والبالغة 3 مليار أوقية.

الإيرادات النفطية:

سجلت عائدات النفط انخفاضا حادا عام 2007 حيث تراجعت إلى 19,9 مليار بعد أن كانت 60.5 مليار عام 2006، ويعود الانخفاض ليس فحسب على هبوط الإنتاج وإنما أيضا لكون الدولة قد تلفت علاوة خاصة بمبلغ 26 مليار أوقية (100 مليون دولار) من طرف شركة woodside. وقد بلغ متوسط الإنتاج 15000 برميل يوميا بدل 36000 برميل عام 2006، وقد تمك تعويض هذا الانخفاض في الإنتاج بزيادة 10.6 % في الأسعار.

نفقات الميزانية

بلغت النفقات والقروض الصافية 217.9 مليار عام 2007 حيث سجلت زيادة 5.6% في نفقات التجهيز، أما النفقات الجارية فلم تسجل سوى زيادة 0.9%.

¹ بما في ذلك أتاوات الصيد المدفوعة من قبل الاتحاد الأوروبي.

وبخصوص النفقات الجارية، فقد بلغت 159,4 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 0.9% من سنة إلى أخرى، وقد تم تعويض زيادة النفقات المتعلقة بالرواتب والأجور والبالغة 64.6 مليار أوقية، بانخفاض قدره 7.8 مليار مقارنة بمستواها عام 2006. ومن جانبها تميزت التحويلات والفوائد المترتبة على خدمة الدين بالاستقرار عام 2007 حيث بلغت على التوالي 15.2 مليار و 13.5 مليار أوقية. أما النفقات على حسابات التحول الخاص.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال البرامج سابقة الذكر والسياسات النقدية والمالية؛ فيها قامت الدولة بالتخلي عن بعض المؤسسات لصالح القطاع الخاص وفتح رؤوس الأموال أمام الأموال الخاصة وفتح باب المنافسة، لكن ذلك أدى إلى رفع نسبة الفقر لأن هذه السياسات المنتهجة سابقا، وإن كانت حققت نجاحا في المجال النقدي والمالي، وأثرت إيجابيا على التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها لم تتمكن من تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي، بل ساهمت في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء، ومن هنا قامت الدولة سنة 2000 في وضع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر للفترة 2001-2015.

الفصل الاول

الاطار النظري للسياسة النقدية و المالية

الفصل الثاني

تحليل السياسة النقدية و المالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

الفصل الثالث

تطور النظام المصرفي الموريتاني

الفصل الرابع

مسار السياسات النقدية و المالية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	القروض التي منحتها المصارف الموريتانية في عهد التبعية	116
02	تطور مصادر النظام النقدي و مقابلاته ي موريتانيا خلال الفترة 1984-1988	140
03	مصدر النظام النقدي و مقابلاتها في الفترة 1989-1992	144
04	مصادر النظام النقدي و مقابلاتها خلال الفترة 1993-1997	147
05	تطور المساحات المزروعة بمليون هكتار	157
06	تطور الماشية بالآلاف من الرؤوس	158
07	تطور الماشية من 1998-2004 بالمليون راس	158
08	تطور قيمة و حجم صادرات الحديد	160
09	الناط المنمي في موريتانيا	161
10	تطور رقم الانتاج السمكي بالطن	165
11	انتاج قطاع الحديد بالطن	165
12	تطور النفقات و الايرادات العامة خلال الفترة 1985-1988	174
13	فائض الموازنة العامة خلال فترة البرنامج 1992-1994	182
14	معدلات التضخم خلال فترة الخطة 2001-2004	188
15	معدلات الفائدة المصرفية الاسمية المطبقة قبل برامج التصحيح ، السعة المدين لنسبة مئوية	191
16	بنية الكتلة النقدية مليار اوقية	192
17	تطور الموجودات الخارجية للنظام المصرفي	200
18	تطور القروض الداخلية	202
19	تطور معدلات نمو مكونات الكتلة النقدية	203
20	تطور معدلات التضخم	205
22	توزيع القروض حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة 1985-1994 بالأسعار الجارية .	210
23	تطور مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 1985-1994 بالأسعار الثابتة	212
24	التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في متوسط الأجل خلال الفترة 2000-2008	ملاحق

25	الحالة الشهرية لحسابات البنك المركزي الموريتاني	ملاحق
26	الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنك المركزي الموريتاني ، اصول 1992-2008	ملاحق
27	الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنك المركزي الموريتاني ، خصوم ، 1992-2008	ملاحق
28	الحالة الشهرية لمجموع حسابات البنوك الاولى	ملاحق
29	الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنوك الاولى -اصول- 1992-2008	ملاحق
30	الحالة المختصرة لحسابات البنوك الاولى -خصوم- 1992-2008	ملاحق
31	الودائع المالية لدى البنوك الاولى خلال الفترة 1992-2008	ملاحق
32	الحالة الماضية لموارد النظام النقدي	ملاحق
33	الائتمان المحلي	ملاحق
34	الحالة الماضية للائتمان المحلي 1995-2008	ملاحق
35	توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعات	ملاحق
36	توزيع الائتمان المرقي قصير الاجل حسب القطاعات	ملاحق
37	التوزيع القطاع للائتمان المصرفي قصير الاجل 2000-2008	ملاحق
38	التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي متوسط الاجل 2000-2008	ملاحق
39	سعر الفائدة خلال الفترة 2000-2008	ملاحق
40	العمليات المالية للدولة خلال الفترة 2004-2008	ملاحق

أولاً: المراجع العربية

1- الكتب

1. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
2. دويدار، دروس في الاقتصاد، الكفراوي، النقود والمصارف.
3. عبد الله، النقود والبنوك، دروس في الاقتصاد.
4. طارق محمد خليل الأعرج، مقرر اقتصاديات النقود والبنوك، سلسلة عالم المعرفة.
5. أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، ط2، عمان.
6. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2009.
7. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008 - 2009 ،
www.pdfactory.com .
8. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، 2005، ط1، عمان.
9. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2010، عمان.
10. صدام عبد القادر عبد الله حسين، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2003.
11. القرة الداغي، أثر التضخم والكساد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي.
12. عمارة، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
13. النجار، عبد الهادي: الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983م.
14. عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، بيروت، 1988.
15. سامي محمد محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2007.
16. نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007.
17. نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007.

18. محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد عزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
19. عبد المجيد قوي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
20. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
21. عيجولي خالد، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة والاقتصادية الدولية والعملة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلات: فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة.
22. بن حمود سكيينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، ط1، 2006.
23. يوسف كمال، السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر 1996.
24. سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، 1989، القاهرة.
25. صالح صالح، عنوان المداخلات، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية "الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18-19-20 أبريل 2010.
26. زهوان العمار، محاضرة بعنوان السياسة المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري، لندوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 21/ 5/ 2012 .
27. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
28. علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، "السياسات النقدية في الدول العربية". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996.
29. فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
30. ثريا الخزرجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق للمدة من (1980 - 2003)، بحث منشور، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، كانون الأول 2007.
31. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
32. إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر.
33. الوادي، محمود حسين، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الانفاق الحكومي و مكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2010.

34. رضوان العمار، السياسة المالية والنقدية و أثرها على الإقتصاد السوري، ندوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 2012.
35. السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية، دراسة للاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
36. حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.
37. عبد الله الطاهر وآخرون، الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
38. عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2000.
39. عاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
40. يسرى أبو العلا و آخرون، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار المعرفة، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها.
41. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، كتب دار المعرفة.
42. سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011.
43. صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982.
44. شريف رمسيس تكللا، الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، دار الفكر العربي، 1978.
45. خالد الخطيب و أحمد شامية، اسس المالية العامة، دار ائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2003.
46. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
47. أديب عبد السلام، السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية، أفريقيا الشرق، ط1، 1998.
48. الحاج طارق، المالية العامة، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999.
49. وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة 1، 2002/2001.
50. عوض فاضل إسماعيل الديمي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر الموصل، 1990.
51. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاءة التوزيع، عمان، ا لطبعة الأولى 2010.
52. زينب عوض الله، وأسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
53. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة 1996.
54. سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 1985.
55. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

56. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.
57. حسين عواضة وعبد الرؤوف فطيش المالية العامة (الموازنة - الضرائب - الرسوم) دراسة مقارنة الطبعة الأولى دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
58. بول، سام ويلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
59. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
60. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقوديين، ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود الرياض، 1987.
61. سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، جامعة قطر، الطبعة الثالثة، 2002.
62. هشام محمد صفوت العمري/ اقتصاديات المالية والعامة والسياسة المالية، الطبعة الثانية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988.
63. غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
64. علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
65. أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والإنفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
66. علي الصادق آخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية و التطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة إكسبرس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996.
67. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
68. عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه - انعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2002.
69. منير احمد هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
70. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002.

71.توماس ماير آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

72.منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

73.سيد عبد الله المحبوبي، المهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا الثائي الحرج، المطبعة الجديدة نواكشوط 1997.

74.محمد ولد عمار و آخرون سياسة و إدارة سعر الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 1997 أبو ضبي.

75.مهدي الصحاف ، ومصطفى كاهر، دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة ، الطبعة الأول، بغداد 1981.

2-الرسائل الجامعية

3.صدام عبد القادر عبد الله حسين، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2003

4.سامي محمد محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلائم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2007.

5.ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، 2002-2003 .

6.محمد خير الحكام، دور السياسة الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة 2003.

7.سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، 2010-2011.

8.على محمد عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

9.على حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية.

10.خولة سلمان الويس، الآثار الاقتصادية للحصار من التمويل و التضخم و التشغيل، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 1988.

11.أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي، أثر متغيرات نقدية ومالية في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2005 .

12. أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والإنفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
13. فلاح حسن ثوني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.
14. عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والإقراض الحكومي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2004.
- ¹ امان احمد ولد احمد تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 72-1997 رسالة ماجستير التخصّص المالية والنقد 1999/98.
15. موسي ولد الشيخ البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا رسالة ماجستير 2003-2004.
16. محمد ولد لمرباط السياسية النقدية للجمهورية الإسلامية الموريتانية رسالة ليسانس جامعة انواكشوط 86.
17. محمد تال ولد بنعمر، النظام المصرفي في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الإجازة في الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط 1996.
18. محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير ، معهد البحوث و الدراسات ، القاهرة. 1998.
19. الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة فقي تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1993.
20. الشيخ ولد عبد الله، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.
21. محمد ولد اعمركت، دور الزراعة في تنمية الاقتصاد الموريتاني، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1995.
22. محمد بن أعمر، الأمن الغذائي في موريتانيا، بحث الدبلوم في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
23. محمد يسلم ولد سقان، التنمية الصناعية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.

24. محمد ولد أعمار، اثر سياسات التثبيت والتكيف على التنمية في موريتانيا، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة وهران الجزائر، 2003.

25. ملاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 – 2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

3-المجلات والتقارير والملتقيات العلمية

1. النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني
 2. النظام الأساسي للبنك العربي الليبي الموريتاني الصادر بتاريخ 1972/07/20.
 3. القانون 011/95 الصادر في 17 يوليو 1995 الخاص بالتشريع المصرفي
 4. مجموعة تقارير سنوية BNCI 90-91-92-93-94-95-96
 5. تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNCI لسنوات 95-96، وكذلك ميزانية المصرف خلال 1995.
 6. تقارير سنوية البنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96.
 7. التقرير السنوي لبنك الإسكان سنة 1996
 8. البنك المركزي الموريتاني، تقرري عن النظام المالي الموريتاني، مارس 1998.
 9. المصرف المركزي الموريتاني، 98 مارس، مصدر سبق ذكره.
 10. البنك المركزي الموريتاني ، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس 1998 البنك المركزي الموريتاني
 11. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، إستراتيجية التنمية
 12. التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية سنة 2005
 13. سيد محمد ولد محمد الأمين، مصائد الأعماق في الشواطئ الأطلسية الموريتانية، المجلة الجغرافية الموريتانية، العدد 1، نواكشوط 92.
 14. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
 15. البنك المركزي الموريتاني، النظام المالي الموريتاني: عصرنته وتحولاته الحديثة، مارس 1998.
 16. البنك المركزي الموريتاني نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1994
 17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990 .
 18. لتقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2006.
 19. وزارة المالية الخزينة العمومية الموريتانية.
- ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

1. John B. Taylor, « Monetary policy Implication of greater fiscal discipline » in « Budget Deficit and Debt : Issues and options », Federal Reserve Bank of Kansas , city 1955.
2. DR, Mahmood Ibrahim Noor & DR, Adham Taieh, Financial bank, studies in English, third Ed, Al – Isra university, Jordan, 2003
3. James p. Dow, the Demand and liquidity Effects of Monetary shocks, journal Monetary Economics, Washington, 1995.
4. International Monetary Fund , International Capital Department Global Market's Analysis Division K Financial Market Update, 2003.
5. Flavio Padrini, Velocity Innovations, Financial Markets, and The Real Economy, Journal of Monetary Economics, OECD, Economics Department, Zrué Andre Pascal, Paris Cedex 16 , France, 2002.
6. Gerald R. Jensen & Jeffry M. Mercer, Security Markets and Information Content of Monetary Policy Turning Point, The Quarterly Review of Economics and Financial, www. Elsevier. com, 2006.
7. David E. Rapach, Macro Shocks and Real Stocks and Real Stock Prices, Journal of Economics and Business, Albers School of Business and Economics, Seattle University, 2001.
8. Giordano dell –amore les systemes bancaire des pays d'Afrique op-
cip 192.
9. Banquier, Bulletin de liaison publier par APBM , Nouakchott N° 09 ,
Juin 1992 .
10. Banquier, Bulletin de liaison publier par APBM , Nouakchott N° 09
, Juin 1992 .
11. Mohamed Salem ouled Abdessalem Problématique de
l'ajustement de l'économie Mauritanienne mémoire DEA Université
de Tunisie III F. SE. E. J 1989 .
12. Marchée Tropicaux et méditerranées no 2604, Op cit.

13. Banque centrale de Mauritanie, direction de la balance de paiements, résumé synthèse de programme d'agissements structurels en Mauritanie.
14. ONS annuaire statistique 98 .
15. Ministère des affaires économiques et du développement , bilan économiques social 90/98 2001 .
16. initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005.
17. initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005 .
18. BCM : rapport annuel 2006.
19. Ministère du plan , programme de redressement économique et financier , p r e f , Nouakchott .1985.
20. Ministre du plan , programme de consolidation et de relance , PCR , (1989-1991) Nouakchott.
21. R.I.M , office de statique , agrégat de la comptabilité nationale et indicatent (Socio-économique) 1995 , Nouakchott ;mais 1997.
22. Ministère du plan, cheikh El Kebirould chbih et Mohamed Lemineould Raghani, Etude : La politique de crédit et ses effets sur L'investissement prive, Janvier 1995.
23. Ministère du plan : op-cit.
24. EL HASSEN OULD Ahmed, L'analyse de L'offre de monnaie par le système bancaire Mauritanien, mémoire de magister, université de Annaba 1998.
25. EL HASSEN OULD AHMED, op-cit.
26. Banque Centrale de Mauritanie, Rapport Annuel 1997.

قائمة المنحنيات

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي	01
54	الكمية المطلوبة و المعروضة من النقود لاغراض المضاربة	02
55	منحنى الاستثمار و الادخار	03
70	منحنى فيليبس الكلاسيكي الجديد	04
75	التوسع المصرفي المضاعف للنقود	05
76	ميكانيكية عمل مضاعف الانفاق الحكومي	06
79	منحنيات (Bop.LM.I) و التوازن الكلي العام	07
80	حالات عدم التوازن في السوقين السلعي و النقدي	08
81	اثر زيادة عرض النقود في التوازن العام	09
82	اثرالسياسة المالية في التوازن الكلي العام	10
86	العلاقة بين الفائدة و الكمية المعروضة و المطلوبة للسندات	11
88	آثار تمويل العجز الحكومي على اسعار الفائدة	12
97	السياسة المالية التوسعية و التزاحم الاستثماري	13
102	آلية انتقال السياسة النقدية الى السوق المالية و التحكم بحجم السيولة	14

الخاتمة العامة

لقد حاول بحثنا هذا دراسة فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، فتطلب منا ذلك تناول المفاهيم ولتعريف المختلفة للسياسات النقدية والمالية و أهدافها والأدوات المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن اجل فهم هذه السياسات فهما دقيقا رأينا انه لا بد من معرفة الإطار الفكري للسياسات النقدية والمالية وبصفة خاصة مدى فعاليتها في الاتجاهات الفكرية المختلفة من خلال مختلف المدارس الاقتصادية، فوجدنا عند تعرضنا إلى الفكر الكلاسيكي في ظل سيادة مبادئ الحرية الفردية وقوى السوق أنها احتلت الصدارة لكونها الأداة الوحيدة والفعالة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ، و قد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيماناً منهم بان هناك اقتصادا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات العامة (قانون ساي)، فان النقود تظل محايدة لا اثر لها في الظواهر الاقتصادية.

إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أوالتقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فانه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود. وسعيا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أوالتعامل لفيشر و التي صيغت على النحو الآتي $MV=PT$

غير أن بروز ظاهرة الكساد الكبير في 1929 أثبتت عجز قوانين السوق عن إعادة التوازن، فبرز التحليل الكينزي وطالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبذلك اقر بفعالية السياسة المالية و عدم فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

ومض كينز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج انه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية) لذا أكد كينز للمخرج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو كلاهما معا وخصوصا في مجال الخدمات والأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف فعله، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كينز وبقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، وبذلك تخلى عن القواعد التقليدية

للسياسة المالية متخذاً وإتباعه مفهوماً جديداً لها يتمثل في (المالية الوظيفية أو المحضرة) بدلاً من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

وبعد ذلك ظهر النقديين وأعادوا للنقود أهميتها واعتبروا أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي وقد ركزوا اهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الاعتراف بأن الطلب على النقود أصل كامل السيولة، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية وإنما أيضاً الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية، كما أدخل النقديون المعاصرون تغييرات أساسية على مضمون النظرية الكمية . التي يعدون امتداداً لها . منها

- 1- العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية.
- 2- الاعتراف بتغير سرعة التداول إلا أنهم لم يولوها كبير اهتمام.
- 3- اعتبار أن الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج خاطئة.
- 4- اهتموا بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية الائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي .

أما مدرسة التوقعات العقلانية فتفترض أن توقعات (الأفراد ، المنشأة) توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تتدخل في الوحدات الاقتصادية من خلال سياستها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة ، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم فإن (الأفراد . المنشأة) سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

وبهذا شكلت السياستين النقدية والمالية أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج الاختلالات وجسدت هذه السياسات مدرستين كبيرتين في الفكر الاقتصادي تختلفان من حيث الأفكار والمبادئ، تمثلت الأولى في المدرسة الكينزية التي تعطي الأهمية الكبرى للسياسة المالية والثانية في المدرسة النقدية التي تؤمن بأهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، لذلك رأينا أنه لا بد من دراسة هاتين السياستين والمقارنة بينهما من حيث الفعالية، و العلاقة الموجودة بينهما ثم التنسيق والجمع بين هاتين السياستين وهو الشيء الذي يزيد في تحقيق أفضل الأهداف.

و من اجل أن ندعم الجانب النظري لبحثنا أخذنا موريتانيا كحالة دراسة، فتعرضنا لتطور النظام المصرفي الموريتاني ابتداء من التبعية النقدية F.C.F.A وذلك خلال الفترة 60-72 مرورا بالنظام المصرفي الموريتاني في ظل السيادة النقدية (73-84) وقد تجسد ذلك في إنشاء العملة الوطنية والبنك المركزي وانتهاء بدراسة الفترة (84-95 من خلال التعرض للإصلاحات المصرفية التي تمت خلال هذه الفترة،

ثم تعرضنا إلى لمحة عن الاقتصاد الموريتاني بصفة عامة (عن أهم الموارد الاقتصادية وكذلك القطاعات الأساسية في الاقتصاد ثم البرامج التي طبقتها موريتانيا خلال برامج الإصلاح الاقتصادي) ثم تطرقنا إلى السياسة النقدية في موريتانيا وقسمناها إلى مرحلتين، الأولى قبل برامج الإصلاح الاقتصادي والثانية بعد تلك البرامج. ثم انتقلنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي حيث تجسد ذلك في دورها في إدارة الطلب الكلي والعرض الكلي؛ وفي الأخير تعرضنا إلى السياسة المالية وذلك من خلال التحدث عن النفقات والايادات العامة خلال الفترة 2006-2007.

-نتائج البحث

لقد تمكنا من خلال بحثنا هذا من الإجابة على التساؤلات التي قمنا بطرحها في البداية وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1-السياسة النقدية: من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق المتع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة إلا انه في السنوات الأخيرة يتم التركيز على هذه الأخيرة والدليل على ذلك الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية في هذا المجال وهي التي لا تزال فعالية السياسة النقدية بها ليست كبيرة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.

2-لقد شهد معدل التضخم انخفاضا ملموسا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنة مع الفترة التي سبقت البرنامج، إلا أن هذه النتائج الايجابية الملاحظة لم تكن لتحقيق لولا انتهاج سياسة مالية صارمة، عملت على ضغط المصاريف وزيادة الإيرادات، وآزرات السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

3-إن التعاون المميز بين وزارة المالية والبنك المركزي في موريتانيا والذي عنوانه تنسيق السياسة النقدية والمالية، يعتبر صمام الأمان للاقتصاد الوطني من اجل التغلب على جميع الاختلالات التي يتعرض لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

4-ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد السوق يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز الميزاني والاعتماد في التمويل على الوسائل الطوعية المعتمدة على السوق، والعمل على تقليص النفقات العامة والحد من الاختلالات القصيرة الأجل في السوق النقدية والمالية والناجمة أساسا على تراكم الديون

العمومية التي لم تسدد ضرورة تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي وضرورة استمرار النظام القائم على السوق بغية التحاشي عن التوافق ينم الطلب والعرض المستهدفين في الأسواق المالية والتقلبات غير المرغوب فيها (الأسعار، الفائدة، الصرف) وأن يكون هذا الانسجام بين السياستين النقدية والمالية عاملاً يحقق الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق مستويات دخل عالية وتحقق توازن لميزان المدفوعات وترسيخ وتقوية الجهاز المصرفي ومنع الخطر المالي بواسطة تزويد للاقتصاد الوطني بدرجة مناسبة من السيولة.

5- إن رؤية النقديين منصبه على مؤشر النقود باعتباره مصدر الاختلالات والأزمات ولذلك يرون بان ضبط الإصدار النقدي إجراءات السياسة النقدية والتحكم فيه، بإمكانه أن يجنب العالم من الاختلالات الاقتصادية ولذلك نجد برامج صندوق النقد الدولي تركز على السياسة النقدية المتشددة.

6- يقتضي سلوك مبدأ الرشد الاقتصادي إن لا توجه كل النفقات العامة للوفاء بالأغراض الاستهلاكية فحسب بل ينبغي أن يخصص جزء منها للإغراض الإنتاجية والاستثمارية بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

7- تتميز السياسة المالية للاقتصاد بالمرونة مما يجعلها صالحة لمقابلة التطورات المستمرة.

8- تعتبر السيادة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

9- لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا مع برامج الإصلاح الاقتصادي والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصراً أساسياً فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

توصيات البحث:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فإننا نوصي ببعض التدابير التي من شأنها تحسين أداء هذه السياسات.

1- تعديل هيكل سعر الفائدة بحيث يوضع حد أدنى فقط دون تحديد الحد الأقصى مما يسمح للبنوك بالتنافس فيما بينها لجذب المدخرات وتشجيع الأفراد على بيع ما لديهم من عملات أجنبية الأمر الذي يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي ومن ثم تحسين سعر الصرف للعملة المحلية.

2- تقنين نظام الصيرافة الذي بدأ العمل به من عام 1995 لمعاونة الجهاز المصرفي في تجميع العملات الأجنبية، مع السماح لهم ببيع العملات الأجنبية للهيئة التي لا تستطيع الحصول عليها عن طريق البنوك بالإضافة إلى ضرورة المضي قدماً في استكمال تحرير أسعار الصرف وذلك لتوحيدها، بحيث لا يوجد إلا سعر واحد للصرف وبذلك يمكن إجراء الحسابات الاقتصادية بأسلوب علمي سليم وتخصيص الموارد بأعلى قدر من الكفاءة.

3- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية لجذب وتعبئة الموارد المالية.

- 4- الاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها من احد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات الغير مباشرة.
- 5- الاهتمام بأداء الإطارات الحكومية وتكوينهم تكوينا حديثا بما يتماشى مع الوضعية الانتقالية.
- 6- تقوية وتنظيم جهود المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية في تعبئة الموارد التمويلية بشكل اكبر وتنظيم تدفقها إلى المشروعات الإنمائية.
- 7- تسهيل الإجراءات الإدارية من اجل جلب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من اجل الاستفادة من خبرة الآخرين سواء كانت في المجال المصرفي أو غيره وكذا خلق جو مكن المنافسة في البلاد.
- 8- زيادة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والعمل على إيجاد قنوات جديدة تسمح بتنشيط وإنعاش قطاع المصرفي ككل.
- 9- على الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة من اجل ضمان استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانت مكانتها في الدولة.

الملخص:

تعتبر السياسة النقدية والمالية أحد أشكال سياسات تحقيق الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة؛ التي صاحبت التطور الاقتصادي كونها تمثل الجانب النقدي والمالي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن درجة فاعلية هذه الأخيرة وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة وفي درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي والنقدي، التضخم.

Résumé :

La politique monétaire et budgétaire est une forme de politiques de stabilisation produites par les pays afin de lutter contre les déséquilibres économiques diverses qui a accompagné le développement économique et qui représentent le côté monétaire et financier de la politique économique générale et exige un degré élevé de coordination avec d'autres instruments de politique économique ainsi que le degré d'efficacité de ces de celui-ci et leur importance relative comme l'un des politiques de stabilisation économique varie d'une économie à une autre à la lumière de la nature variée des structures économiques qui prévalent dans le degré de développement des marchés monétaires et financiers d'un pays à l'autre, et ainsi faire varier le degré de progrès économique, en plus de des différentes situations économiques.

Mots-clés :

La politique monétaire , La politique budgétaire, La stabilité économique et monétaire ; inflation .